

العنوان باللغة العربية

تأثير المشروعات التكنولوجية الناشئة على تعزيز نمو الاقتصاد السعودية

دراسة تحليلية تطبيقية على شركات التكنولوجيا في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية 2030

إعداد/

حمدي مهدي الرشيد

إشراف/

د. أسماء أبو عنزة

د.ميرنا عماد مكرم

العام الدراسي:

2024

قُلْ لِّدِينِكُمْ
دِينُ اللَّهِ
بِذَقِ
دِينِ

سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ

فهرس المحتويات

5	قائمة الجداول
7	فهرس الأشكال
9	المستخلص Abstract
10	الفصل الأول
11	المقدمة
12	مشكلة الدراسة
14	أهمية الدراسة
19	أهداف الدراسة
21	فروض الدراسة
22	النظرية العلمية المتبعة لإعداد البحث
24	الفصل الثاني
24	الدراسات السابقة
25	مقدمة
27	المتغير التابع والمستقل:
29	الدراسات السابقة
31	الإطار النظري
35	الفصل الثالث
35	منهجية الدراسة
36	مقدمة
38	المنهجية وطرق البحث
40	مجتمع البحث
42	محددات حجم العينة
45	خطوات جمع البيانات

49	 حدود البحث
51	 الفصل الرابع
51	 نتائج الدراسة
52	 مقدمة
54	 تحليل البيانات
57	 النتائج
94	 التوصيات
96	 المراجع
97	 المراجع العربية
97	 المراجع الأجنبية
99	 الملاحق
102	 Abstrac

قائمة الجداول

- جدول 1: الوصف الاحصائي للبيانات. 56
- جدول 2: الوصف الاحصائي لعمر المشاركين في التجربة 57
- جدول 3: الوصف الاحصائي لجنس المشاركين في التجربة 58
- جدول 4: الوصف الاحصائي لدرجة العلمية للمشاركين في التجربة 59
- جدول 5: الوصف الاحصائي لمساهمة المشروعات التكنولوجية الناشئة في تحسين البيئة الاستثمارية في المملكة العربية السعودية 61
- جدول 6: الوصف الاحصائي لتعزيز المشروعات التكنولوجية الناشئة من الابتكار في الشركات المحلية 62
- جدول 7: الوصف الاحصائي لمساهمة الشركات التكنولوجية الناشئة في خلق فرص عمل جديدة في المملكة 63
- جدول 8: الوصف الاحصائي لمساهمة هذه المشروعات في تحقيق أهداف رؤية 2030 الاقتصادية 65
- جدول 9: الوصف الاحصائي لشعور رواد الأعمال بأن الدعم الحكومي للمشروعات التكنولوجية الناشئة كافٍ 66
- جدول 10: الوصف الاحصائي لتكنولوجيا الناشئة دورا مهما في تحسين جودة المنتجات والخدمات 68
- جدول 11: الوصف الاحصائي لمساعدة المشروعات التكنولوجية الناشئة في جذب الاستثمارات الأجنبية إلى المملكة. 69
- جدول 12: الوصف الاحصائي لاستخدام الابتكارات التكنولوجية لتعزيز الكفاءة التشغيلية في الشركات. 71
- جدول 13: الوصف الاحصائي لمساهمة المشروعات التكنولوجية الناشئة في تعزيز التنوع الاقتصادي في المملكة 72
- جدول 14: الوصف الاحصائي لتوفر البنية التحتية التكنولوجية على نجاح المشروعات الناشئة 74
- جدول 15: الوصف الاحصائي لتعاون الشركات التكنولوجية الناشئة مع الجامعات لتحفيز البحث والتطوير 75
- جدول 16: الوصف الاحصائي لتعزيز الشركات التكنولوجية الناشئة من القدرة التنافسية للاقتصاد السعودي 77
- جدول 17: الوصف الاحصائي لتوفر المشروعات التكنولوجية الناشئة حلولاً فعالة للتحديات الاقتصادية 78
- جدول 18: الوصف الاحصائي لمساهمة التحول الرقمي في تحسين أداء الشركات الناشئة 80
- جدول 19: الوصف الاحصائي لمشروعات التكنولوجيا الناشئة محركا رئيسيا للنمو الاقتصادي 81
- جدول 20: الوصف الاحصائي لشعور المستثمرون بثقة أكبر في المشروعات التكنولوجية الناشئة في المملكة 83

جدول 21: الوصف الاحصائي لمساهمة الشركات التكنولوجية الناشئة في تحسين مستوى التعليم والتدريب في المملكة

84.....

جدول 22: اختبار كاي اسكوير لدور المشروعات التكنولوجية الناشئة في خلق فرص عمل في المملكة العربية السعودية

88.....

جدول 23: اختبار كاي اسكوير لدور المشروعات التكنولوجية الناشئة في زيادة جودة الخدمات والمنتجات المقدمة في

90..... المملكة العربية السعودية

جدول 24: اختبار كاي اسكوير دور المشروعات التكنولوجية الناشئة في جذب الاستثمارات الاجنبية في المملكة العربية

92..... السعودية

جدول 25: ملخص انجاز القضية. 93.....

جدول 26: احصائيات الوثوقية. 93.....

فهرس الأشكال

- رسم توضيحي 1: الإطار النظري للدراسة 32
- رسم توضيحي 2: التمثيل البياني لعمر المشاركين في التجربة 58
- رسم توضيحي 3: التمثيل البياني لجنس المشاركين في التجربة 58
- رسم توضيحي 4: التمثيل البياني لدرجة العلمية للمشاركين في التجربة 60
- رسم توضيحي 5: التمثيل البياني لمساهمة المشروعات التكنولوجية الناشئة في تحسين البيئة الاستثمارية في المملكة العربية السعودية 61
- رسم توضيحي 6: التمثيل البياني لتعزيز المشروعات التكنولوجية الناشئة من الابتكار في الشركات المحلية 62
- رسم توضيحي 7: التمثيل البياني لمساهمة الشركات التكنولوجية الناشئة في خلق فرص عمل جديدة في المملكة 64
- رسم توضيحي 8: التمثيل البياني لمساهمة هذه المشروعات في تحقيق أهداف رؤية 2030 الاقتصادية 65
- رسم توضيحي 9: التمثيل البياني لشعور رواد الأعمال بأن الدعم الحكومي للمشروعات التكنولوجية الناشئة كافٍ ... 67
- رسم توضيحي 10: التمثيل البياني لتكنولوجيا الناشئة دوراً مهماً في تحسين جودة المنتجات والخدمات 68
- رسم توضيحي 11: التمثيل البياني لمساعدة المشروعات التكنولوجية الناشئة في جذب الاستثمارات الأجنبية إلى المملكة 70
- رسم توضيحي 12: التمثيل البياني لاستخدام الابتكارات التكنولوجية لتعزيز الكفاءة التشغيلية في الشركات 71
- رسم توضيحي 13: التمثيل البياني لمساهمة المشروعات التكنولوجية الناشئة في تعزيز التنوع الاقتصادي في المملكة 73
- رسم توضيحي 14: التمثيل البياني لتوفر البنية التحتية التكنولوجية على نجاح المشروعات الناشئة 74
- رسم توضيحي 15: التمثيل البياني لتعاون الشركات التكنولوجية الناشئة مع الجامعات لتحفيز البحث والتطوير 76
- رسم توضيحي 16: التمثيل البياني لتعزيز الشركات التكنولوجية الناشئة من القدرة التنافسية للاقتصاد السعودي 77
- رسم توضيحي 17: التمثيل البياني لتوفر المشروعات التكنولوجية الناشئة حلولاً فعالة للتحديات الاقتصادية 79
- رسم توضيحي 18: التمثيل البياني لمساهمة التحول الرقمي في تحسين أداء الشركات الناشئة 80
- رسم توضيحي 19: التمثيل البياني لمشروعات التكنولوجيا الناشئة محركاً رئيسياً للنمو الاقتصادي 82
- رسم توضيحي 20: التمثيل البياني لشعور المستثمرون بثقة أكبر في المشروعات التكنولوجية الناشئة في المملكة 83

- رسم توضيحي 21: التمثيل البياني لمساهمة الشركات التكنولوجية الناشئة في تحسين مستوى التعليم والتدريب في المملكة.....85
- رسم توضيحي 22: متغيرات الدراسة التابعة والمستقلة.....86
- رسم توضيحي 23: المقاييس المتماثلة في تحليل الجداول المتقاطعة لدور المشروعات التكنولوجية الناشئة في خلق فرص عمل في المملكة العربية السعودية88
- رسم توضيحي 24: المقاييس المتماثلة في تحليل الجداول المتقاطعة لدور المشروعات التكنولوجية الناشئة في زيادة جودة الخدمات والمنتجات المقدمة في المملكة العربية السعودية90
- رسم توضيحي 25: المقاييس المتماثلة في تحليل الجداول المتقاطعة لدور المشروعات التكنولوجية الناشئة في جذب الاستثمارات الأجنبية في المملكة العربية السعودية92

المستخلص Abstract

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير المشروعات التكنولوجية الناشئة على تعزيز نمو الاقتصاد السعودي في ضوء رؤية 2030، التي تهدف إلى تنويع الاقتصاد السعودي وتقليل الاعتماد على النفط. تركز الدراسة على دور المشروعات التكنولوجية الناشئة في خلق فرص العمل، تحسين الإنتاجية، وتعزيز الابتكار في الاقتصاد السعودي. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتقييم البيانات المستمدة من شركات التكنولوجيا الناشئة، واستخدمت الاستبيانات والمقابلات لجمع البيانات. أظهرت النتائج أن المشروعات التكنولوجية الناشئة تلعب دوراً مهماً في تحسين الأداء الاقتصادي وزيادة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي. كما أظهرت النتائج أن هذه المشروعات تسهم في تحفيز الابتكار وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد السعودي على المستوى الإقليمي والعالمي. بناءً على النتائج، توصي الدراسة بضرورة تعزيز الدعم الحكومي للشركات الناشئة، وتوفير بيئة تشريعية مرنة تسهم في تسهيل إجراءات التأسيس والتمويل. كما توصي بتعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص لدعم الابتكار التكنولوجي وتسريع نمو هذه الشركات.

الكلمات المفتاحية: المشروعات التكنولوجية الناشئة - الاقتصاد السعودي - الابتكار - رؤية 2030 - التنوع

الاقتصادي - ريادة الأعمال - النمو الاقتصادي

الفصل الأول

المقدمة

تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة كالمشروعات التكنولوجية الناشئة على تعزيز نمو الاقتصاد السعودية من العوامل الأساسية التي تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وتعزيز التنوع الاقتصادي في أي دولة. في سياق الاقتصاد السعودي، تتجلى أهمية هذه المشروعات بشكل واضح في ظل التحديات والفرص التي يواجهها الاقتصاد الوطني في ظل رؤية المملكة 2030. رؤية 2030 هي خطة استراتيجية طموحة تهدف إلى تحويل الاقتصاد السعودي من الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات إلى اقتصاد متنوع ومبني على المعرفة والابتكار والاستدامة. وفي هذا السياق، تلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً حاسماً في تحقيق أهداف هذه الرؤية (Al-Tit، 2019).

تلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً محورياً في تعزيز النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل، وهو ما يتماشى مع أهداف رؤية 2030 التي تسعى إلى تقليل معدلات البطالة وتعزيز مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني. وفقاً لتقارير عديدة، تشكل هذه المشروعات نسبة كبيرة من إجمالي الشركات في المملكة، وتسهم بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي. بفضل قدرتها على الابتكار والتكيف السريع مع التغيرات الاقتصادية، تعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة محركاً رئيسياً للنمو والتطور الاقتصادي، حيث تساهم في تنوع القاعدة الاقتصادية وتقليل الاعتماد على القطاعات التقليدية مثل النفط والغاز (Al-Haddad، 2019).

على الرغم من الدور الحيوي الذي تلعبه المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنها تواجه مجموعة من التحديات التي قد تؤثر على قدرتها على تحقيق أهدافها وتحقيق مساهمة فعالة في الاقتصاد. من بين هذه التحديات، قضايا التمويل والوصول إلى مصادر التمويل المناسبة، حيث يعاني الكثير من رواد الأعمال من صعوبة في الحصول على القروض والاستثمارات اللازمة لتطوير مشاريعهم. بالإضافة إلى ذلك، تعاني هذه المشروعات من نقص في الموارد البشرية المدربة، وكذلك من نقص في المعرفة التقنية والإدارية التي تحتاجها لضمان نجاحها واستدامتها (Nkwinika، 2023).

في إطار رؤية 2030، تُعطى الأولوية للابتكار والتكنولوجيا كعوامل رئيسية في تعزيز قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على التنافس والنمو. من خلال توفير الدعم والتوجيه في استخدام التقنيات الحديثة، يمكن لهذه المشروعات تحسين كفاءتها وزيادة قدرتها على الابتكار. كما تُعتبر التكنولوجيا أداة مهمة في تسريع النمو وتوسيع الأسواق، مما يعزز من قدرتها على التوسع والنمو في أسواق جديدة (Avelar، 2024).

بناءً على السياسات والاستراتيجيات التي وضعتها رؤية 2030، من المتوقع أن تشهد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في السعودية نمواً ملحوظاً في السنوات القادمة. من خلال تحسين بيئة الأعمال وتقديم الدعم اللازم، يتوقع أن تلعب هذه المشروعات دوراً متزايد الأهمية في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة وتعزيز التنوع الاقتصادي. كما يتوقع أن تساهم هذه المشروعات في تحقيق أهداف رؤية 2030 من خلال توفير فرص العمل، وتعزيز الابتكار، والمساهمة في التنمية المستدامة (Allamnakhrah, 2019).

مشكلة الدراسة

تعتبر صعوبة الحصول على التمويل واحدة من أبرز المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في السعودية. على الرغم من الأهمية الاقتصادية الكبيرة لهذه المشروعات في دعم النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل، فإنها غالباً ما تواجه صعوبات في تأمين القروض والاستثمارات اللازمة لتطوير عملياتها وتوسيع نطاقها. يعزى ذلك إلى عدة عوامل، منها نقص في البرامج التمويلية المرنة والمناسبة التي تلبي احتياجات هذه المشروعات، بالإضافة إلى مخاوف المؤسسات المالية من المخاطر المرتبطة بالاستثمار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، التي قد تكون غير مستعدة لتقديم الضمانات الكافية أو تحمل المخاطر المرتفعة. هذه الصعوبات في التمويل تحد من قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على النمو والاستدامة، وتؤثر على قدرتها في الاستفادة من الفرص الاقتصادية الجديدة وتعزيز دورها في الاقتصاد الوطني.

• نقص الموارد البشرية المدربة

من التحديات الكبيرة التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة هو نقص الموارد البشرية المدربة. تعتبر القوى العاملة الماهرة أحد العوامل الأساسية لنجاح أي مشروع، وبدون توافر أفراد مؤهلين يمتلكون المهارات والخبرات المطلوبة، تواجه هذه المشروعات صعوبات في إدارة عملياتها بفعالية وتحقيق أهدافها الاستراتيجية. يساهم نقص التدريب والتعليم في تقييد قدرة رواد الأعمال على إدارة مشاريعهم بطرق مبتكرة وفعالة، مما يعيق تطوير الأعمال ويقلل من قدرتها على التوسع والنمو. إن تحسين برامج التدريب والتعليم وتوفير دعم متخصص في تطوير المهارات يمكن أن يساعد في معالجة هذه المشكلة وتمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة من تعزيز كفاءتها وقدرتها التنافسية.

• الافتقار إلى الدعم الفني والإداري

تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة أيضاً تحديات تتعلق بالافتقار إلى الدعم الفني والإداري. تعاني العديد من هذه المشروعات من عدم وجود استشارات فنية وإدارية ملائمة تدعمها في اتخاذ القرارات الاستراتيجية وتطوير عملياتها. غياب هذا الدعم يعوق قدرة رواد الأعمال على التكيف مع التغيرات السريعة في السوق وتلبية احتياجات عملائهم بشكل فعال. يوفر الدعم الفني والإداري الاستشارات اللازمة للتخطيط الاستراتيجي، وتحليل السوق، وإدارة الموارد بطرق تعزز من نجاح المشروعات واستدامتها. تعزيز الوصول إلى خدمات الاستشارة والدعم الفني يمكن أن يساهم في تحسين أداء المشروعات الصغيرة والمتوسطة ويساعدها في تحقيق أهدافها بكفاءة أعلى.

• التحديات القانونية والتنظيمية

تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة أيضاً صعوبات تتعلق بالإجراءات القانونية والتنظيمية المعقدة. تعد البيروقراطية وتعقيدات الإجراءات القانونية عوائق كبيرة أمام تأسيس وتشغيل هذه المشروعات، مما يزيد من التكاليف ويؤثر على سرعة التأسيس والتشغيل. تعاني العديد من هذه المشروعات من صعوبة في التعامل مع المتطلبات القانونية والتنظيمية، مما يجعل من الصعب عليها الالتزام بالقوانين واللوائح المفروضة. يمكن أن يساهم تبسيط الإجراءات القانونية وتيسير المتطلبات التنظيمية في تحسين بيئة الأعمال وتعزيز القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، مما يساهم في تعزيز دورها في الاقتصاد الوطني.

• القدرة على التوسع والابتكار

على الرغم من مرونة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التكيف مع التغيرات الاقتصادية، إلا أنها تواجه صعوبات في التوسع والابتكار. تعاني العديد من هذه المشروعات من نقص في الموارد والقدرة على الاستثمار في التكنولوجيا والتطوير، مما يحد من قدرتها على التوسع إلى أسواق جديدة وتبني أحدث الابتكارات. إن نقص الاستثمار في البحث والتطوير والتكنولوجيا يؤثر على قدرة المشروعات على تحسين منتجاتها وخدماتها وتلبية احتياجات العملاء بشكل أكثر فعالية. من خلال تعزيز الوصول إلى التكنولوجيا الحديثة والابتكار، يمكن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة تحسين قدرتها على التوسع والمنافسة في بيئة الأعمال المتغيرة.

• أهمية معالجة هذه التحديات

معالجة هذه التحديات تعتبر أمراً ضرورياً لتحقيق أهداف رؤية 2030، التي تهدف إلى تعزيز دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد السعودي. تتطلب رؤية 2030 تحسين بيئة الأعمال من خلال تقديم دعم مناسب لهذه المشروعات، بما في ذلك توفير آليات تمويل مرنة، وتعزيز التعليم والتدريب، وتبسيط الإجراءات القانونية والتنظيمية. من خلال تحسين بيئة الأعمال وتقديم الدعم اللازم، يمكن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة أن تسهم بشكل أكبر في النمو الاقتصادي وتعزيز التنوع الاقتصادي في المملكة. عدم معالجة هذه التحديات بشكل فعال قد يؤثر سلباً على قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تحقيق أهدافها والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في المملكة.

أهمية الدراسة

أهمية الدراسة (العلمية)

تكتسب الدراسة العلمية حول دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد السعودي وفقاً لرؤية 2030 أهمية خاصة من عدة جوانب تتعلق بالنمو الاقتصادي والتطور الاجتماعي والاستدامة. إن فهم الدور الحيوي لهذه المشروعات في تحقيق أهداف رؤية 2030 يعتبر محورياً ليس فقط لتحليل واقع الاقتصاد السعودي ولكن أيضاً لتقديم رؤى استراتيجية قد تساعد في توجيه السياسات والقرارات الاقتصادية.

• دعم التحول الاقتصادي الوطني:

تسعى رؤية 2030 إلى تحقيق تحول جذري في الاقتصاد السعودي من الاعتماد التقليدي على النفط إلى تنويع المصادر الاقتصادية وتعزيز دور القطاعات غير النفطية. المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل أحد الركائز الأساسية في هذا التحول، حيث تشكل جزءاً كبيراً من الاقتصاد وتساهم في توفير فرص العمل وتعزيز الابتكار. دراسة دور هذه المشروعات في هذا السياق تساعد في فهم مدى قدرتها على المساهمة في تحقيق أهداف الرؤية، وتقديم نظرة واضحة حول كيفية دعمها وتعزيزها بما يتماشى مع الأهداف الاستراتيجية للمملكة.

• تحديد التحديات والفرص:

تسليط الضوء على التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة يمكن أن يساهم في تحديد المشكلات الحقيقية التي تعوق نموها واستدامتها. من خلال دراسة هذه التحديات، يمكن تقديم توصيات واقعية ومبنية على الأدلة لتحسين بيئة الأعمال وتطوير استراتيجيات دعم فعالة. في الوقت ذاته، تساعد الدراسة في الكشف عن الفرص المتاحة لهذه المشروعات لتوسيع نطاقها وتعزيز دورها في الاقتصاد، مما يمكن صناع القرار من تطوير سياسات تساهم في استثمار هذه الفرص بشكل أمثل.

• تحسين السياسات والإجراءات الحكومية:

النتائج التي تخرج بها الدراسة يمكن أن تلعب دوراً مهماً في تحسين السياسات والإجراءات الحكومية المتعلقة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة. من خلال تحليل الفجوات بين السياسات الحالية والاحتياجات الفعلية للمشروعات، يمكن تقديم توصيات لصانعي السياسات حول كيفية تعديل أو تطوير برامج الدعم والتمويل والتدريب. تحسين هذه السياسات والإجراءات يساهم في خلق بيئة أكثر ملاءمة لنمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مما يدعم تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لرؤية 2030.

• تعزيز الابتكار وريادة الأعمال:

المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعد مصدراً رئيسياً للابتكار وريادة الأعمال. من خلال دراسة دورها في هذا السياق، يمكن فهم كيف تساهم هذه المشروعات في تعزيز ثقافة الابتكار وتطوير حلول جديدة للتحديات الاقتصادية والاجتماعية. تقديم رؤى حول كيفية تعزيز بيئة الابتكار يمكن أن يساعد في دعم رواد الأعمال والمبتكرين، مما يساهم في تحقيق التنوع الاقتصادي ويعزز قدرة المملكة على التنافس على الصعيدين الإقليمي والدولي.

• تعزيز التنمية المستدامة:

تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة ضرورية لتحقيق التنمية المستدامة من خلال تحسين الأداء البيئي والاجتماعي. دراسة دور هذه المشروعات في تحقيق الأهداف البيئية والاجتماعية لرؤية 2030 تساهم في فهم كيف يمكن لهذه المشروعات أن تساهم في تحقيق الاستدامة. يمكن أن تساعد الدراسة في تحديد أفضل الممارسات التي تساهم في تعزيز المسؤولية الاجتماعية والبيئية، مما يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل فعال.

• تأثير على المجتمع المحلي:

تسهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحسين جودة الحياة في المجتمعات المحلية من خلال توفير فرص العمل وتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية. دراسة كيفية تأثير هذه المشروعات على المجتمع المحلي يمكن أن تقدم رؤى حول كيفية تحقيق التنمية المتوازنة والمستدامة على مستوى المناطق المختلفة في المملكة. من خلال فهم هذا التأثير، يمكن تطوير سياسات تدعم التنمية المحلية وتحسن مستوى المعيشة في المجتمعات الريفية والحضرية.

• تقديم نموذج لتطبيق السياسات:

يمكن أن تقدم الدراسة نموذجاً فعالاً لتطبيق السياسات والبرامج التي تدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سياقات اقتصادية أخرى. إن تقديم تحليل مفصل حول كيفية نجاح السياسات في دعم هذه المشروعات في السعودية يمكن أن يوفر دروساً وتجارب يمكن الاستفادة منها في دول أخرى تسعى إلى تحقيق تنمية اقتصادية مشابهة. هذا النموذج يمكن أن يسهم في تبادل المعرفة والخبرات على المستوى الإقليمي والدولي. تعتبر الدراسة العلمية حول دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد السعودي وفقاً لرؤية 2030 ذات أهمية بالغة لفهم دورها في التحول الاقتصادي وتقديم حلول للتحديات التي تواجهها. تسهم هذه الدراسة في تعزيز الفهم العلمي والعملي حول كيفية دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مما يساعد في تحقيق الأهداف الاستراتيجية لرؤية 2030 وتعزيز النمو المستدام في المملكة.

أهمية الدراسة (العملية)

تكتسب الدراسة العملية حول دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد السعودي وفقاً لرؤية 2030 أهمية بالغة نظراً لتأثيرها المباشر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة. تعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) جزءاً أساسياً من الاقتصاد السعودي، ولها دور محوري في تحقيق الأهداف الاستراتيجية لرؤية 2030، التي تهدف إلى تحويل الاقتصاد الوطني وتعزيز التنوع والتنمية المستدامة.

• تعزيز النمو الاقتصادي المستدام

تعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة من المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي المستدام في أي بلد، بما في ذلك السعودية. من خلال فهم كيفية تأثير هذه المشروعات على الاقتصاد المحلي، يمكن تقديم استراتيجيات عملية تدعم النمو الاقتصادي المتوازن والمستدام. دراسة فعالية السياسات والإجراءات المطبقة لدعم هذه المشروعات يمكن أن تساهم في

تطوير نماذج عمل ناجحة يمكن تعميمها على نطاق واسع، مما يعزز من قدرة الاقتصاد السعودي على تحقيق أهداف رؤية 2030 المتعلقة بالنمو الاقتصادي المستدام والتنوع.

• تحسين بيئة الأعمال وتسهيل الإجراءات

تسهم الدراسة العملية في تقديم توصيات واقعية لتحسين بيئة الأعمال وتبسيط الإجراءات التي تواجهها المشروعات الصغيرة والمتوسطة. من خلال تحليل المشكلات التي تعاني منها هذه المشروعات، مثل التعقيدات البيروقراطية وصعوبات الحصول على التمويل، يمكن تقديم حلول عملية تعمل على تسهيل بدء وتشغيل هذه المشروعات. تحسين بيئة الأعمال يمكن أن يؤدي إلى زيادة عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز قدرتها على النمو والاستدامة، مما يساهم في تحقيق الأهداف الاقتصادية لرؤية 2030.

• تعزيز الابتكار وتطوير القدرات المحلية

المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعتبر مصدراً هاماً للابتكار وتطوير القدرات المحلية. من خلال الدراسة العملية، يمكن تحديد كيف تسهم هذه المشروعات في تطوير منتجات وخدمات جديدة، وتحسين القدرة التنافسية للقطاع الخاص في المملكة. يمكن تقديم استراتيجيات عملية تدعم الابتكار وتحفز رواد الأعمال على تبني تقنيات حديثة وأساليب عمل مبتكرة. هذا يساهم في تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد السعودي ويعزز من تحقيق أهداف رؤية 2030 المتعلقة بتطوير الصناعات والابتكار.

• توفير فرص العمل وتعزيز التنمية الاجتماعية

تسهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير في توفير فرص العمل وتعزيز التنمية الاجتماعية. من خلال فهم دور هذه المشروعات في خلق فرص العمل، يمكن تطوير استراتيجيات عملية تدعم التوظيف وتساعد في تقليل معدلات البطالة، مما يساهم في تحسين مستوى المعيشة وتحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة. دراسة تأثير المشروعات الصغيرة والمتوسطة على سوق العمل يمكن أن توفر رؤى عملية حول كيفية تحسين السياسات الاقتصادية والاجتماعية لدعم التوظيف وتنمية القدرات البشرية.

• تطوير استراتيجيات دعم وتدريب فعالة

تساعد الدراسة العملية في تطوير استراتيجيات دعم وتدريب فعالة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. من خلال تحليل الاحتياجات التدريبية والمهارية لهذه المشروعات، يمكن تقديم برامج تدريبية مخصصة تساعد رواد الأعمال في تعزيز مهاراتهم الإدارية والتقنية. تحسين مهارات القوى العاملة يعزز من قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على إدارة عملياتها بفعالية والتعامل مع التحديات الاقتصادية، مما يدعم تحقيق أهداف رؤية 2030.

• تحليل أثر السياسات والإجراءات الحكومية

تساهم الدراسة العملية في تحليل أثر السياسات والإجراءات الحكومية على المشروعات الصغيرة والمتوسطة. من خلال تقييم فعالية السياسات المطبقة، مثل برامج الدعم والتمويل، يمكن تقديم توصيات عملية لتحسين هذه السياسات وتوجيهها بشكل أفضل لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة. فهم كيفية تأثير السياسات على الأداء والتوسع يمكن أن يساعد في تطوير سياسات أكثر فعالية تحقق نتائج ملموسة وتدعم النمو الاقتصادي.

• تعزيز التفاعل بين القطاعين العام والخاص

تساعد الدراسة العملية في تعزيز التفاعل بين القطاعين العام والخاص من خلال تقديم رؤى حول كيفية تحسين التعاون والتنسيق بين الجهات الحكومية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة. يمكن أن تسهم الدراسة في بناء شراكات فعالة وتطوير برامج مشتركة تدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتساهم في تحقيق أهداف رؤية 2030. تعزيز التعاون بين القطاعين يمكن أن يؤدي إلى تحسين الأداء الاقتصادي وزيادة فرص النمو والتوسع.

• تقييم الأثر الإقليمي والمحلي

تسهم الدراسة العملية في تقييم الأثر الإقليمي والمحلي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، مما يساعد في فهم كيف تؤثر هذه المشروعات على التنمية الاقتصادية في مختلف المناطق. من خلال تحليل تأثير المشروعات على الاقتصاد المحلي، يمكن تقديم استراتيجيات تدعم التنمية الإقليمية وتساعد في تحقيق التوازن بين المناطق المختلفة في المملكة. هذا يساهم في تحقيق أهداف رؤية 2030 المتعلقة بتوزيع التنمية بشكل عادل وتعزيز النمو الاقتصادي في جميع أنحاء المملكة.

تعتبر الدراسة العملية حول دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد السعودي وفقاً لرؤية 2030 ذات أهمية كبيرة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمملكة. تسهم الدراسة في تحسين بيئة الأعمال، وتعزيز الابتكار،

وتوفير فرص العمل، وتطوير استراتيجيات دعم فعالة، مما يدعم تحقيق رؤية 2030 ويساهم في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة.

أهداف الدراسة

الهدف الرئيسي

- تقييم دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق أهداف رؤية 2030 وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام في السعودية.

هذا الهدف الرئيسي يهدف إلى تحليل كيفية مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق أهداف رؤية 2030، التي تشمل تنويع الاقتصاد، تعزيز الابتكار، وتحقيق التنمية المستدامة. يركز هذا الهدف على فهم كيفية تأثير هذه المشروعات على الاقتصاد الوطني، بما في ذلك مساهمتها في النمو الاقتصادي، توفير فرص العمل، وتعزيز الاستدامة.

الأهداف الفرعية

- تحديد التحديات الرئيسية التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في السعودية

يعتبر تحديد التحديات الرئيسية التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الأهداف الأساسية لهذه الدراسة. يشمل هذا الهدف تحليل المشكلات والعقبات التي تعترض هذه المشروعات، مثل صعوبات التمويل، نقص الموارد البشرية المدربة، وصعوبات الالتزام بالإجراءات القانونية والتنظيمية. من خلال استكشاف هذه التحديات، يمكن تقديم رؤى واضحة حول كيفية معالجتها وتقديم حلول عملية. هذا يساعد في فهم العقبات التي تعوق النمو والتوسع، مما يمكن صانعي السياسات من تطوير استراتيجيات لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل أكثر فعالية. تحقيق هذا الهدف يمكن أن يساهم في تحسين بيئة الأعمال ويعزز من قدرة المشروعات على تحقيق أهدافها.

- تحليل أثر السياسات الحكومية على المشروعات الصغيرة والمتوسطة

يهدف هذا الهدف إلى دراسة كيفية تأثير السياسات الحكومية على المشروعات الصغيرة والمتوسطة. يتضمن ذلك تقييم فعالية السياسات والبرامج المخصصة لدعم هذه المشروعات، مثل برامج التمويل، الدعم الفني، والتدريب. من خلال

تحليل أثر هذه السياسات، يمكن تقديم توصيات لتحسينها وتوجيهها بشكل أكثر فعالية لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة. يساعد تحقيق هذا الهدف في ضمان أن السياسات الحكومية تعزز من قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على النمو والاستدامة، مما يدعم تحقيق أهداف رؤية 2030 المتعلقة بالنمو الاقتصادي المستدام وتطوير القطاعات غير النفطية.

- استكشاف دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز الابتكار وتطوير القدرات المحلية

يعد استكشاف دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز الابتكار وتطوير القدرات المحلية من الأهداف المهمة للدراسة. يتضمن هذا الهدف تحليل كيفية مساهمة هذه المشروعات في تطوير منتجات وخدمات جديدة، وتحسين تقنيات العمل وأساليب الإدارة. من خلال فهم كيفية دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة للابتكار وتطوير القدرات المحلية، يمكن تقديم استراتيجيات تدعم الإبداع وتزيد من القدرة التنافسية. تحقيق هذا الهدف يساهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية لرؤية 2030 المتعلقة بتطوير الصناعات المحلية وتعزيز ثقافة الابتكار.

- تقييم أثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة على توفير فرص العمل والتنمية الاجتماعية

يهدف هذا الهدف إلى دراسة تأثير المشروعات الصغيرة والمتوسطة على توفير فرص العمل وتعزيز التنمية الاجتماعية. يشمل ذلك تحليل كيفية تأثير هذه المشروعات على سوق العمل المحلي، وتقديم رؤى حول كيفية تحسين برامج التوظيف ودعم القوى العاملة. من خلال تقييم هذا الأثر، يمكن تقديم توصيات لتحسين السياسات التي تدعم التوظيف وتساهم في تحسين مستوى المعيشة. تحقيق هذا الهدف يمكن أن يساهم في تحقيق أهداف رؤية 2030 المتعلقة بالتنمية الاجتماعية والتوازن الإقليمي.

- تقديم نماذج عمل وتجارب ناجحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

يشمل هذا الهدف تقديم نماذج عمل وتجارب ناجحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في السعودية، مما يساعد في تبادل المعرفة والخبرات بين المشروعات ويعزز من قدرتها على النجاح. من خلال دراسة حالات نجاح وتحديد العوامل التي ساهمت في تحقيقها، يمكن تطوير استراتيجيات عملية يمكن تطبيقها على نطاق واسع. تحقيق هذا الهدف يساهم في تعزيز ثقافة النجاح والابتكار بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة ويعزز من قدرتها على التوسع وتحقيق أهداف رؤية 2030.

• تقديم توصيات لتحسين بيئة الأعمال ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة

يتضمن هذا الهدف تقديم توصيات عملية لتحسين بيئة الأعمال ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بناءً على نتائج الدراسة. يشمل ذلك تقديم اقتراحات لتحسين السياسات والبرامج الحكومية، وتطوير استراتيجيات دعم وتدريب فعالة، وتعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص. تحقيق هذا الهدف يساعد في خلق بيئة أكثر ملاءمة لنمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مما يعزز من قدرتها على المساهمة في تحقيق أهداف رؤية 2030.

فروض الدراسة

الفرضية الرئيسية للدراسة

- تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير في تحقيق أهداف رؤية 2030 وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام في السعودية.

الفرضيات الفرعية للدراسة

- ✓ تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في السعودية تحديات رئيسية تتعلق بالتمويل، الموارد البشرية، والإجراءات القانونية، مما يؤثر سلباً على نموها واستدامتها.
- ✓ تساهم السياسات الحكومية الحالية في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل إيجابي، ولكن هناك حاجة لتحسين هذه السياسات لزيادة فعاليتها.
- ✓ تلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً مهماً في تعزيز الابتكار وتطوير القدرات المحلية في السعودية، مما يساعد في تعزيز القدرة التنافسية للقطاع الخاص.
- ✓ تؤدي المشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً حيوياً في توفير فرص العمل وتعزيز التنمية الاجتماعية في السعودية من خلال التأثير على سوق العمل وتحسين مستوى المعيشة.
- ✓ توجد نماذج عمل وتجارب ناجحة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة يمكن استخدامها كنماذج يحتذى بها لتطوير استراتيجيات دعم فعالة.

✓ تقديم توصيات مبنية على نتائج الدراسة يمكن أن تسهم بشكل فعال في تحسين بيئة الأعمال ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مما يساعد في تحقيق أهداف رؤية 2030.

النظرية العلمية المتبعة لإعداد البحث

عند إعداد دراسة تحليلية تطبيقية تحت عنوان "تأثير المشروعات التكنولوجية الناشئة على تعزيز نمو الاقتصاد السعودي"، يُعتبر من الضروري تبني نظرية علمية منهجية تساعد في تحليل البيانات وفهم العلاقة بين المتغيرات المختلفة. فيما يلي شرح مفصل للنظرية العلمية المتبعة في إعداد البحث:

1. المقدمة إلى النظرية العلمية

تعتبر النظرية العلمية الإطار الذي يستند إليه الباحث لتوجيه دراسته، حيث تحدد المفاهيم الأساسية وتفسر الظواهر. في هذا السياق، تعتمد الدراسة على نظرية الاقتصاد الكلي ونظرية الابتكار كإطارات عمل لفهم تأثير المشروعات التكنولوجية الناشئة على الاقتصاد السعودي.

2. نظرية الاقتصاد الكلي

تسلط هذه النظرية الضوء على كيفية تأثير السياسات الاقتصادية العامة على النمو الاقتصادي. في حالة السعودية، تركز الدراسة على دور المشاريع التكنولوجية الناشئة في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال زيادة الإنتاجية وتحفيز الاستثمارات. يتم استخدام هذه النظرية لتحليل كيفية تأثير المشاريع على متغيرات مثل الناتج المحلي الإجمالي، مستوى التوظيف، وجودة الخدمات.

3. نظرية الابتكار

تُعتبر هذه النظرية مركزية لفهم كيفية تأثير الابتكارات التكنولوجية على الاقتصاد. حيث تساهم الشركات الناشئة في تطوير تقنيات جديدة وتحسين الخدمات، مما يؤدي إلى زيادة الكفاءة وتحفيز النمو. في هذه الدراسة، يتم تحليل كيف يمكن للمشروعات التكنولوجية الناشئة أن تؤثر على تحسين جودة المنتجات والخدمات، وكذلك على جذب الاستثمارات الأجنبية.

4. الإطار المفاهيمي

يتضمن الإطار المفاهيمي تحديد المتغيرات المستقلة والتابعة التي سيتم دراستها. في هذه الحالة، يتم اعتبار "دور المشروعات التكنولوجية الناشئة" كمتغير تابع، بينما تشمل المتغيرات المستقلة "خلق الوظائف"، "جودة الخدمة/المنتج"، و"جذب الاستثمارات الأجنبية". يساعد هذا الإطار في تنظيم الدراسة وتحديد الأساليب التحليلية المستخدمة.

5. المنهجية البحثية

تعتمد الدراسة على المنهج الكمي والنوعي. يتم جمع البيانات من خلال استبيانات ومقابلات مع أصحاب المصلحة في القطاع التكنولوجي. بالإضافة إلى ذلك، يتم استخدام البيانات الثانوية من التقارير الحكومية والمصادر الأكاديمية. تحليل البيانات يتم باستخدام أساليب إحصائية مثل التحليل التبايني والانحدار لتحليل العلاقة بين المتغيرات.

6. تحليل النتائج

تتمثل الأهداف الرئيسية للدراسة في اختبار الفرضيات المطروحة وفهم كيفية تأثير المشاريع التكنولوجية على النمو الاقتصادي. سيتم تحليل النتائج من خلال مقارنة الأداء الاقتصادي قبل وبعد ظهور المشاريع التكنولوجية، وكذلك من خلال تقييم مدى مساهمة هذه المشاريع في تحقيق أهداف رؤية 2030.

7. الخاتمة

تساعد النظرية العلمية المتبعة في هذا البحث على فهم كيف يمكن للمشروعات التكنولوجية الناشئة أن تعزز النمو الاقتصادي في السعودية، وبالتالي تقديم توصيات قابلة للتنفيذ تستند إلى نتائج التحليل. من خلال هذا الفهم، يمكن لصناع القرار في المملكة تعزيز السياسات التي تدعم الابتكار والنمو في هذا القطاع الحيوي.

الفصل الثاني

الدراسات السابقة

المقدمة

يعد الفصل الثاني من الدراسة تحت عنوان تأثير المشروعات التكنولوجية الناشئة على تعزيز نمو الاقتصاد السعودي من الفصول المحورية التي تسهم في تأسيس الأساس المعرفي اللازم لفهم العلاقة الديناميكية بين الابتكار التكنولوجي والنمو الاقتصادي. حيث يهدف هذا الفصل إلى استعراض وتحليل المتغيرات الأساسية والمفاهيم النظرية التي ستساعد في تحليل البيانات واستنتاج النتائج بشكل فعال. من خلال تناول الجوانب المختلفة للبحث، يسعى هذا الفصل إلى تقديم رؤية شاملة تدعم المناقشات والأفكار المطروحة في البحث.

يبدأ الفصل بتحديد المفاهيم الأساسية المرتبطة بالدراسة، حيث سيتم تقديم إطار نظري شامل يوضح دور الابتكار التكنولوجي في تحفيز النمو الاقتصادي. يتضمن هذا الجزء توضيح المفاهيم مثل الابتكار، ريادة الأعمال، والمشروعات التكنولوجية الناشئة. من الضروري تعريف هذه المصطلحات بشكل دقيق، حيث أن أي دراسة بحثية تعتمد بشكل كبير على وضوح المفاهيم الأساسية لفهم الظواهر المعقدة.

سيتم تحليل كيف يمكن للمشروعات التكنولوجية الناشئة أن تؤدي إلى تحفيز النمو الاقتصادي من خلال مجموعة من الأبعاد، مثل تحسين كفاءة العمليات الإنتاجية، وتوسيع نطاق الخدمات المقدمة، وخلق فرص عمل جديدة. كما سيتم استكشاف العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي قد تؤثر على هذه العلاقة، مما يمنح القارئ فهماً أعمق للسياق الذي يجري فيه البحث.

بعد تحديد المفاهيم الأساسية، سيتم الانتقال إلى استعراض الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين المشروعات التكنولوجية الناشئة والنمو الاقتصادي. سيعمل هذا الجزء على تجميع الأدبيات ذات الصلة التي تساهم في توضيح الفهم الحالي للموضوع. سيتم تحليل مجموعة متنوعة من الدراسات التي تم إجراؤها في سياقات مختلفة، مما يتيح التعرف على الأنماط المتكررة، والتوجهات الحديثة، والتحديات التي تم تحديدها في الأبحاث السابقة.

سيتضمن هذا التحليل مناقشة كيفية تعامل الدراسات السابقة مع العوامل المؤثرة، مثل بيئة الأعمال، السياسات الحكومية، والتوجهات التكنولوجية. كما سيتم تناول الفجوات البحثية التي لا تزال موجودة في الأدبيات، مما يتيح تقديم مبررات قوية لإجراء هذه الدراسة. يعتبر استعراض الأدبيات جزءاً حيوياً من البحث، حيث يساعد في تحديد الأسس التي سيتم البناء عليها في الدراسة الحالية، ويعزز من مصداقيتها.

بعد استعراض الدراسات السابقة، سيتم تقديم الإطار النظري الذي سيعتمد عليه البحث. يتضمن هذا الجزء تحليل النظريات الاقتصادية والاجتماعية التي تفسر كيف يمكن للمشروعات التكنولوجية الناشئة أن تؤثر على النمو الاقتصادي. سيتناول الإطار النظري مجموعة من النظريات، مثل نظرية الابتكار، ونظرية النمو المستدام، والنظريات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية.

سيتم تحليل كيفية تأثير الابتكار التكنولوجي على مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية. مثلاً، يمكن تناول كيفية مساهمة المشروعات الناشئة في زيادة الإنتاجية، تحسين جودة المنتجات والخدمات، وزيادة التنافسية. سيساعد هذا الإطار في بناء فرضيات البحث وتوجيه منهجية التحليل.

من خلال التركيز على المتغيرات والنظريات المعنية، يهدف هذا الفصل إلى بناء قاعدة معرفية تدعم التحليلات في الفصول اللاحقة. سيتم توضيح كيف أن العوامل المستقلة تؤثر على المتغير التابع، مما يسهل فهم النتائج المحتملة التي قد تظهر من خلال تحليل البيانات. هذا التوجيه سيكون أساسياً لفهم كيف يمكن أن تساهم المشروعات التكنولوجية الناشئة في تحقيق أهداف رؤية 2030، وتحفيز النمو الاقتصادي المستدام في المملكة.

يمثل الفصل الثاني محورا حيويًا في الدراسة، حيث يجمع بين الجوانب النظرية والتطبيقية لدراسة تأثير المشروعات التكنولوجية الناشئة على الاقتصاد السعودي. من خلال تحديد المفاهيم الأساسية، استعراض الأدبيات السابقة، وتقديم الإطار النظري، يسعى هذا الفصل إلى توفير سياق شامل يساعد في تحليل العلاقات المعقدة بين الابتكار والنمو الاقتصادي. إن تقديم هذا الفهم العميق يدعم أهمية البحث ويعزز من قدرته على تقديم توصيات عملية تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي في السعودية، بما يتماشى مع رؤية 2030.

المتغير التابع والمستقل:

تعتبر المتغيرات جزءاً أساسياً في أي دراسة علمية، حيث تعكس العلاقات الديناميكية بين العناصر المختلفة التي يتناولها البحث. في هذه الدراسة التي تتعلق بـ "تأثير المشروعات التكنولوجية الناشئة على تعزيز نمو الاقتصاد السعودي"، يتضح أن المتغيرات تنوزع إلى متغير تابع واحد وثلاثة متغيرات مستقلة تؤثر عليه.

- المتغير التابع: دور المشروعات التكنولوجية الناشئة

يمثل "دور المشروعات التكنولوجية الناشئة" المتغير التابع، الذي يتجلى في تأثير هذه المشاريع على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. تتمحور أهمية هذا الدور حول كيفية مساهمة هذه الشركات في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فالمشروعات التكنولوجية الناشئة ليست مجرد كيانات تجارية، بل هي محركات الابتكار التي تعمل على تغيير ملامح الاقتصاد الوطني.

تتمثل أحد جوانب هذا الدور في قدرتها على إحداث تغييرات جذرية في هيكل السوق من خلال إدخال تقنيات جديدة، مما يزيد من الكفاءة ويعزز من التنافسية. فالأفكار الجديدة التي تطرحها هذه الشركات لا تسهم فقط في تحسين العمليات الإنتاجية، بل تؤدي أيضاً إلى تقديم منتجات وخدمات جديدة تُعزز من تجربة المستهلك وتفتح آفاقاً جديدة للنمو. يتزايد دور المشروعات التكنولوجية الناشئة في ظل رؤية 2030، التي تهدف إلى تنويع الاقتصاد السعودي وتقليل الاعتماد على النفط. يتضح من خلال هذه الرؤية أن الابتكار هو محور رئيسي لتحقيق التنمية المستدامة، مما يجعل المشروعات الناشئة جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية النمو.

- المتغيرات المستقلة

أما بالنسبة للمتغيرات المستقلة، فإنها تشمل ثلاثة عناصر رئيسية تؤثر بشكل مباشر على الدور الذي تلعبه المشروعات التكنولوجية الناشئة. هذه المتغيرات هي خلق فرص العمل، وجودة الخدمات والمنتجات، وجذب الاستثمارات الأجنبية. "خلق فرص العمل" يعد من أبرز الآثار الإيجابية المرتبطة بالمشروعات التكنولوجية الناشئة. فالزيادة في عدد الشركات الناشئة تعني زيادة في الطلب على القوى العاملة، مما يساهم في تقليص معدلات البطالة ورفع مستوى الدخل العام. تساهم هذه المشروعات في توفير وظائف جديدة تلبي احتياجات السوق، مما يساعد في تعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك، فإن هذه الشركات تساهم في تنمية مهارات الأفراد من خلال تدريبهم على استخدام

تقنيات جديدة، مما يعزز من كفاءاتهم ويُعد استثمارًا في رأس المال البشري. كما أن خلق فرص العمل لا يقتصر فقط على وظائف مباشرة، بل يمكن أن يساهم أيضًا في توفير فرص عمل غير مباشرة من خلال تشجيع الشركات الأخرى على النمو.

فيما يتعلق بجودة الخدمات والمنتجات، تلعب المشروعات التكنولوجية الناشئة دورًا حيويًا في رفع مستوى الجودة في السوق. إذ يُتوقع من هذه الشركات تقديم منتجات وخدمات مبتكرة ومتفوقة، مما يؤدي إلى تعزيز التنافسية بين الشركات ويحفز الجميع على تحسين جودة عروضهم. عندما تقدم الشركات الناشئة حلولًا جديدة تفوق جودة المنتجات التقليدية، فإنها لا تعزز فقط مكانتها في السوق، بل تساهم أيضًا في رفع مستوى رضا المستهلك. إن تحسين جودة الخدمات والمنتجات يمكن أن يؤدي إلى زيادة الطلب، مما يساهم في تعزيز الإيرادات والنمو الاقتصادي العام.

أما بالنسبة لجذب الاستثمارات الأجنبية، فهو عنصر أساسي يدعم المشروعات التكنولوجية الناشئة ويساهم في تعزيز النمو الاقتصادي. تسعى هذه الشركات إلى استقطاب الاستثمارات من خارج البلاد، مما يؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال وتوفير الموارد المالية اللازمة للتوسع والنمو. عندما تُعزز بيئة الأعمال من قدرة الشركات على جذب الاستثمارات، فإنها تفتح الأبواب أمام شراكات استراتيجية جديدة وتوسيع نطاق الأعمال. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يساهم الاستثمار الأجنبي في جلب تقنيات جديدة ومعرفة متقدمة، مما يعزز من قدرات الشركات المحلية على الابتكار والتطوير.

تبرز المتغيرات التابعة والمستقلة في هذه الدراسة كعوامل رئيسية لفهم تأثير المشروعات التكنولوجية الناشئة على الاقتصاد السعودي. يُعتبر "دور المشروعات التكنولوجية الناشئة" كمتغير تابع هو الثمرة النهائية لتفاعل تلك المتغيرات المستقلة. من خلال خلق فرص العمل، وتحسين جودة الخدمات والمنتجات، وجذب الاستثمارات الأجنبية، تساهم هذه المشروعات في تعزيز النمو الاقتصادي في المملكة، مما يدعم تحقيق أهداف رؤية 2030. فهم هذه العلاقات المعقدة يساعد في تقديم توصيات عملية لصانعي القرار، مما يعزز من قدرة المملكة على بناء اقتصاد مستدام ومتنوع.

الدراسات السابقة

يُعد دعم المشاريع الصغيرة في شتى أسس النمو الاقتصادي مهماً لتحقيق الرؤية الطموحة للمملكة 2030 لكونها محرك التنمية الشاملة، حيث تبلغ مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة نحو 15.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية، و33 في المائة من نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي. تستهدف دراسة (العميم، 2019) التعرف على أهم العوامل المؤثرة في كفاءة المشروعات الصغيرة في المملكة العربية السعودية. ولتحقيق هذا الهدف أُجريت الدراسة وفق أسلوب الحصر الشامل للمشروعات الصغيرة التي تخضع لإشراف معهد ريادة الأعمال. تم تجميع عدد (282) استبانة من رواد الأعمال وباستخدام تحليل التمايز أسفرت نتائج تحليل البيانات عن وجود العديد من العوامل الإدارية؛ والتسويقية؛ والتمويلية؛ والبشرية؛ والتشريعية المؤثرة في كفاءة المشروعات الصغيرة في المملكة العربية السعودية. وفي ضوء ما أسفرت عنه نتائج الدراسة، أُقترحت مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تساهم في دعم وتعزيز دور المشروعات الصغيرة في تحقيق الرؤية الطموحة للمملكة 2030.

تمثل الشركات الصغيرة والمتوسطة (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم) ما بين 60% إلى 70% من الوظائف في معظم دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، مع حصة كبيرة بشكل خاص في إيطاليا واليابان، وحصة أصغر نسبياً في الولايات المتحدة. طَوَّل؛ كما أنها تمثل أيضاً حصة كبيرة بشكل غير متناسب من الوظائف الجديدة، وخاصة في البلدان التي أظهرت سجلاً قوياً في تشغيل العمالة. وفي المملكة العربية السعودية، أكثر من ثلثي السكان تقل أعمارهم عن 30 عاماً، ويدخل حوالي 100 ألف خريج إلى سوق العمل كل عام. وتناقش هذه الورقة التدابير التي ينبغي اتخاذها وتسلط الضوء على أهمية فهم العلاقة والتفاعل بين البطالة وريادة الأعمال. يركز البحث الحالي على الدراسات التي تشرح ريادة الأعمال الصغيرة والمتوسطة ودورها في الحد من البطالة في المملكة العربية السعودية. يتم استخدام كلا النهجين النوعي والكمي لجمع البيانات التي قد تساهم في فهم أفضل لقضايا التوظيف للشباب والشابات السعوديين. بجانب؛ نقدم استبيان ريادة الأعمال؛ وقد ركز هذا المسح بشكل أساسي على فهم العلاقة والتفاعل بين البطالة وريادة الأعمال. وفي هذا الاستطلاع، يتم اتخاذ وجهة نظر أكثر توازناً من خلال دراسة العوامل التي تساهم في خلق المزيد من فرص العمل (sayed، 2020).

الهدف من دراسة (Altayyar، 2020) هو دراسة كيفية تعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية في الاقتصاد من خلال الابتكار والأداء والتطوير. ويركز بشكل خاص على كيفية تحقيق رؤية المملكة العربية

السعودية 2030 من خلال الموازنة بين تكنولوجيا المعلومات والأهداف التكنولوجية. تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية تحديات مختلفة ناجمة عن عدم إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا المتقدمة. ومن أجل تحقيق أهداف البحث والإجابة على تساؤلات البحث، قامت الورقة بتقييم نقدي لدور الشركات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق رؤية 2030 من خلال تقييم جوانب مثل خلق فرص العمل، والناتج المحلي الإجمالي، وخلق الخدمات والصناعة، والابتكارات التجارية. كما بحثت في كيفية استفادة الشركات الصغيرة والمتوسطة من الموارد التكنولوجية وموارد تكنولوجيا المعلومات في العمل على تحقيق هذه الأهداف. وأخيراً، تناولت الورقة التحديات التي تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق هذه الأهداف قبل تقديم التوصيات. وكانت النتائج الرئيسية التي توصلت إليها الورقة هي أن الابتكار في مجال تكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيا يشجع نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي ستساعد في تحقيق رؤية المملكة العربية السعودية 2030.

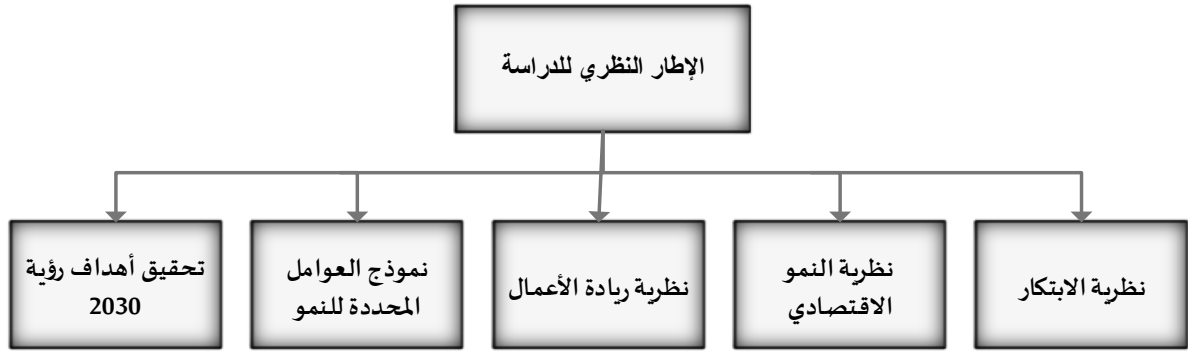
تمثل الشركات الصغيرة والمتوسطة (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم) ما بين 60% إلى 70% من الوظائف في معظم دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، مع حصة كبيرة بشكل خاص في إيطاليا واليابان، وحصة أصغر نسبياً في الولايات المتحدة. طَوَّل؛ كما أنها تمثل حصة كبيرة بشكل غير متناسب من الوظائف الجديدة، خاصة في تلك البلدان التي أظهرت سجل توظيف قوي. . وتناقش هذه الورقة التدابير التي ينبغي اتخاذها وتسليط الضوء على أهمية فهم العلاقة والتفاعل بين البطالة وريادة الأعمال. يركز البحث الحالي على الدراسات التي تشرح ريادة الأعمال الصغيرة والمتوسطة ودورها في الحد من البطالة في المملكة العربية السعودية. يتم استخدام كلا النهجين النوعي والكمي لجمع البيانات التي قد تساهم في فهم أفضل لقضايا التوظيف للشباب والشابات السعوديين. بجانب؛ نقدم استبيان استبيان ريادة الأعمال؛ وقد ركز هذا المسح بشكل أساسي على فهم العلاقة والتفاعل بين البطالة وريادة الأعمال. وفي هذا الاستطلاع، يتم اتخاذ وجهة نظر أكثر توازناً من خلال دراسة العوامل التي تساهم في خلق المزيد من فرص العمل (Moniem، 2020).

لقد استكشفت الدراسات الحالية في الغالب تأثير مرونة سلسلة التوريد على أداء الشركات في سياق الاقتصادات المتقدمة. تسلط دراسة (Alshahrani، 2022) الضوء على حاجة الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى الاستعداد لمعالجة أوجه عدم اليقين في العمليات التجارية. الخلفية: تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دوراً حاسماً في كل اقتصاد، وقد سلطت دراسات محدودة الضوء على أهمية المرونة في الشركات. ولذلك، تهدف هذه الدراسة إلى تحديد تأثير مرونة

سلسلة التوريد على أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية بناءً على ثلاثة أبعاد للمرونة، وهي خفة الحركة والقوة والمرونة. ويهدف إلى التحقق من مدى ارتباطها بأبعاد أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة، أي أداء الإنتاج وأداء السوق/المبيعات. تبحث هذه الدراسة أيضاً في التأثير الإجمالي لمرونة سلسلة التوريد كبناء على أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة. الطرق: استخدمت هذه الدراسة تصميم البحث الكمي للإجابة على أسئلة البحث. وتم استخدام استبيان ذاتي لجمع البيانات. واعتمدت الدراسة على 255 عينة من مديري الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية. تم اختبار النموذج المفترض باستخدام برنامج SPSS/Amos 26. النتائج: بناءً على النتائج، وجد أن سرعة ومرونة سلسلة التوريد كانت لها علاقة إيجابية كبيرة مع أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة في الإنتاج والتسويق والمبيعات. أظهرت قوة سلسلة التوريد وجود علاقة إيجابية كبيرة مع الأداء الإنتاجي للشركات الصغيرة والمتوسطة ولكن ليس مع أدائها التسويقي/المبيعات. وبشكل عام، كانت هناك علاقة إيجابية كبيرة بين مرونة سلسلة التوريد وأداء الشركات الصغيرة والمتوسطة. الاستنتاجات: تساهم هذه الدراسة في مجموعة الأدبيات المتعلقة بمرونة سلسلة التوريد من خلال شرح المعرفة حول جوانب مثل خفة الحركة والمرونة والقوة. تعزز الدراسة فهمنا لدور مرونة سلسلة التوريد في أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة في سياق الاقتصادات الناشئة.

الإطار النظري

يمثل الإطار النظري للدراسة عن تأثير المشروعات التكنولوجية الناشئة على تعزيز نمو الاقتصاد السعودي الأساس الفكري الذي يُعتمد عليه في تحليل العلاقة بين الابتكار التكنولوجي والنمو الاقتصادي. يعتمد هذا الإطار على مجموعة من النظريات والمفاهيم التي تُعزز من فهم كيف يمكن للمشروعات التكنولوجية الناشئة أن تلعب دوراً محورياً في تحقيق الأهداف الاقتصادية والتنموية للمملكة، وفقاً لرؤية 2030.



رسم توضيحي 1: الإطار النظري للدراسة

1. نظرية الابتكار

تعتبر نظرية الابتكار من الركائز الأساسية التي يستند إليها الإطار النظري. تتناول هذه النظرية كيفية تأثير الابتكارات التكنولوجية على الأداء الاقتصادي من خلال تحسين الكفاءة وزيادة الإنتاجية. يُفهم الابتكار في هذا السياق على أنه ليس مجرد تطوير تكنولوجيا جديدة، بل يتضمن أيضًا تحسين العمليات وتقديم حلول مبتكرة تتناسب مع احتياجات السوق. تُشير الأدبيات إلى أن المشروعات التكنولوجية الناشئة تُعزز من ديناميكية السوق من خلال تقديم منتجات وخدمات جديدة تُلبّي احتياجات المستهلكين، مما يساهم في تحفيز الطلب والنمو الاقتصادي.

تعزز هذه النظرية من فهم كيفية تأثير الابتكار على القطاعات المختلفة، مثل الصناعة والخدمات، وكيف يمكن لهذه التأثيرات أن تؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية على المستوى المحلي والدولي. كما تسلط الضوء على أهمية دعم الابتكار من خلال السياسات الحكومية والبيئة التنظيمية، مما يُعزز من قدرة المشروعات الناشئة على التوسع والنمو (Flessa, 2021).

2. نظرية النمو الاقتصادي

تستند هذه الدراسة أيضًا إلى نظرية النمو الاقتصادي التي تركز على العوامل التي تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي. تُعتبر المشروعات التكنولوجية الناشئة عاملاً أساسياً في هذه النظرية، حيث تُساهم في خلق فرص العمل، وتحسين مستوى المعيشة، وزيادة الاستثمارات. من خلال الابتكار وتطوير المنتجات والخدمات، تستطيع هذه الشركات تعزيز الكفاءة الاقتصادية وتوفير مزيد من الوظائف، مما ينعكس إيجاباً على النمو الاقتصادي.

تشير الأدبيات إلى أن الابتكار التكنولوجي يمكن أن يؤدي إلى تحسين الإنتاجية، وهذا بدوره يمكن أن يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي. في سياق رؤية 2030، يعتبر تحقيق النمو الاقتصادي المستدام هدفًا رئيسيًا، وتلعب المشروعات التكنولوجية الناشئة دورًا حيويًا في تحقيق هذا الهدف (Surya، 2021).

3. نظرية ريادة الأعمال

تعتبر نظرية ريادة الأعمال من العناصر الرئيسية في الإطار النظري، حيث تُبرز أهمية الرواد في مجالات التكنولوجيا والابتكار. تُشير هذه النظرية إلى أن رواد الأعمال هم المحركون الرئيسيون للابتكار والنمو الاقتصادي. من خلال إنشاء شركات جديدة وتقديم أفكار مبتكرة، يساهم رواد الأعمال في خلق فرص العمل وتعزيز التنافسية في السوق. يتناول هذا الجانب أيضًا أهمية البيئة الداعمة لريادة الأعمال، مثل السياسات الحكومية، وتوفير التمويل، والدعم الفني. وفقًا لرؤية 2030، فإن تشجيع ريادة الأعمال يُعتبر أداة أساسية لتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في المملكة (Mei، 2021).

4. نموذج العوامل المحددة للنمو

يعتمد الإطار النظري أيضًا على نموذج العوامل المحددة للنمو، الذي يتناول العوامل التي تؤثر على نمو الاقتصاد. يشمل هذا النموذج مجموعة من العوامل مثل التعليم، والاستثمار في البحث والتطوير، والبنية التحتية، والمناخ الاستثماري. تُظهر الأدبيات أن هذه العوامل تلعب دورًا حيويًا في تعزيز نمو المشروعات التكنولوجية الناشئة، حيث يُعزز الاستثمار في التعليم والتدريب من مهارات القوى العاملة، مما يساهم في زيادة الإنتاجية والابتكار. يعتبر الاستثمار في البحث والتطوير عاملاً أساسيًا في دفع عجلة الابتكار، حيث يساهم في تحسين جودة المنتجات والخدمات. كما يُظهر النموذج أهمية البنية التحتية المتطورة، حيث تُسهل العمليات التجارية وزيادة الكفاءة (Bazaluk، 2021).

5. تحقيق أهداف رؤية 2030

ترتبط جميع العناصر المذكورة أعلاه برؤية 2030، التي تهدف إلى تنويع الاقتصاد السعودي وتعزيز قدراته التنافسية. تلعب المشروعات التكنولوجية الناشئة دورًا محوريًا في تحقيق هذه الأهداف من خلال الابتكار، خلق فرص العمل، وزيادة

جودة المنتجات والخدمات. من خلال تحقيق هذه الأهداف، تسهم هذه المشروعات في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام وتحقيق التنمية الاجتماعية (Alhasan، 2019).

يعتبر الإطار النظري للدراسة إطاراً شاملاً يعكس كيفية تأثير المشروعات التكنولوجية الناشئة على تعزيز النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. من خلال التركيز على نظريات الابتكار، النمو الاقتصادي، ريادة الأعمال، والعوامل المحددة للنمو، يتمكن الباحثون من تقديم رؤية متكاملة حول كيفية تحقيق التنمية المستدامة في سياق رؤية 2030. إن فهم هذه العلاقات يمكن أن يسهم في تقديم توصيات عملية تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق الأهداف الوطنية.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

المقدمة

يمثل الفصل الثالث من الدراسة تحت عنوان تأثير المشروعات التكنولوجية الناشئة على تعزيز نمو الاقتصاد السعودي مرحلة حاسمة في بناء الأسس العلمية التي ستعتمد عليها النتائج والتحليلات. يهدف هذا الفصل إلى توضيح المنهجية البحثية المتبعة، وتفصيل الأساليب والإجراءات المستخدمة في جمع البيانات وتحليلها. كما سيتناول الفصل مجتمع البحث، محددات حجم العينة، خطوات جمع البيانات، وحدود البحث، مما يساهم في تقديم رؤية شاملة وشفافة لأساليب البحث المستخدمة.

تعتبر المنهجية البحثية العمود الفقري لأي دراسة، حيث تحدد الطريقة التي سيتم من خلالها جمع وتحليل البيانات. في هذه الدراسة، سيتم استخدام المنهج الكمي والنوعي، حيث يجمع بين الأساليب الكمية التي تعتمد على جمع البيانات الرقمية، والأساليب النوعية التي تتناول السياق والخلفيات المرتبطة بالظاهرة المدروسة. سيتناول هذا الجزء توضيح كيفية اختيار المنهجية المناسبة للإجابة على الأسئلة البحثية، وتبرير الخيار بناءً على طبيعة الموضوع وأهداف الدراسة. سيتم استعراض أدوات البحث المستخدمة، مثل الاستبيانات والمقابلات، وتفصيل كيفية تطوير هذه الأدوات لضمان جمع معلومات موثوقة وشاملة. سيتناول هذا الجزء أيضًا كيفية تحليل البيانات باستخدام أساليب إحصائية متعددة، مما يتيح للباحث استنتاج العلاقات بين المتغيرات المختلفة بشكل دقيق.

مجتمع البحث هو مجموعة الأفراد أو الكيانات التي سيتم دراسة ظواهرها. في هذا السياق، يركز البحث على شركات التكنولوجيا الناشئة في المملكة العربية السعودية، التي تلعب دورًا محوريًا في تنفيذ رؤية 2030. سيتناول هذا الجزء تحديد الخصائص الأساسية لمجتمع البحث، مثل حجم الشركات، مجالات عملها، والتوجهات التكنولوجية المختلفة التي تتبعها. سيتم أيضًا توضيح كيفية اختيار المجتمع بطريقة تضمن تمثيلًا دقيقًا لمختلف الشركات، مما يساهم في تعزيز مصداقية النتائج. سيتم تناول تأثير البيئة الاقتصادية والاجتماعية على هذه الشركات، وكيف يمكن أن يؤثر ذلك على النتائج المستخلصة من البحث.

تعتبر تحديد حجم العينة من العوامل الأساسية التي تؤثر على جودة البحث ونتائجه. سيتناول هذا الجزء العوامل التي تؤخذ بعين الاعتبار عند تحديد حجم العينة، مثل حجم مجتمع البحث، ومستوى الثقة المطلوب، والهوامش المقبولة من الخطأ. سيتم توضيح كيفية حساب حجم العينة باستخدام الأساليب الإحصائية، مما يساعد في ضمان تمثيل دقيق

وموثوق للبيانات المجمعة. سيتضمن هذا الجزء أيضًا مناقشة أهمية حجم العينة في تحسين دقة النتائج وتجنب التحيز. يعد حجم العينة المحدد بعناية ضروريًا لتقديم استنتاجات تعكس الواقع بشكل صحيح وتساهم في تحقيق أهداف الدراسة.

تعتبر خطوات جمع البيانات عملية حيوية، حيث ستشمل هذا الجزء توضيح كيفية تنفيذ عمليات جمع البيانات بشكل منهجي. سيتناول هذا الجزء كيفية تصميم الاستبيانات، وتحديد الأسئلة المناسبة التي تعكس أهداف البحث. سيتم توضيح كيفية توزيع الاستبيانات، وجمع البيانات من المشاركين، سواء كان ذلك عبر الإنترنت أو من خلال المقابلات المباشرة. ستفصل أيضًا العمليات المرتبطة بالتحقق من صحة البيانات وجودتها، مثل التحقق من الإجابات المتكررة، والتأكد من أن المشاركين يمثلون مجتمع البحث بشكل فعال. هذه الخطوات تساهم في ضمان جودة البيانات ودقتها، مما يعزز من موثوقية النتائج.

سيتناول هذا الجزء التحديات والقيود التي قد تواجه البحث، سواء كانت مرتبطة بالمنهجية، أو مجتمع البحث، أو عملية جمع البيانات. سيتم توضيح كيف يمكن أن تؤثر هذه الحدود على النتائج والاستنتاجات، وما هي الاعتبارات التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار عند تفسير النتائج. من المهم توضيح حدود البحث، حيث يساعد ذلك في وضع النتائج في سياقها الصحيح ويعزز من مصداقية البحث.

تكمن أهمية الفصل الثالث في كونه يوفر للقارئ إطارًا شاملاً يوضح كيفية الوصول إلى النتائج المطروحة في الدراسة. من خلال تقديم تفاصيل دقيقة حول المنهجية وطرق البحث، سيتمكن القارئ من فهم كيفية جمع البيانات وتحليلها، مما يعزز من ثقة القارئ في النتائج المستخلصة. كما يساعد هذا الفصل في توضيح مدى دقة البحث ومدى ملاءمته لموضوع الدراسة، مما يعزز من قيمة النتائج والتوصيات التي سيتم تقديمها في الفصول اللاحقة. يوفر الفصل الثالث بنية واضحة ومنهجية دقيقة لدراسة تأثير المشروعات التكنولوجية الناشئة على الاقتصاد السعودي، مما يعزز من فعالية البحث ويجعله أكثر قدرة على تقديم نتائج موثوقة تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي في إطار رؤية 2030.

المنهجية وطرق البحث

تسعى الدراسة الحالية إلى استكشاف وتحليل دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد السعودي وفقاً لرؤية 2030، باستخدام منهجية البحث الكمية. تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الأركان الأساسية لنمو الاقتصاد وابتكاره، حيث تلعب دوراً محورياً في تعزيز التنوع الاقتصادي وخلق فرص العمل. تسعى رؤية 2030 إلى تحويل الاقتصاد السعودي من الاعتماد على النفط إلى اقتصاد متنوع وقوي يعتمد على القطاعات غير النفطية، وتعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة جزءاً جوهرياً من هذا التحول.

• المنهجية الكمية

المنهجية الكمية تركز على جمع وتحليل البيانات الرقمية لتفسير الظواهر وتقديم رؤى موضوعية. في هذه الدراسة، ستستخدم المنهجية الكمية لتقييم دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق أهداف رؤية 2030. تعتمد المنهجية الكمية على إجراء استبيانات ومسوحات لجمع بيانات دقيقة يمكن تحليلها إحصائياً لتقديم نتائج موضوعية وموثوقة.

• تصميم البحث

يبدأ تصميم البحث بتحديد الأسئلة البحثية والفرضيات التي سيتم اختبارها. في هذه الدراسة، تشمل الأسئلة الرئيسية: كيف تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق أهداف رؤية 2030؟ وما هي العوامل التي تؤثر على نجاح هذه المشروعات؟ وما هو دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنوع الاقتصادي؟

تُبنى الفرضيات على الأسس النظرية التي تدعم العلاقة بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهداف رؤية 2030. على سبيل المثال، يمكن أن تكون إحدى الفرضيات هي أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تساهم بشكل كبير في تحسين التنوع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط.

• اختيار العينة

تحديد العينة هو خطوة حاسمة في البحث الكمي. في هذه الدراسة، سيتم اختيار عينة تمثل مجموعة متنوعة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مختلف القطاعات الاقتصادية. يتضمن اختيار العينة تحديد الحجم المناسب للعينة

والخصائص الديموغرافية للشركات التي ستشملها الدراسة. يمكن أن تشمل العينة الشركات التي تتنوع في الحجم والنشاط والموقع الجغرافي لضمان شمولية النتائج. يمكن أن تنحصر حجو العينة من بين 150 – 300 عينة.

• جمع البيانات

ستتم عملية جمع البيانات من خلال توزيع الاستبيانات عبر القنوات المناسبة مثل البريد الإلكتروني، أو الاستبيانات الإلكترونية على الإنترنت. يجب أن يتم جمع البيانات بطريقة منهجية لضمان دقة النتائج وموثوقيتها. يتم متابعة توزيع الاستبيانات لضمان الحصول على معدل استجابة كافٍ لتوفير بيانات ذات مغزى.

• تحليل البيانات

يتم تحليل البيانات باستخدام التحليل الإحصائي لتحديد الأنماط والاتجاهات في المعلومات التي تم جمعها. تشمل أدوات التحليل الإحصائي البرمجيات مثل SPSS أو Excel، والتي تساعد في اختبار الفرضيات وتحديد العلاقات بين المتغيرات المختلفة. يمكن استخدام الأساليب الإحصائية مثل التحليل الوصفي، اختبار الفرضيات، وتحليل الارتباط لفهم كيفية تأثير المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الاقتصاد السعودي وأهداف رؤية 2030.

• تفسير النتائج

بعد تحليل البيانات، تُفسر النتائج لتقديم رؤى حول كيفية مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق أهداف رؤية 2030. يتم مناقشة النتائج في ضوء الأدبيات السابقة والفرضيات البحثية. يتم تقديم توصيات بناءً على النتائج لتحسين دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز دورها في الاقتصاد السعودي.

• كتابة التقرير

المرحلة النهائية في المنهجية هي كتابة التقرير البحثي الذي يلخص النتائج والنتائج الرئيسية التي تم الوصول إليها. يتضمن التقرير فصولاً مختلفة تشمل مقدمة، منهجية البحث، نتائج التحليل، المناقشة، والتوصيات. يتم تقديم التقرير بأسلوب أكاديمي يوضح كيف تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق أهداف رؤية 2030، ويوفر معلومات قيمة لصناع القرار والباحثين في هذا المجال.

مجتمع البحث

يمثل مجتمع البحث في الدراسة حول "تأثير المشروعات التكنولوجية الناشئة على تعزيز نمو الاقتصاد السعودي" عنصراً جوهرياً في تحديد الإطار التطبيقي للبحث. يهدف هذا المجتمع إلى توفير البيانات والمعلومات الضرورية التي تساهم في قياس تأثير المشروعات التكنولوجية الناشئة على الاقتصاد السعودي وفق رؤية 2030. تعتمد الدراسة على تحليل دقيق لمجتمع محدد يتألف من مجموعة من الشركات التكنولوجية الناشئة في المملكة العربية السعودية، مما يسمح بفهم كيفية تفاعل هذه الشركات مع البيئة الاقتصادية، ومدى تأثيرها على النمو الاقتصادي.

1. تعريف مجتمع البحث

يشمل مجتمع البحث في هذه الدراسة كافة الشركات التكنولوجية الناشئة العاملة في المملكة العربية السعودية. هذه الشركات تمثل شريحة مهمة من الاقتصاد الوطني، حيث تساهم في تقديم حلول مبتكرة في مختلف القطاعات، بدءاً من تكنولوجيا المعلومات، والذكاء الاصطناعي، إلى قطاع الطاقة المتجددة والتقنيات الصحية. يضم مجتمع البحث شركات تتراوح في حجمها بين الصغيرة والمتوسطة، وهي الشركات التي تعكس جوهر الابتكار وريادة الأعمال.

يُعتبر مجتمع الشركات التكنولوجية الناشئة بمثابة بيئة ديناميكية تمثل أحد أبرز المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي في السعودية. تُشكل هذه الشركات جسراً بين التكنولوجيا الحديثة والاحتياجات الاقتصادية المتنامية، حيث تساهم في توفير حلول متقدمة تدعم القطاعات الأخرى وتزيد من إنتاجيتها. ولذلك، فإن التركيز على هذا المجتمع يوفر رؤية متكاملة حول تأثير التكنولوجيا على الاقتصاد السعودي في إطار رؤية 2030.

2. أهمية اختيار مجتمع البحث

اختيار مجتمع الشركات التكنولوجية الناشئة في المملكة يأتي نتيجة لعدة عوامل. أولاً، تأتي أهمية هذا المجتمع من كونه يعكس ديناميكية الاقتصاد الجديد في السعودية، والذي يعتمد بشكل متزايد على الابتكار والتكنولوجيا لتحقيق الأهداف التنموية. الشركات التكنولوجية الناشئة تلعب دوراً رئيسياً في التحول الرقمي، وهو أحد الأهداف المحورية لرؤية 2030. هذه الشركات ليست فقط أدوات اقتصادية ولكنها أيضاً محرك للتغيير الاجتماعي والثقافي.

ثانياً، اختيار هذا المجتمع يرتبط بالتوجه العالمي نحو تبني التكنولوجيا كوسيلة رئيسية لتحقيق التنمية المستدامة. في السعودية، تُشكل المشروعات الناشئة في مجال التكنولوجيا منصة أساسية لتحفيز التنوع الاقتصادي وتقليل الاعتماد

على قطاع النفط. الشركات التكنولوجية الناشئة تساعد في تنمية اقتصاد المعرفة وتطوير المهارات المحلية من خلال توفير فرص عمل جديدة واستقطاب استثمارات خارجية.

3. خصائص مجتمع البحث

يمتاز مجتمع الشركات التكنولوجية الناشئة في السعودية بعدة خصائص تميزه عن غيره من المجتمعات الاقتصادية. أولاً، تنسم هذه الشركات بقدرتها العالية على التكيف مع التغيرات السريعة في التكنولوجيا والابتكار. فبفضل بنيتها المرنة وقابليتها للنمو، تستطيع هذه الشركات تقديم منتجات وخدمات جديدة تتماشى مع الاحتياجات المتغيرة للسوق. ثانياً، تتميز هذه الشركات بتركيزها على الابتكار كأداة أساسية لتحقيق النجاح. على الرغم من قلة الموارد المتاحة في بعض الأحيان، تعتمد الشركات الناشئة على تطوير حلول مبتكرة تجعلها قادرة على التنافس في السوق المحلية والعالمية. من الخصائص المهمة أيضاً هو تنوع القطاعات التي تغطيها هذه الشركات، حيث تشمل مجالات متعددة مثل الذكاء الاصطناعي، والتجارة الإلكترونية، والطاقة النظيفة، والتعليم الرقمي، والرعاية الصحية الرقمية. هذا التنوع يعزز من قدرة الدراسة على تقديم صورة شاملة حول مدى تأثير هذه الشركات على مختلف قطاعات الاقتصاد.

4. أهمية مجتمع البحث في ضوء رؤية 2030

يتوافق اختيار مجتمع البحث مع أهداف رؤية 2030، التي تركز على بناء اقتصاد متنوع ومستدام يعتمد على الابتكار والتكنولوجيا. من خلال التركيز على الشركات التكنولوجية الناشئة، تسعى الدراسة إلى تقديم رؤية دقيقة حول كيفية تحقيق رؤية 2030 من خلال دعم هذه الشركات وتعزيز دورها في الاقتصاد. تُعتبر الشركات الناشئة عاملاً حيوياً لتحقيق الاستقلال الاقتصادي وزيادة قدرة الاقتصاد السعودي على المنافسة عالمياً.

في ضوء رؤية 2030، تهدف الحكومة السعودية إلى تعزيز بيئة ريادة الأعمال وتشجيع الابتكار في قطاع التكنولوجيا. من خلال تقديم الدعم المالي والتشريعي، تسعى الدولة إلى تمكين هذه الشركات الناشئة من النمو وتوسيع أعمالها، مما يعزز من مساهمتها في الاقتصاد الوطني. لذلك، يمثل مجتمع البحث محوراً أساسياً لفهم كيفية تحقيق الأهداف التنموية من خلال دعم التكنولوجيا والابتكار.

5. التحديات التي تواجه مجتمع البحث

على الرغم من الأهمية المتزايدة للشركات التكنولوجية الناشئة في السعودية، إلا أن هناك العديد من التحديات التي تواجه هذا المجتمع. واحدة من أبرز التحديات هي نقص التمويل اللازم لنمو هذه الشركات، حيث يعتمد الكثير منها على تمويل ذاتي أو استثمارات محدودة. علاوة على ذلك، تواجه الشركات الناشئة تحديات تتعلق بالتشريعات والقوانين، حيث تحتاج بيئة الأعمال إلى مزيد من التحسين لتوفير مناخ استثماري يدعم الابتكار ويعزز من قدرة الشركات على التوسع.

التحدي الآخر هو نقص المهارات المتخصصة، حيث يتطلب تشغيل وإدارة المشروعات التكنولوجية مهارات متقدمة في مجالات مثل البرمجة، وتحليل البيانات، وإدارة العمليات الرقمية. ومع أن الحكومة السعودية تسعى إلى تحسين نظام التعليم والتدريب ملء هذه الفجوة، إلا أن التحدي ما زال قائماً ويحتاج إلى حلول مبتكرة.

يمثل مجتمع البحث في هذه الدراسة، المتمثل في الشركات التكنولوجية الناشئة، ركيزة أساسية لفهم مدى تأثير الابتكار التكنولوجي على الاقتصاد السعودي. من خلال دراسة هذا المجتمع، يمكن الحصول على رؤى عميقة حول كيفية تحقيق أهداف رؤية 2030، التي تسعى إلى تنويع الاقتصاد وتعزيز دوره على الساحة العالمية. اختيار مجتمع الشركات التكنولوجية الناشئة يوفر قاعدة بيانات غنية تُمكن الباحثين من تحليل العلاقات بين التكنولوجيا والنمو الاقتصادي، وتقديم توصيات تستند إلى البيانات الدقيقة التي تساهم في تعزيز بيئة ريادة الأعمال في المملكة.

محددات حجم العينة

يُعد تحديد حجم العينة خطوة حاسمة في إجراء أي بحث علمي، بما في ذلك الدراسة التحليلية حول "تأثير المشروعات التكنولوجية الناشئة على تعزيز نمو الاقتصاد السعودي". في هذه الدراسة، يتم استخدام حجم العينة لتقديم تمثيل دقيق وموضوعي للشركات التكنولوجية الناشئة في المملكة العربية السعودية، بهدف قياس مدى تأثيرها على النمو الاقتصادي وفق رؤية 2030. يتطلب تحديد حجم العينة اتخاذ العديد من القرارات المبنية على الاعتبارات المنهجية والإحصائية لضمان دقة النتائج وموثوقيتها.

1. أهمية تحديد حجم العينة

تعتبر أهمية تحديد حجم العينة في الدراسة حاسمة لضمان الحصول على نتائج قابلة للتعميم. إذا كان حجم العينة صغيراً جداً، قد يؤدي ذلك إلى عدم القدرة على استخلاص استنتاجات موثوقة حول التأثير الحقيقي للمشروعات التكنولوجية الناشئة. أما إذا كان حجم العينة كبيراً جداً، فقد يستهلك الكثير من الوقت والموارد، مما يجعل العملية غير فعالة. تحديد الحجم المناسب للعينة يضمن التوازن بين الكفاءة والدقة، ويساعد الباحثين على استكشاف العلاقات بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع بموضوعية.

تتجلى أهمية العينة في هذه الدراسة أيضاً من خلال قدرتها على تقديم صورة شاملة عن القطاعات التكنولوجية المختلفة. فيما أن المشروعات التكنولوجية الناشئة تتوزع على قطاعات متعددة، فإن تحديد حجم عينة مناسب يساهم في تمثيل هذه القطاعات بشكل عادل، مما يعزز من شمولية النتائج ويدعم تقديم توصيات موجهة لتحسين أداء المشروعات الناشئة في كل قطاع.

2. العوامل المؤثرة في تحديد حجم العينة

تتأثر عملية تحديد حجم العينة بعدة عوامل. أولاً، يرتبط الحجم بمدى التوزيع الجغرافي للشركات الناشئة في السعودية. نظراً لأن المملكة تعتبر سوقاً كبيراً ومتنوعاً من حيث المناطق الاقتصادية، فإن العينة يجب أن تشمل شركات ناشئة من مختلف المناطق مثل الرياض، جدة، والدمام لضمان التمثيل الجغرافي المناسب. هذا التوزيع الجغرافي يساهم في تقديم صورة متكاملة حول كيفية تأثير المشروعات الناشئة على الاقتصاد السعودي في مناطق مختلفة.

ثانياً، التنوع القطاعي من العوامل الحاسمة. بما أن الدراسة تتناول المشروعات الناشئة، التي تغطي مجموعة واسعة من القطاعات مثل التكنولوجيا المالية، الصحة الرقمية، والطاقة المتجددة، فإن العينة يجب أن تتضمن تمثيلاً كافياً لكل قطاع. هذا التوزيع القطاعي يسمح للباحثين بفهم التأثيرات الخاصة بكل قطاع، مما يساعد على تقديم توصيات موجهة لدعم تلك القطاعات بشكل أفضل.

ثالثاً، يجب أن يأخذ حجم العينة في الاعتبار حجم الشركات التكنولوجية الناشئة. هناك اختلافات كبيرة بين الشركات الناشئة من حيث الحجم، حيث تتراوح بين الشركات الصغيرة جداً التي لا تزال في مرحلة الابتكار المبكر، إلى الشركات الأكبر التي بدأت في التوسع والحصول على استثمارات كبيرة. لذلك، يجب أن يعكس حجم العينة هذه الفروقات لتقديم تقييم شامل للأداء الاقتصادي لهذه الشركات.

3. الاعتبارات الإحصائية في تحديد حجم العينة

من الناحية الإحصائية، يعتبر تحديد حجم العينة عملية معقدة تعتمد على عدة عوامل مثل مستوى الثقة وهامش الخطأ المقبول. في هذه الدراسة، من المرجح أن يتم اختيار مستوى ثقة مرتفع (عادة 95%) وهامش خطأ منخفض (عادة 5%) لضمان دقة النتائج. تحديد حجم العينة بناءً على هذه الاعتبارات يضمن أن النتائج المستخلصة من الدراسة تعكس الواقع بأكبر قدر ممكن من المصداقية.

بالإضافة إلى ذلك، يعتمد تحديد حجم العينة على حجم مجتمع البحث الكلي. في حالة الشركات التكنولوجية الناشئة، قد يكون من الضروري تقدير العدد الإجمالي لهذه الشركات في المملكة لتحديد نسبة العينة المطلوبة. إذا كان مجتمع البحث كبيرًا جدًا، قد يتم استخدام تقنيات العينات العشوائية البسيطة أو العينات الطباقية لتحديد مجموعة صغيرة لكنها تمثل المجتمع بأكمله بشكل موثوق.

4. المحددات الزمنية والموارد المتاحة

يلعب كل من العوامل الزمنية والموارد المتاحة دورًا مهمًا في تحديد حجم العينة. بالنظر إلى أن الدراسات التطبيقية تعتمد على جمع البيانات بشكل مباشر، فإن الوقت المتاح لإنجاز الدراسة يؤثر بشكل كبير على حجم العينة. إذا كانت الفترة الزمنية المحددة قصيرة، فقد يتطلب الأمر تقليل حجم العينة لتناسب مع الإطار الزمني، ولكن مع الحفاظ على دقة النتائج بقدر الإمكان.

من ناحية أخرى، الموارد المالية والبشرية المتاحة لجمع البيانات وتحليلها قد تؤثر أيضًا على حجم العينة. إذا كانت الموارد محدودة، قد يكون من الصعب جمع بيانات من عينة كبيرة، لذلك يجب أن يتم التوازن بين حجم العينة والموارد المتاحة دون التضحية بجودة الدراسة.

5. دور التكنولوجيا في تسهيل عملية تحديد حجم العينة

بفضل التطور التكنولوجي، أصبح من السهل استخدام أدوات وبرمجيات إحصائية متقدمة للمساعدة في تحديد حجم العينة المثالي. في هذه الدراسة، يمكن استخدام تقنيات الاستبيانات الإلكترونية لجمع البيانات من مجموعة واسعة من الشركات التكنولوجية الناشئة في فترة زمنية قصيرة. هذه الأدوات تتيح تحليلًا سريعًا وفعالًا للبيانات، مما يساهم في تحسين دقة النتائج وتقليل التكاليف.

6. أهمية العينة في تقديم توصيات قابلة للتنفيذ

يمثل حجم العينة المختار بشكل صحيح مفتاحًا لتقديم توصيات قابلة للتنفيذ لصناع القرار. إن دراسة تأثير المشروعات التكنولوجية الناشئة على الاقتصاد السعودي تتطلب نتائج دقيقة يمكن الاعتماد عليها لتقديم حلول مبتكرة لدعم هذه الشركات وتعزيز دورها في الاقتصاد. من خلال استخدام عينة تمثل جميع القطاعات والمناطق الجغرافية، يمكن تقديم صورة دقيقة وشاملة تساعد على تحسين السياسات الداعمة للشركات الناشئة وضمان تحقيق أهداف رؤية 2030.

يُعد تحديد حجم العينة في هذه الدراسة خطوة أساسية لضمان دقة النتائج وقابليتها للتعميم على مجتمع الشركات التكنولوجية الناشئة في السعودية. يتم تحديد حجم العينة بناءً على مجموعة من العوامل المتنوعة التي تشمل التوزيع الجغرافي والقطاعي، وحجم الشركات، بالإضافة إلى الاعتبارات الإحصائية والزمنية. يوفر تحديد حجم العينة المناسب البيانات اللازمة لتقديم توصيات دقيقة وفعالة تدعم نمو هذه الشركات وتساهم في تحقيق الأهداف الاقتصادية لرؤية 2030.

خطوات جمع البيانات

جمع البيانات يمثل عنصراً حاسماً في الدراسة حول "تأثير المشروعات التكنولوجية الناشئة على تعزيز نمو الاقتصاد السعودي". إذ توفر البيانات الأساس الذي يمكن من خلاله قياس التأثير الفعلي للمشروعات التكنولوجية الناشئة على النمو الاقتصادي، مما يدعم تحقيق أهداف رؤية 2030. تعد هذه الخطوة مهمة لأنها تضمن الحصول على معلومات دقيقة وموثوقة من مصادر متعددة، مما يعزز من دقة التحليل ويؤدي إلى استنتاجات موضوعية.

1. تصميم أدوات جمع البيانات

الخطوة الأولى في جمع البيانات تتمثل في تصميم الأدوات المناسبة للحصول على المعلومات من مجتمع البحث. بناءً على طبيعة الدراسة، قد تشمل الأدوات المستخدمة استبيانات، مقابلات، أو مراجعة وثائق رسمية وتقارير. في هذه الدراسة، التي تركز على الشركات التكنولوجية الناشئة، يتم تصميم استبيانات مخصصة للحصول على معلومات تتعلق بالأداء الاقتصادي لهذه الشركات، وكيفية مساهمتها في النمو الاقتصادي من خلال مؤشرات مثل خلق فرص العمل، جودة الخدمات، وجذب الاستثمارات.

الاستبيانات المصممة يجب أن تكون متوافقة مع الأهداف البحثية المحددة. يتم تقسيم الأسئلة إلى فئات تغطي المتغيرات الرئيسية في الدراسة مثل دور المشروعات الناشئة في تحسين جودة الخدمات، أو كيفية تأثيرها على خلق فرص عمل جديدة. كما يتم التأكد من أن الأسئلة واضحة وقابلة للفهم من قبل المشاركين لضمان جمع بيانات دقيقة ومفيدة.

2. اختيار العينة المستهدفة

بعد تصميم أدوات جمع البيانات، تأتي خطوة تحديد العينة التي سيتم جمع البيانات منها. هذه الخطوة تعتمد على مجموعة من العوامل، منها حجم مجتمع البحث والتوزيع الجغرافي للشركات التكنولوجية الناشئة. بناءً على هذه العوامل، يتم تحديد العينة التي تمثل الشركات الناشئة بشكل دقيق. يمكن أن يتم ذلك من خلال استخدام تقنيات العينات العشوائية الطبقية لضمان شمول العينة لكل من الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، ومن مختلف القطاعات التكنولوجية مثل التكنولوجيا المالية، الصحة الرقمية، والطاقة المتجددة.

يجب أن يكون اختيار العينة مدروسًا بحيث يمثل كل من المناطق الجغرافية المتعددة في المملكة (مثل الرياض، جدة، الدمام) والقطاعات المتنوعة التي تعمل فيها الشركات الناشئة، لضمان شمولية النتائج وتحقيق تمثيل متوازن لكل فئات مجتمع البحث.

3. جمع البيانات من خلال الاستبيانات

بعد تحديد العينة وتصميم الاستبيانات، تبدأ الخطوة العملية لجمع البيانات. يمكن أن تتم هذه الخطوة من خلال إرسال الاستبيانات إلكترونياً إلى المشاركين باستخدام أدوات استبيان عبر الإنترنت. تعد هذه الطريقة فعالة لجمع كميات كبيرة من البيانات بسرعة، مع تقليل التكاليف والجهود اللازمة لجمع البيانات يدوياً.

توفر الاستبيانات الإلكترونية ميزة إمكانية الوصول السهل إلى الشركات التكنولوجية الناشئة في مختلف أنحاء المملكة. كما أنها تسهل على المشاركين تقديم ردود دقيقة في الوقت الذي يناسبهم، مما يعزز من معدل الاستجابة ويزيد من دقة البيانات.

4. إجراء المقابلات الشخصية أو الهاتفية

بالإضافة إلى الاستبيانات الإلكترونية، قد تتطلب بعض المعلومات التي تسعى الدراسة للحصول عليها جمع بيانات نوعية من خلال المقابلات الشخصية أو الهاتفية. تعتبر المقابلات وسيلة فعالة للحصول على رؤى متعمقة حول تجربة الشركات الناشئة والتحديات التي تواجهها. المقابلات تسمح بجمع بيانات نوعية تسهم في فهم السياقات المختلفة التي تواجهها الشركات التكنولوجية الناشئة، وتساعد في تحليل العوامل التي تؤثر على نجاحها أو تحد من نموها.

في هذه الدراسة، قد تكون المقابلات مع أصحاب المشاريع أو المديرين التنفيذيين لهذه الشركات فرصة لاستكشاف رؤيتهم حول دورهم في تحقيق أهداف رؤية 2030، وكيفية مساهمة شركاتهم في تحسين جودة الحياة الاقتصادية والاجتماعية في المملكة.

5. جمع البيانات من المصادر الثانوية

بالإضافة إلى جمع البيانات الأولية من الاستبيانات والمقابلات، تعد البيانات الثانوية جزءاً مهماً في هذه الدراسة. يمكن الحصول على البيانات الثانوية من التقارير السنوية للشركات التكنولوجية، أو من التقارير الصادرة عن الهيئات الحكومية مثل وزارة الاقتصاد والتخطيط، أو من تقارير المنظمات الدولية التي ترصد الأداء الاقتصادي للمملكة العربية السعودية. هذه البيانات توفر خلفية شاملة تساعد في تحليل الاتجاهات العامة في الاقتصاد السعودي، وربطها بتأثير المشروعات الناشئة.

على سبيل المثال، قد تحتوي التقارير الرسمية على بيانات حول معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع التكنولوجيا، أو إحصاءات عن معدلات البطالة ومدى تأثير المشروعات التكنولوجية على تقليل هذه المعدلات. تكمن أهمية البيانات الثانوية في توفير سياق أوسع للدراسة، وإتاحة الفرصة لمقارنة نتائج البحث بالبيانات الموجودة على المستوى الوطني أو الدولي.

6. معالجة وتنظيم البيانات

بعد الانتهاء من عملية جمع البيانات من مصادرها المختلفة، تبدأ الخطوة التالية في معالجة وتنظيم البيانات. يتطلب ذلك تنظيم الاستبيانات والردود على المقابلات في جداول منظمة، وفحص البيانات للتحقق من صحتها واكتمالها. في حال وجود بيانات ناقصة أو غير دقيقة، قد يكون من الضروري التواصل مرة أخرى مع المشاركين لتصحيحها أو استكمالها.

تستخدم برامج الإحصاء مثل SPSS أو Excel في هذه المرحلة لتسهيل عملية إدخال البيانات وتحليلها. هذه الأدوات تمكن الباحثين من استخراج الإحصاءات الأساسية وتحليل البيانات بشكل متقدم للوصول إلى النتائج النهائية.

7. تحليل البيانات واستخلاص النتائج

المرحلة الأخيرة من خطوات جمع البيانات هي تحليلها واستخلاص النتائج. بناءً على البيانات التي تم جمعها من الاستبيانات والمقابلات، يتم تحليل العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع باستخدام تقنيات تحليل البيانات الإحصائية. الهدف من التحليل هو تحديد مدى تأثير المشروعات التكنولوجية الناشئة على المتغيرات الاقتصادية المختلفة مثل خلق فرص العمل، جودة الخدمات، وجذب الاستثمارات الأجنبية.

تحليل البيانات يسمح للباحثين بفهم ديناميكيات سوق الشركات التكنولوجية الناشئة في السعودية، وكيفية تفاعلها مع الاقتصاد الوطني. من خلال هذا التحليل، يمكن تحديد العوامل التي تعزز من دور هذه الشركات في تحقيق أهداف رؤية 2030، والعوامل التي قد تعيق نموها أو تحد من تأثيرها.

➤ أهمية خطوات جمع البيانات

تمثل خطوات جمع البيانات حجر الأساس لهذه الدراسة لأنها توفر المعلومات الضرورية التي يتم استخدامها في جميع مراحل البحث التالية، بدءاً من التحليل وصولاً إلى تقديم التوصيات. إن تنفيذ هذه الخطوات بشكل منهجي يضمن جمع بيانات دقيقة وموضوعية، تعكس الواقع الاقتصادي للشركات التكنولوجية الناشئة في السعودية. هذا النهج يسمح بتقديم رؤى واضحة حول الدور الذي تلعبه هذه الشركات في تعزيز النمو الاقتصادي، ويدعم التوصيات المستقبلية التي تهدف إلى تحسين بيئة ريادة الأعمال في المملكة وتحقيق أهداف رؤية 2030.

حدود البحث

✓ الحدود البشرية

الحدود البشرية للدراسة تتعلق بالجماعات المستهدفة التي سيتم جمع البيانات منها. في هذه الدراسة، تتضمن الفئة البشرية المستهدفة أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مديري الشركات، العاملين في هذه المشروعات، والمستثمرين في القطاع. تحديد هذه الفئات يهدف إلى الحصول على بيانات شاملة تعكس تجارب متعددة الأبعاد من جميع الأطراف المعنية.

أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة يشكلون جزءاً رئيسياً من العينة، حيث يوفران رؤية مباشرة حول كيفية تأثير السياسات الحكومية والاستراتيجيات الاقتصادية على نمو مشروعاتهم. تُعنى المقابلات معهم بجمع معلومات حول التحديات التي يواجهونها، استراتيجيات النمو التي يتبعونها، وتأثير الدعم الحكومي على استدامة مشروعاتهم. مديرو الشركات يُعدون أيضاً جزءاً هاماً من الحدود البشرية، حيث يمكنهم تقديم نظرة أعمق على العمليات الداخلية، استراتيجيات الإدارة، وكيفية تأثير التغيرات الاقتصادية على الأداء العام للمشروعات. بالإضافة إلى ذلك، تشمل الفئة البشرية المستثمرين الذين يلعبون دوراً محورياً في تمويل المشروعات وتقديم المشورة الاستراتيجية. يُسهم استكشاف تجاربهم في فهم كيفية تأثير البيئة الاستثمارية على قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على النمو والابتكار.

✓ الحدود الزمانية

الحدود الزمنية تشير إلى الفترة التي تغطيها الدراسة. في حالة دراسة دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد السعودي وفقاً لرؤية 2030، تشمل الحدود الزمنية الفترة التي تبدأ من إطلاق رؤية 2030 في عام 2016 وحتى السنة الحالية، مع التركيز بشكل خاص على الفترات الزمنية التي شهدت تغييرات هامة في السياسات الاقتصادية أو الاقتصادية بشكل عام.

تحديد الفترة الزمنية يساعد في تتبع تأثير السياسات والتغيرات الاقتصادية على المشروعات الصغيرة والمتوسطة عبر الزمن. على سبيل المثال، يمكن تحليل كيفية تأثير المبادرات الجديدة التي طرحتها رؤية 2030، مثل برامج دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، على نمو هذه المشروعات خلال السنوات الأخيرة. من خلال دراسة التغيرات على مدى عدة سنوات،

يمكن تحديد الاتجاهات والأنماط التي تسهم في فهم كيفية استجابة المشروعات للتحديات والفرص التي أتاحها رؤية
2030.

✓ الحدود المكانية

الحدود المكانية تحدد نطاق الدراسة من حيث الموقع الجغرافي. في هذه الدراسة، تركز الحدود المكانية على مختلف المناطق في المملكة العربية السعودية، مع التركيز على التنوع الجغرافي والاقتصادي للمناطق المختلفة. تشمل هذه الحدود المناطق الحضرية والريفية، وكذلك المدن الكبرى مثل الرياض، جدة، والدمام، بالإضافة إلى المناطق الأقل تطوراً. التركيز على مناطق مختلفة يتيح فهم كيفية تأثير السياسات الاقتصادية على المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سياقات جغرافية متنوعة. قد تتفاوت التحديات والفرص المتاحة للمشروعات في المناطق الحضرية مقارنةً بالمناطق الريفية. على سبيل المثال، قد تواجه المشروعات في المناطق الحضرية تحديات تتعلق بالازدحام والمنافسة الشديدة، بينما قد تركز المشروعات في المناطق الريفية على مشكلات تتعلق بالوصول إلى الأسواق والموارد. من خلال دراسة هذه الفروق، يمكن تحليل كيف تؤثر السياسات الاقتصادية المختلفة على المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سياقات جغرافية متعددة، مما يساعد في تقديم توصيات موجهة لتحسين الدعم المقدم للمشروعات بناءً على احتياجات المناطق المختلفة.

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

المقدمة

يمثل الفصل الرابع من الدراسة تحت عنوان تأثير المشروعات التكنولوجية الناشئة على تعزيز نمو الاقتصاد السعودي مرحلة حاسمة تتضمن تحليل البيانات التي تم جمعها، واستخلاص النتائج، وتقديم التوصيات المستندة إلى هذه النتائج. يهدف هذا الفصل إلى ربط جميع العناصر التي تم تناولها في الفصول السابقة، مما يوفر فهمًا شاملاً لتأثير المشروعات التكنولوجية على الاقتصاد السعودي في ضوء رؤية 2030. يعتبر هذا الفصل بمثابة الجسر الذي يربط بين المعلومات النظرية والبيانات التجريبية، مما يساهم في تحقيق الأهداف البحثية.

يبدأ الفصل بتحليل البيانات التي تم جمعها من الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا. سيتناول هذا الجزء توضيح الأساليب الإحصائية المستخدمة لتحليل البيانات، سواء كانت تقنيات إحصائية وصفية أو استنتاجية. سيتم استخدام أدوات مثل تحليل الانحدار، واختبارات الفرضيات، وتحليل التباين لفهم العلاقات بين المتغيرات المختلفة.

سيركز التحليل على كيفية تأثير المشروعات التكنولوجية الناشئة على متغيرات مثل خلق الوظائف، وتحسين جودة المنتجات والخدمات، وجذب الاستثمارات الأجنبية. سيكون من المهم أيضًا فحص النتائج بناءً على خصائص معينة مثل حجم الشركة ونوعها ونطاق عملها. سيتم تقديم التحليلات بشكل منهجي، مع تضمين الرسوم البيانية والجداول التوضيحية لتسهيل فهم البيانات. يعد تحليل البيانات جزءًا محوريًا من البحث، حيث يكشف عن الأنماط والعلاقات التي قد لا تكون واضحة من خلال الملاحظات السطحية. كما أن القدرة على تقديم تحليلات دقيقة وموضوعية تعزز من مصداقية النتائج وتساعد على بناء استنتاجات قوية تدعم فرضيات البحث.

بعد الانتهاء من تحليل البيانات، سيتم تقديم النتائج بشكل منهجي وواضح. ستشمل هذه النتائج الاستنتاجات الرئيسية التي تم التوصل إليها من خلال البيانات، والتي تعكس تأثير المشروعات التكنولوجية الناشئة على النمو الاقتصادي في السعودية. سيتم تقسيم النتائج إلى فئات حسب المتغيرات المختلفة، مما يسهل فهم كيف تؤثر كل من هذه العوامل بشكل مستقل أو جماعي.

سيتم توضيح النتائج من خلال عرض الأرقام والنسب المئوية التي تظهر تأثير المشروعات التكنولوجية على الاقتصاد السعودي. سيتم أيضًا تضمين أي مفاجآت أو نتائج غير متوقعة، مما يعطي القارئ رؤية شاملة عن الحالة الراهنة والمستقبلية. يعتبر عرض النتائج بشكل شفاف ومنظم أساسيًا لتقديم استنتاجات واضحة وقابلة للتنفيذ.

بعد استعراض النتائج، سيتم تقديم مجموعة من التوصيات العملية المبنية على البيانات المستخلصة. تهدف هذه التوصيات إلى توجيه صانعي القرار في الحكومة والقطاع الخاص نحو استراتيجيات تدعم المشروعات التكنولوجية الناشئة وتعزز من تأثيرها على النمو الاقتصادي. ستتناول التوصيات مجالات مثل تحسين بيئة الأعمال، وتوفير الدعم المالي والفني للشركات الناشئة، وتعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص. سيتم أيضاً تناول أهمية تطوير البرامج التعليمية والتدريبية لتعزيز المهارات اللازمة لدعم الابتكار والريادة. ستساعد هذه التوصيات في تحقيق أهداف رؤية 2030 وتعزيز الاقتصاد الوطني، مما يعكس أهمية المشروعات التكنولوجية الناشئة في هذا الإطار.

تتمثل أهمية الفصل الرابع في كونه يجمع بين كل عناصر البحث في صورة متكاملة. من خلال تحليل البيانات واستخلاص النتائج وتقديم التوصيات، يقدم هذا الفصل قيمة مضافة للبحث. يساعد على فهم العلاقات المعقدة بين المشروعات التكنولوجية والاقتصاد السعودي، ويعزز من قدرة الدراسة على تقديم حلول عملية تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية. يمثل هذا الفصل نقطة تحول حاسمة في البحث، حيث يتحول فيه التحليل النظري إلى تطبيق عملي يمكن أن يستفيد منه صانعو القرار والباحثون والممارسون في المجال. إن تقديم توصيات مستندة إلى نتائج دقيقة يمكن أن يساهم في تطوير استراتيجيات فعالة تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق الأهداف الوطنية. يمثل الفصل الرابع قمة البحث، حيث يجمع بين التحليل الدقيق والنتائج الموضوعية والتوصيات العملية، مما يساهم في فهم أعمق لدور المشروعات التكنولوجية الناشئة في تعزيز نمو الاقتصاد السعودي.

تحليل البيانات

• الوصف الإحصائي للبيانات

يعرف التحليل الإحصائي بأنه عملية يتم من خلالها تحضير وتجهيز البيانات المتعلقة والمرتبطة بالبحث العلمي ، علاوة على ذلك تحلل هذه البيانات ويتم دراستها ومن ثم استخراج النتائج منها، وتتم عملية تحليل البيانات من خلال اتباع عدد من الطرق الرياضية والمنطقية، حيث يتم ربط العلاقات بالمضمون، وبالتالي تشكل معنى جديد ذو أهمية من علاقات لا يوجد لها أي معنى في حال وجدت بشكل منفرد.

كما عرف التحليل الإحصائي بأنه عبارة عن عملية يتم من خلالها شرح صفات ومعالم مجتمع ما ، وتبيان الصفات التي تميزه عن باقي المجتمعات، ويصل الباحث إلى هذه الصفات من خلال دراسة المجتمع من خلال أخذ عينة منه ليتم دراستها ، وتعميم نتائجها على مجتمع الدراسة، كما أن علم الإحصاء ليس علما حديثا ، بل إن هذا العلم يعود للعصور والعهود القديمة ، فقد عرف اليونانيون هذا العلم ، كما اطلع عليه الفراعنة والرومان.

- ما هي أهمية التحليل الإحصائي؟

- ✓ يساعد الباحث على دراسة العينات الإحصائية الكبيرة.
- ✓ يعد التحليل الإحصائي الحل المثالي والمناسب للعلوم كافة، ولذلك فإنها تستخدمه لتحليل بياناتها، وإصدار النتائج.
- ✓ كما تعد النتائج التي يظهرها التحليل الإحصائي نتائج دقيقة.
- ✓ التحليل الإحصائي يلعب دورا كبيرا في مساعدة الباحث على ضبط البحث والابتعاد عن التشتت في حال كانت عينة الدراسة كبيرة.
- ✓ كما تستخدم الشركات التجارية التحليل الإحصائي بكثرة وذلك من أجل دراسة المجتمع الذي تنوي الاستثمار فيه.
- ✓ حيث يوفر لها التحليل الإحصائي معلومات حول هذا المجتمع فتوفر عليها الوقت والجهد ، ويساعدها على اتخاذ القرارات الحاسمة (manaraa، 2024).

Statistics						
Std. Error of Kurtosis	Kurtosis	Std. Error of Skewness	Skewness	Std. Deviation	N	
					Valid	
0.312	-0.151	0.157	0.827	1.168	241	العمر
0.312	-1.929	0.157	0.295	0.496	241	الجنس
0.312	-1.535	0.157	0.255	1.464	241	الدرجة
0.312	0.297	0.157	1.109	1.219	241	تساهم المشروعات التكنولوجية الناشئة في تحسين البيئة الاستثمارية في المملكة العربية السعودية.
0.312	0.431	0.157	1.163	1.094	241	تعزز المشروعات التكنولوجية الناشئة من الابتكار في الشركات المحلية.
0.312	0.710	0.157	1.218	1.175	241	تسهم الشركات التكنولوجية الناشئة في خلق فرص عمل جديدة في المملكة.
0.312	1.157	0.157	1.208	0.969	241	تساهم هذه المشروعات في تحقيق أهداف رؤية 2030 الاقتصادية.
0.312	0.060	0.157	1.033	1.227	241	يشعر رواد الأعمال بأن الدعم الحكومي للمشروعات التكنولوجية الناشئة كافٍ.
0.312	0.846	0.157	1.223	1.054	241	تلعب التكنولوجيا الناشئة دورا مهما في تحسين جودة المنتجات والخدمات.
0.312	-0.030	0.157	0.969	1.224	241	تساعد المشروعات التكنولوجية الناشئة في جذب الاستثمارات الأجنبية إلى المملكة.

0.312	0.871	0.157	1.246	1.098	241	يتم استخدام الابتكارات التكنولوجية لتعزيز الكفاءة التشغيلية في الشركات.
0.312	0.303	0.157	1.102	1.204	241	تساهم المشروعات التكنولوجية الناشئة في تعزيز التنوع الاقتصادي في المملكة.
0.312	0.719	0.157	1.195	1.094	241	يؤثر توفر البنية التحتية التكنولوجية على نجاح المشروعات الناشئة.
0.312	0.567	0.157	1.096	1.129	241	تتعاون الشركات التكنولوجية الناشئة مع الجامعات لتحفيز البحث والتطوير.
0.312	0.558	0.157	1.153	1.107	241	تعزز الشركات التكنولوجية الناشئة من القدرة التنافسية للاقتصاد السعودي.
0.312	0.288	0.157	1.080	1.205	241	توفر المشروعات التكنولوجية الناشئة حلولاً فعالة للتحديات الاقتصادية.
0.312	0.943	0.157	1.217	1.062	241	يساهم التحول الرقمي في تحسين أداء الشركات الناشئة.
0.312	1.310	0.157	1.313	1.085	241	تعتبر المشروعات التكنولوجية الناشئة محركاً رئيسياً للنمو الاقتصادي.
0.312	0.530	0.157	1.170	1.152	241	يشعر المستثمرون بثقة أكبر في المشروعات التكنولوجية الناشئة في المملكة.
0.312	0.772	0.157	1.257	1.178	241	تساهم الشركات التكنولوجية الناشئة في تحسين مستوى التعليم والتدريب في المملكة.

جدول 1: الوصف الإحصائي للبيانات.

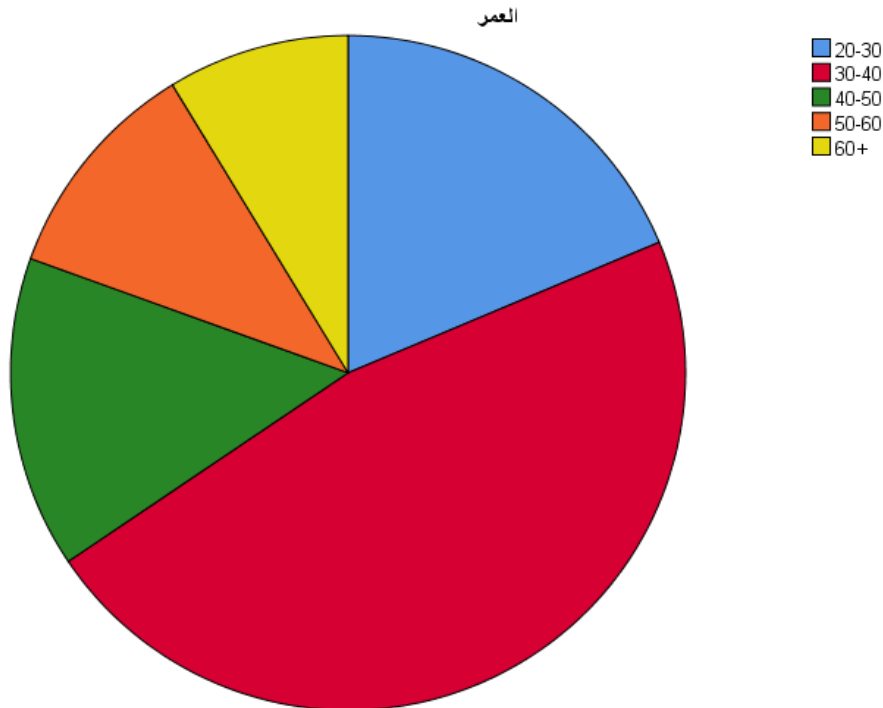
النتائج

1. عمر المشاركين في التجربة

يتضح من النتائج أن الفئة العمرية الأكثر مشاركة في تجربة المشروعات التكنولوجية الناشئة في السعودية هي من 30 إلى 40 عاماً، حيث تشكل هذه الفئة 46.9% من المشاركين. يشير ذلك إلى أن الشباب في هذه الفئة العمرية هم الأكثر اندماجاً في الابتكار وريادة الأعمال، مما يعكس التوجه نحو الاستفادة من طاقاتهم وإبداعاتهم في تعزيز نمو الاقتصاد الوطني، ودعم أهداف رؤية 2030 التي تسعى إلى تنويع الاقتصاد وتحفيز قطاع التكنولوجيا.

عمر المشاركين في التجربة					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	20-30	45	18.7	18.7	18.7
	30-40	113	46.9	46.9	65.6
	40-50	36	14.9	14.9	80.5
	50-60	26	10.8	10.8	91.3
	60+	21	8.7	8.7	100.0
	Total	241	100.0	100.0	

جدول 2: الوصف الاحصائي لعمر المشاركين في التجربة

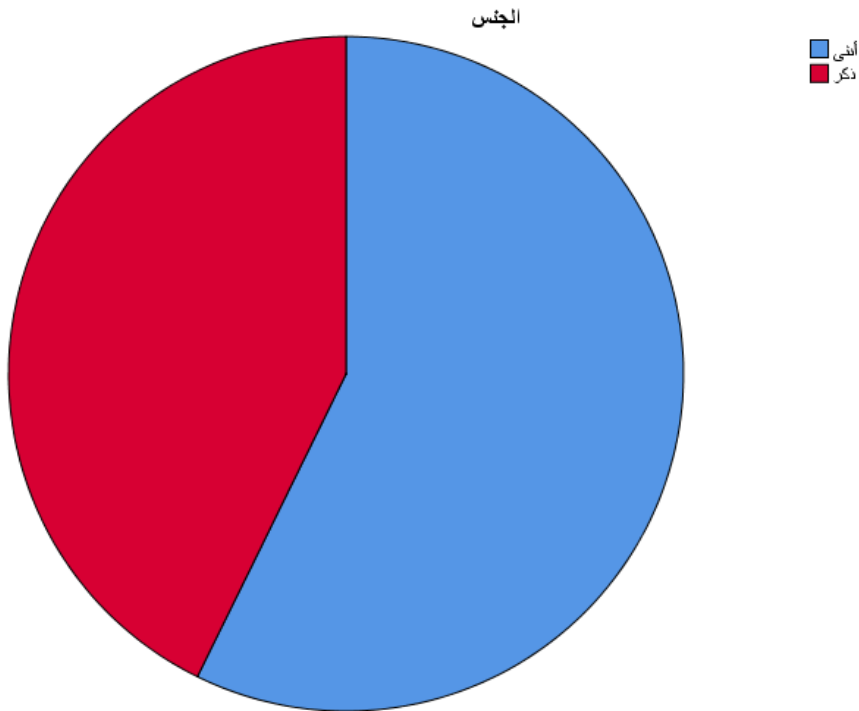


2. جنس المشاركين في التجربة

تشير النتائج إلى أن النساء كن الأكثر مشاركة في تجربة المشروعات التكنولوجية الناشئة، حيث بلغت نسبتهن 57.3%، مما يدل على تقدم المرأة في مجال ريادة الأعمال والتكنولوجيا في السعودية. هذا يعكس تغييرات إيجابية نحو تمكين النساء ودعم مشاركتهن الفعالة في الاقتصاد، مما يتماشى مع أهداف رؤية 2030 الرامية إلى تعزيز دور المرأة في جميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

الجنس المشاركين في التجربة					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أنثى	138	57.3	57.3	57.3
	ذكر	103	42.7	42.7	100.0
	Total	241	100.0	100.0	

جدول 3: الوصف الاحصائي لجنس المشاركين في التجربة



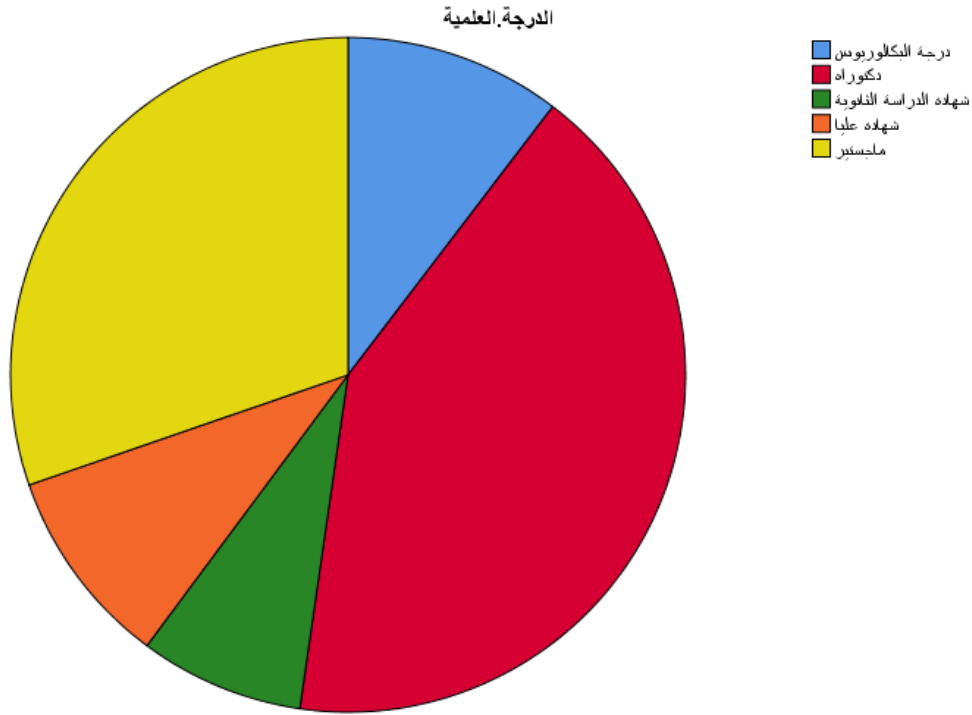
رسم توضيحي 3: التمثيل البياني لجنس المشاركين في التجربة

3. الدرجة العلمية للمشاركين في التجربة

تشير النتائج إلى أن الحاصلين على درجة الدكتوراه هم الأكثر مشاركة في تجربة المشروعات التكنولوجية الناشئة بنسبة 41.9%، مما يدل على أهمية التعليم العالي والبحث العلمي في دفع الابتكار والنمو الاقتصادي. هذه النسبة تعكس دور الأكاديميين والباحثين في تطوير الحلول التكنولوجية وإيجاد أساليب جديدة تعزز من فعالية الشركات الناشئة. كما أن تواجد هؤلاء الأفراد في مجال التكنولوجيا يعكس فهمهم العميق للتحديات والفرص المتاحة، مما يعزز من قدرة هذه الشركات على التكيف مع متطلبات السوق والتوجهات العالمية. هذه النتائج تعزز الرؤية التي تتبناها المملكة العربية السعودية في إطار رؤية 2030، حيث تسعى إلى استثمار العقول المبتكرة والمثقفة لتطوير بيئة تكنولوجية قادرة على المنافسة عالمياً، وبالتالي دعم النمو المستدام للاقتصاد الوطني.

الدرجة العلمية للمشاركين في التجربة					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	درجة البكالوريوس	25	10.4	10.4	10.4
	دكتوراه	101	41.9	41.9	52.3
	شهادة الدراسة الثانوية	19	7.9	7.9	60.2
	شهادة عليا	23	9.5	9.5	69.7
	ماجستير	73	30.3	30.3	100.0
	Total	241	100.0	100.0	

جدول 4: الوصف الإحصائي لدرجة العلمية للمشاركين في التجربة



رسم توضيحي 4: التمثيل البياني لدرجة العلمية للمشاركين في التجربة

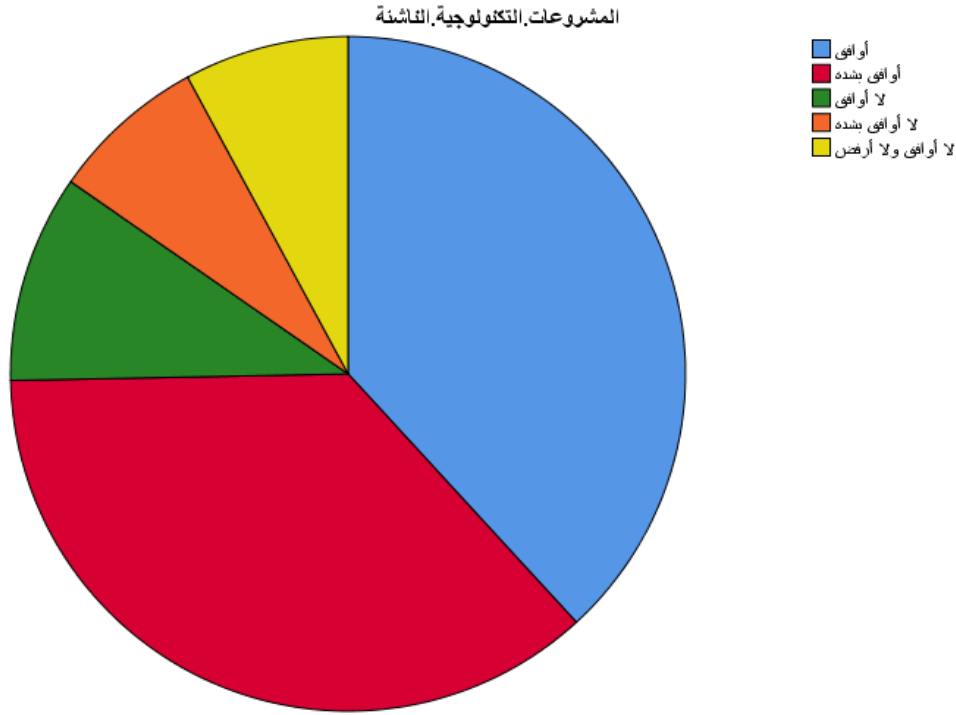
4. تساهم المشروعات التكنولوجية الناشئة في تحسين البيئة الاستثمارية في المملكة العربية السعودية.

تشير النتائج إلى أن 38.2% من المشاركين أكدوا أن المشروعات التكنولوجية الناشئة تسهم في تحسين البيئة الاستثمارية في المملكة، مما يدل على الوعي المتزايد بأهمية الابتكار في جذب الاستثمارات. هذه النسبة العالية تعكس إدراك المشاركين لأثر التكنولوجيا على تعزيز الثقة في السوق، حيث تساهم المشروعات الناشئة في خلق فرص جديدة وتعزيز التنافسية. كما أن وجود بيئة استثمارية أكثر ملاءمة يجذب المستثمرين المحليين والدوليين، مما يؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال وزيادة النشاط الاقتصادي. يعكس هذا الرأي أيضاً استجابة المملكة لاحتياجات السوق العالمية وتوجهها نحو التحول الرقمي، وهو جزء أساسي من رؤية 2030 التي تهدف إلى تنويع الاقتصاد وتعزيز الاستدامة. بذلك، تؤكد هذه النتائج على الدور المحوري الذي تلعبه المشروعات التكنولوجية الناشئة في تشكيل مستقبل الاقتصاد السعودي وتحسين بيئة الأعمال.

تساهم المشروعات التكنولوجية الناشئة في تحسين البيئة الاستثمارية في المملكة العربية السعودية					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	92	38.2	38.2	38.2
	أوافق بشدة	88	36.5	36.5	74.7

	لا أوافق	24	10.0	10.0	84.6
	لا أوافق بشدة	18	7.5	7.5	92.1
	لا أوافق ولا أرفض	19	7.9	7.9	100.0
	Total	241	100.0	100.0	

جدول 5: الوصف الاحصائي لمساهمة المشروعات التكنولوجية الناشئة في تحسين البيئة الاستثمارية في المملكة العربية السعودية



رسم توضيحي 5: التمثيل البياني لمساهمة المشروعات التكنولوجية الناشئة في تحسين البيئة الاستثمارية في المملكة العربية السعودية

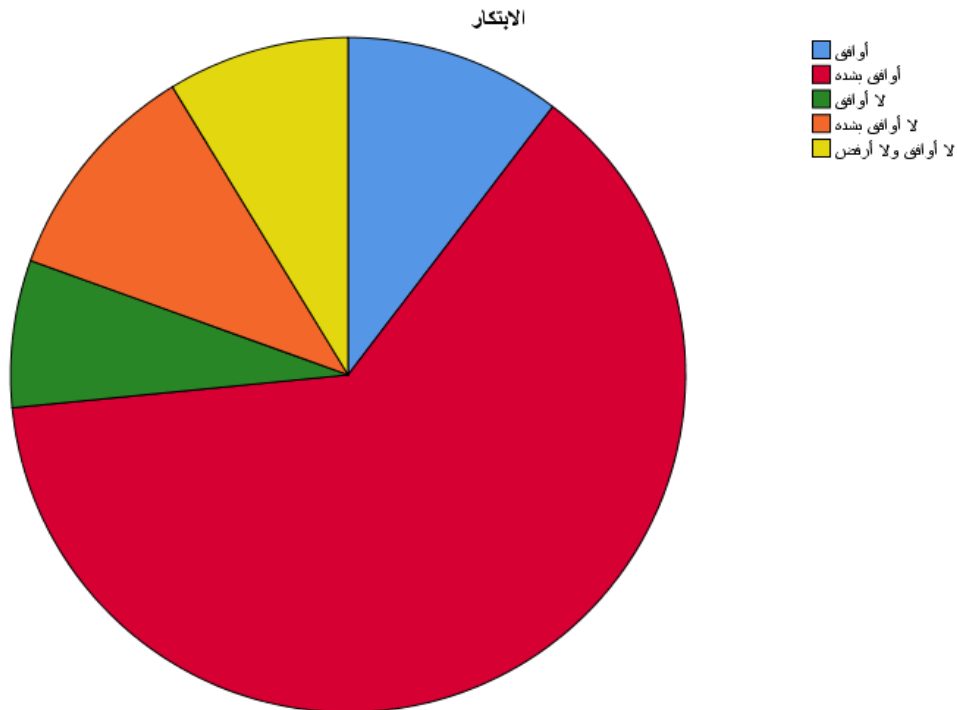
5. تعزز المشروعات التكنولوجية الناشئة من الابتكار في الشركات المحلية.

تشير النتائج إلى أن 63.1% من المشاركين أكدوا بشدة أن المشروعات التكنولوجية الناشئة تعزز من الابتكار في الشركات المحلية، مما يدل على الوعي المتزايد بأهمية الابتكار كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي. تمثل هذه النسبة الأعلى من بين جميع الاستجابات، مما يبرز الدور الحيوي الذي تلعبه الشركات الناشئة في تعزيز الإبداع والتجديد داخل السوق. يشير ذلك إلى أن هذه المشروعات لا تقتصر فقط على تقديم خدمات جديدة، بل تساهم أيضاً في تغيير نماذج الأعمال التقليدية وتعزيز ثقافة الابتكار في الشركات القائمة. كما تعكس هذه النتائج قدرة الشركات الناشئة على تطوير حلول

مبتكرة تلبي احتياجات السوق المحلي وتتنافس على الصعيدين الإقليمي والدولي. من جهة أخرى، يؤكد ذلك التوجه الاستراتيجي للمملكة في إطار رؤية 2030، التي تسعى إلى تعزيز الابتكار كمكون أساسي في تنمية الاقتصاد الوطني وتحقيق الاستفادة. وبالتالي، تعكس هذه النتائج الأثر الإيجابي للمشروعات التكنولوجية الناشئة في بناء بيئة أعمال ديناميكية وقادرة على التكيف مع التغيرات السريعة في الأسواق العالمية.

تعزز المشروعات التكنولوجية الناشئة من الابتكار في الشركات المحلية					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	25	10.4	10.4	10.4
	أوافق بشدة	152	63.1	63.1	73.4
	لا أوافق	17	7.1	7.1	80.5
	لا أوافق بشدة	26	10.8	10.8	91.3
	لا أوافق ولا أرفض	21	8.7	8.7	100.0
	Total	241	100.0	100.0	

جدول 6: الوصف الإحصائي لتعزيز المشروعات التكنولوجية الناشئة من الابتكار في الشركات المحلية



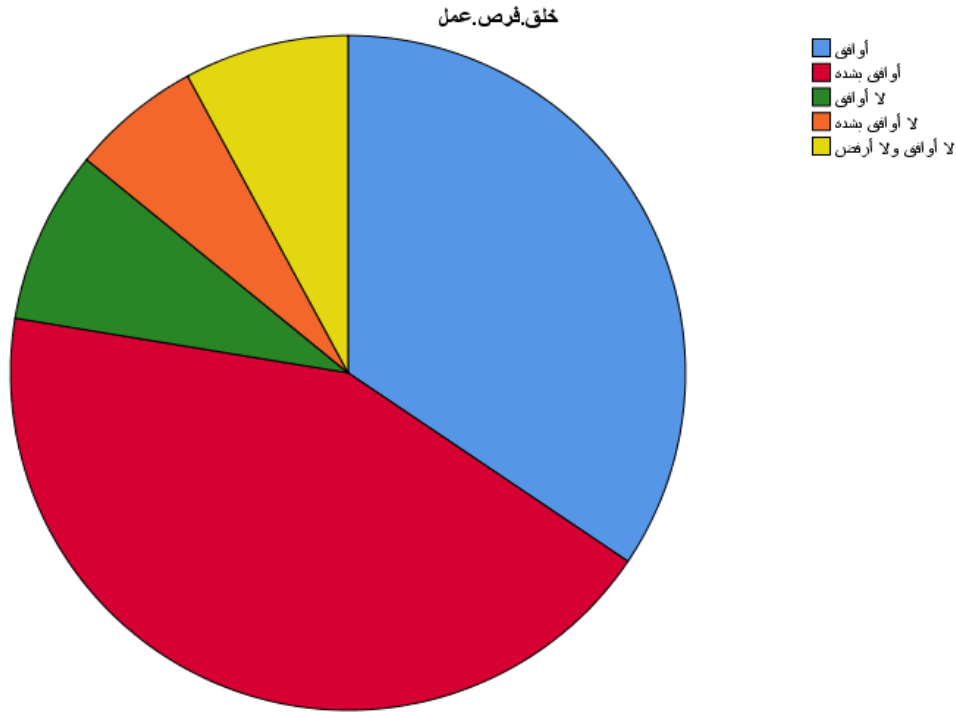
رسم توضيحي 6: التمثيل البياني لتعزيز المشروعات التكنولوجية الناشئة من الابتكار في الشركات المحلية

6. تسهم الشركات التكنولوجية الناشئة في خلق فرص عمل جديدة في المملكة.

تشير النتائج إلى أن 43.2% من المشاركين أكدوا بشدة أن الشركات التكنولوجية الناشئة تسهم في خلق فرص عمل جديدة في المملكة، مما يدل على الدور الحيوي الذي تلعبه هذه الشركات في تعزيز سوق العمل المحلي. تمثل هذه النسبة الأعلى بين جميع الاستجابات، مما يبرز أهمية المشروعات الناشئة كمحرك رئيسي للتوظيف والنمو الاقتصادي. يتضح أن هذه الشركات لا تقتصر فقط على الابتكار وتقديم حلول تكنولوجية جديدة، بل تساهم أيضاً في تقليل معدل البطالة من خلال توفير وظائف متنوعة تتناسب مع المهارات الحديثة المطلوبة في السوق. كما تعكس هذه النتائج التوجه الاستراتيجي للمملكة في إطار رؤية 2030، التي تسعى إلى تنويع الاقتصاد وخلق بيئة ملائمة لدعم ريادة الأعمال. من خلال دعم الشركات التكنولوجية الناشئة، يمكن تحقيق تحسينات ملحوظة في مستويات المعيشة وتعزيز الاستقرار الاقتصادي، مما يدفع المملكة نحو تحقيق أهدافها الطموحة في تطوير قطاع التكنولوجيا وتعزيز التوظيف.

تسهم الشركات التكنولوجية الناشئة في خلق فرص عمل جديدة في المملكة					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	83	34.4	34.4	34.4
	أوافق بشدة	104	43.2	43.2	77.6
	لا أوافق	20	8.3	8.3	85.9
	لا أوافق بشدة	15	6.2	6.2	92.1
	لا أوافق ولا أرفض	19	7.9	7.9	100.0
	Total	241	100.0	100.0	

جدول 7: الوصف الاحصائي لمساهمة الشركات التكنولوجية الناشئة في خلق فرص عمل جديدة في المملكة



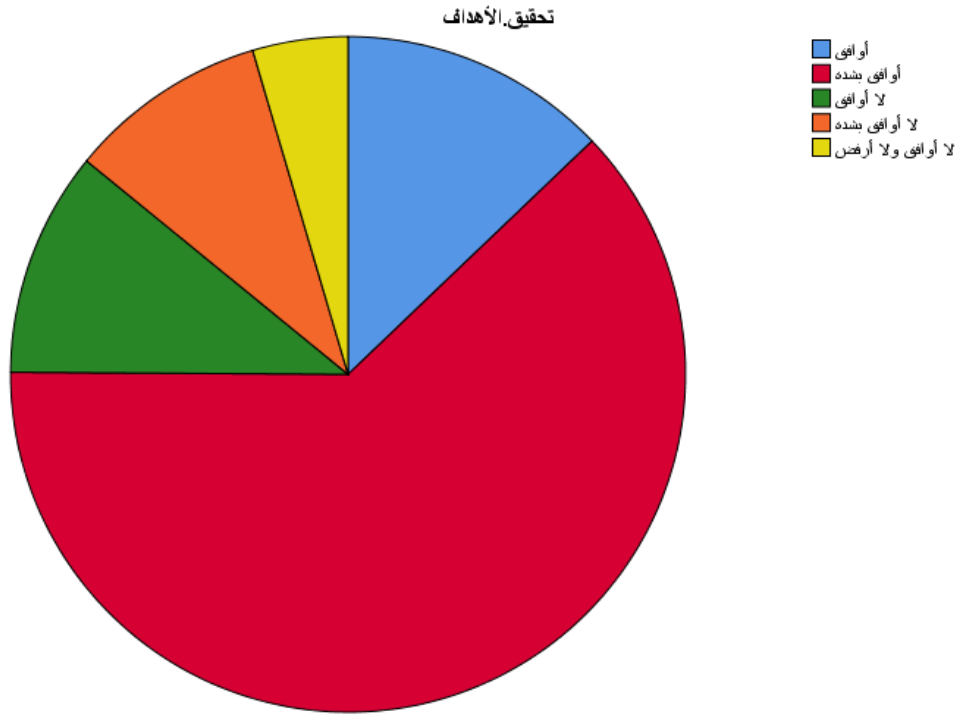
رسم توضيحي 7: التمثيل البياني لمساهمة الشركات التكنولوجية الناشئة في خلق فرص عمل جديدة في المملكة

7. تساهم هذه المشروعات في تحقيق أهداف رؤية 2030 الاقتصادية.

تشير النتائج إلى أن 62.2% من المشاركين أكدوا بشدة أن المشروعات التكنولوجية الناشئة تساهم في تحقيق أهداف رؤية 2030 الاقتصادية، مما يدل على إدراك المشاركين لأهمية هذه المشروعات كأداة استراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة في المملكة. تمثل هذه النسبة الأعلى بين جميع الاستجابات، مما يعكس الاعتقاد الراسخ بأن الابتكار والتكنولوجيا هما عنصران أساسيان في تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على الموارد التقليدية مثل النفط. تُعزز الشركات الناشئة من قدرة الاقتصاد السعودي على التكيف مع التغيرات العالمية، من خلال خلق فرص جديدة، وتحفيز الاستثمار، وتعزيز التنافسية. كما تدل هذه النتائج على أن المشاركين يرون في هذه المشروعات وسيلة فعالة لدفع النمو الاقتصادي وتحسين جودة الحياة، وهو ما يتماشى مع الرؤية الشاملة للمملكة لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة. وبذلك، تبرز هذه النتائج الدور المحوري للمشروعات التكنولوجية الناشئة في بناء مستقبل اقتصادي مزدهر ومتنوع، مما يؤكد ضرورة دعمها وتعزيزها من خلال السياسات الحكومية والمبادرات الاستراتيجية.

ساهم هذه المشروعات في تحقيق أهداف رؤية 2030 الاقتصادية					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	31	12.9	12.9	12.9
	أوافق بشدة	150	62.2	62.2	75.1
	لا أوافق	26	10.8	10.8	85.9
	لا أوافق بشدة	23	9.5	9.5	95.4
	لا أوافق ولا أرفض	11	4.6	4.6	100.0
	Total	241	100.0	100.0	

جدول 8: الوصف الاحصائي لمساهمة هذه المشروعات في تحقيق أهداف رؤية 2030 الاقتصادية



رسم توضيحي 8: التمثيل البياني لمساهمة هذه المشروعات في تحقيق أهداف رؤية 2030 الاقتصادية

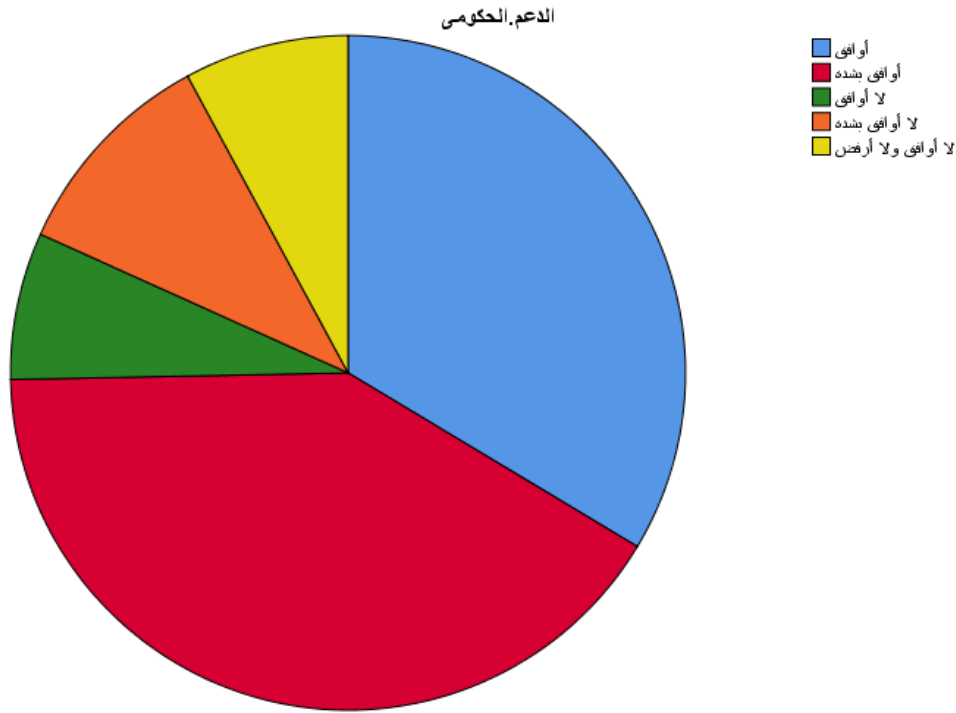
8. يشعر رواد الأعمال بأن الدعم الحكومي للمشروعات التكنولوجية الناشئة كافٍ.

تشير النتائج إلى أن 41.1% من المشاركين أكدوا بشدة أن الدعم الحكومي للمشروعات التكنولوجية الناشئة كافٍ، مما يدل على وجود شعور نسبي بالرضا بين رواد الأعمال تجاه الجهود الحكومية المبذولة لتعزيز هذا القطاع. تمثل هذه

النسبة الأعلى بين جميع الاستجابات، مما يبرز أهمية الدعم الحكومي في بناء بيئة ملائمة للابتكار وريادة الأعمال. يُظهر هذا الرضا إيمان رواد الأعمال بأن السياسات والمبادرات الحكومية، مثل التمويل، والتوجيه، وتوفير البنية التحتية، تلعب دورًا حاسمًا في تسهيل نمو المشروعات التكنولوجية. ومع ذلك، قد تشير هذه النسبة أيضًا إلى وجود حاجة لتحسين وتوسيع نطاق الدعم المقدم، حيث لا يزال هناك جزء من المجتمع الريادي يشعر بأن الدعم قد لا يكون كافيًا لتلبية احتياجاتهم بالكامل. يعكس ذلك التحديات التي قد تواجه الشركات الناشئة في مرحلة التوسع والنمو، ويشير إلى أهمية الاستمرار في تطوير السياسات الحكومية بما يتماشى مع تطلعات رواد الأعمال. بالتالي، يُعتبر تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص أمرًا حيويًا لضمان استدامة هذه الشركات ودفع الابتكار الذي يتماشى مع أهداف رؤية 2030، مما يعكس أهمية العمل المشترك لتحقيق بيئة استثمارية أكثر حيوية وديناميكية.

يشعر رواد الأعمال بأن الدعم الحكومي للمشروعات التكنولوجية الناشئة كافٍ		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	81	33.6	33.6	33.6
	أوافق بشدة	99	41.1	41.1	74.7
	لا أوافق	17	7.1	7.1	81.7
	لا أوافق بشدة	25	10.4	10.4	92.1
	لا أوافق ولا أرفض	19	7.9	7.9	100.0
	Total	241	100.0	100.0	

جدول 9: الوصف الاحصائي لشعور رواد الأعمال بأن الدعم الحكومي للمشروعات التكنولوجية الناشئة كافٍ



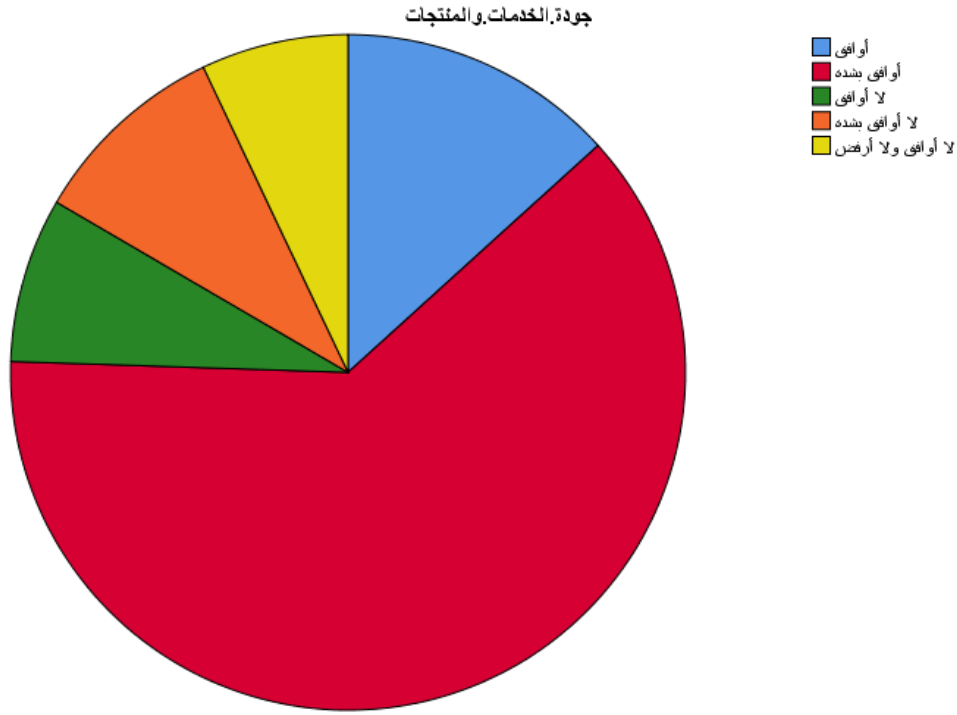
رسم توضيحي 9: التمثيل البياني لشعور رواد الأعمال بأن الدعم الحكومي للمشروعات التكنولوجية الناشئة كافٍ

9. تلعب التكنولوجيا الناشئة دوراً مهماً في تحسين جودة المنتجات والخدمات.

تشير النتائج إلى أن 62.2% من المشاركين أكدوا بشدة أن التكنولوجيا الناشئة تلعب دوراً مهماً في تحسين جودة المنتجات والخدمات، مما يدل على إدراك واسع النطاق لأهمية الابتكار التكنولوجي في تعزيز التنافسية. تمثل هذه النسبة الأعلى بين جميع الاستجابات، مما يبرز دور التكنولوجيا كعنصر أساسي في تحقيق تحسينات ملحوظة في معايير الجودة. يُظهر المشاركون أن التكنولوجيا الناشئة لا تسهم فقط في تقديم حلول جديدة، بل تعمل أيضاً على تحسين العمليات والإنتاج، مما ينعكس إيجاباً على تجارب العملاء. يبرز ذلك أهمية استثمار الشركات في التقنيات الحديثة، حيث أن تحسين الجودة يمكن أن يؤدي إلى زيادة رضا العملاء، وبالتالي تعزيز الولاء والمبيعات. كما يتماشى هذا الإدراك مع رؤية 2030 التي تركز على الابتكار كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة، مما يعزز من مكانة المملكة كمركز ريادي في مجالات التكنولوجيا. تؤكد هذه النتائج على الحاجة إلى دعم مستمر للمشروعات التكنولوجية الناشئة من خلال السياسات الحكومية والمبادرات، لتسهيل تحقيق هذه التحسينات النوعية، وضمان بقاء الشركات المحلية في طليعة المنافسة العالمية.

تلعب التكنولوجيا الناشئة دورا مهما في تحسين جودة المنتجات والخدمات					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	32	13.3	13.3	13.3
	أوافق بشدة	150	62.2	62.2	75.5
	لا أوافق	19	7.9	7.9	83.4
	لا أوافق بشدة	23	9.5	9.5	92.9
	لا أوافق ولا أرفض	17	7.1	7.1	100.0
	Total	241	100.0	100.0	

جدول 10: الوصف الاحصائي لتكنولوجيا الناشئة دورا مهما في تحسين جودة المنتجات والخدمات



رسم توضيحي 10: التمثيل البياني لتكنولوجيا الناشئة دورا مهما في تحسين جودة المنتجات والخدمات

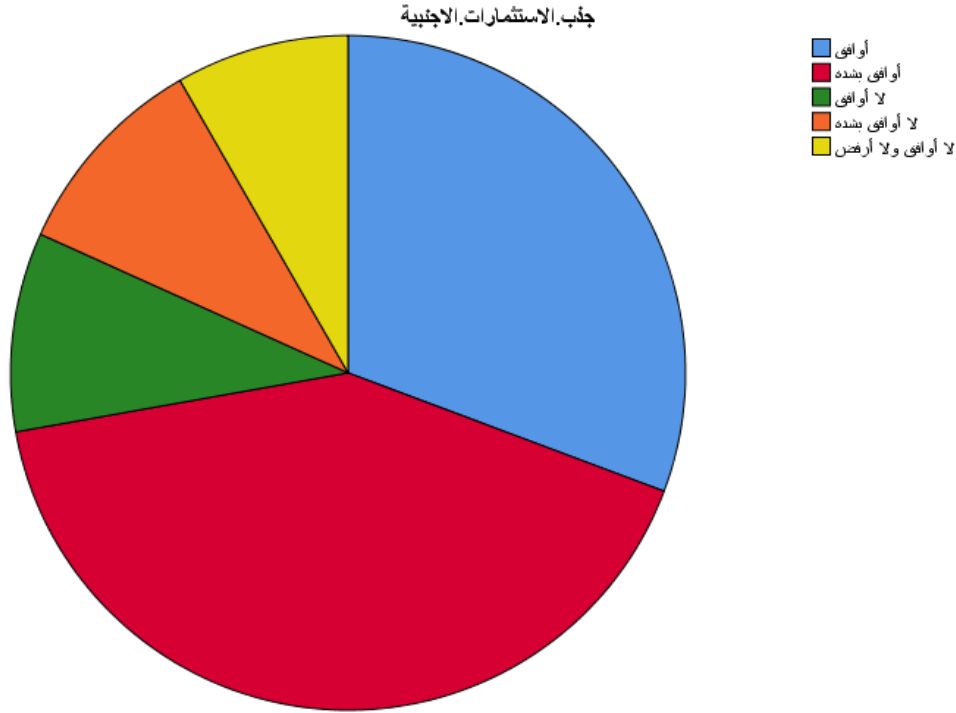
10. تساعد المشروعات التكنولوجية الناشئة في جذب الاستثمارات الأجنبية إلى المملكة.

تشير النتائج إلى أن 41.5% من المشاركين أكدوا بشدة أن المشروعات التكنولوجية الناشئة تساعد في جذب الاستثمارات الأجنبية إلى المملكة، مما يدل على أهمية الابتكار وريادة الأعمال في تعزيز مكانة السعودية كوجهة استثمارية. تمثل هذه

النسبة الأعلى بين جميع الاستجابات، مما يعكس إدراكًا قويًا لأثر هذه المشروعات في تحسين بيئة الأعمال المحلية وزيادة جاذبيتها للمستثمرين الدوليين. تعتبر الاستثمارات الأجنبية ركيزة أساسية للنمو الاقتصادي، حيث تساهم في تعزيز التنافسية، وزيادة فرص العمل، ونقل التكنولوجيا والمعرفة. كما أن الشركات التكنولوجية الناشئة، بفضل مرونتها وقدرتها على الابتكار، يمكن أن تخلق حلولاً جديدة تلبي احتياجات السوق، مما يزيد من فرص التعاون مع الشركات العالمية. يتماشى هذا الاتجاه مع رؤية 2030 التي تهدف إلى تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط من خلال جذب رؤوس الأموال الأجنبية، ويعكس أيضًا أهمية تطوير بيئة تشجع على الابتكار والاستثمار. لذا، تبرز هذه النتائج الحاجة إلى دعم مستمر للمشروعات التكنولوجية الناشئة وتعزيز الشراكات مع القطاع الخاص، لضمان استمرار تدفق الاستثمارات وتعزيز النمو المستدام في المملكة.

تساعد المشروعات التكنولوجية الناشئة في جذب الاستثمارات الأجنبية إلى المملكة					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	74	30.7	30.7	30.7
	أوافق بشدة	100	41.5	41.5	72.2
	لا أوافق	23	9.5	9.5	81.7
	لا أوافق بشدة	24	10.0	10.0	91.7
	لا أوافق ولا أرفض	20	8.3	8.3	100.0
	Total	241	100.0	100.0	

جدول 11: الوصف الإحصائي لمساعدة المشروعات التكنولوجية الناشئة في جذب الاستثمارات الأجنبية إلى المملكة



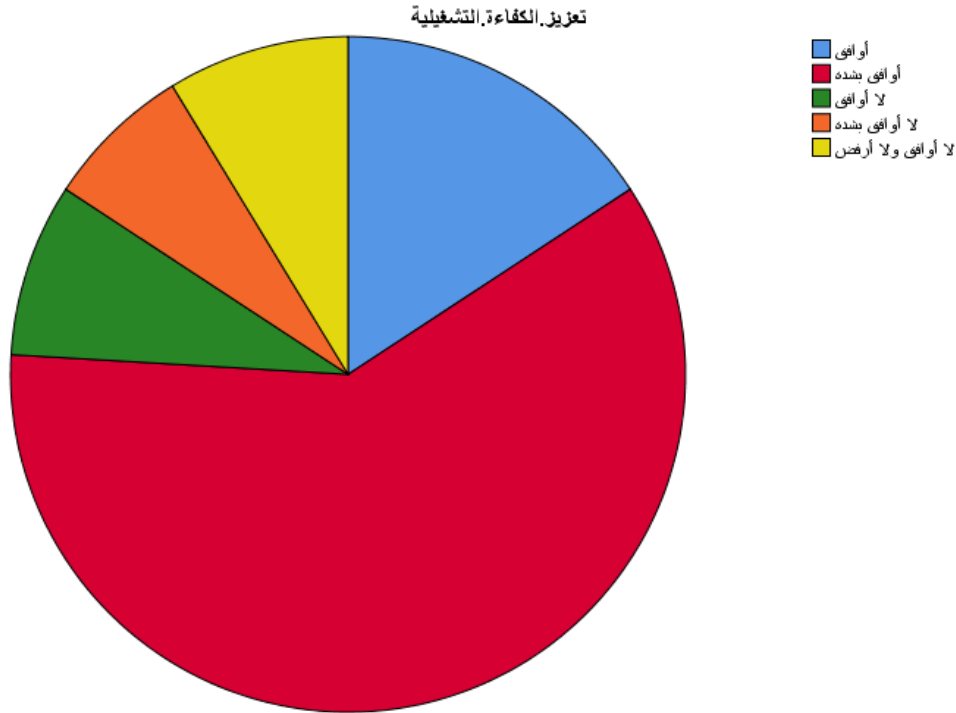
رسم توضيحي 11: التمثيل البياني لمساعدة المشروعات التكنولوجية الناشئة في جذب الاستثمارات الأجنبية إلى المملكة

11. يتم استخدام الابتكارات التكنولوجية لتعزيز الكفاءة التشغيلية في الشركات.

تشير النتائج إلى أن 60.2% من المشاركين أكدوا بشدة أن الابتكارات التكنولوجية تُستخدم لتعزيز الكفاءة التشغيلية في الشركات، مما يدل على إدراك عميق لأهمية التكنولوجيا في تحسين الأداء العام. تمثل هذه النسبة الأعلى بين جميع الاستجابات، مما يعكس التوجه نحو اعتماد الحلول التكنولوجية كوسيلة لتحسين العمليات وتوفير التكاليف وزيادة الإنتاجية. استخدام الابتكارات التكنولوجية يُظهر قدرة الشركات على الاستجابة للتحديات السوقية بمرونة، مما يساهم في تحسين سرعة الاستجابة لاحتياجات العملاء وتطوير منتجات وخدمات ذات جودة أعلى. هذه النتائج تتماشى مع رؤية 2030، التي تسعى إلى تحقيق تنمية مستدامة من خلال تحسين كفاءة العمليات وزيادة القدرة التنافسية للمؤسسات. بالتالي، يمكن اعتبار الابتكار التكنولوجي كعنصر أساسي في تحويل الشركات إلى كيانات أكثر قدرة على التكيف والنمو، مما يعزز من الاستدامة الاقتصادية. يشير هذا أيضاً إلى ضرورة دعم الابتكار من خلال استراتيجيات حكومية تدعم البحث والتطوير، وتعزز من الشراكات بين القطاعين العام والخاص، لضمان استمرارية هذا التحسن في الكفاءة التشغيلية وتحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة.

يتم استخدام الابتكارات التكنولوجية لتعزيز الكفاءة التشغيلية في الشركات.					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	38	15.8	15.8	15.8
	أوافق بشدة	145	60.2	60.2	75.9
	لا أوافق	20	8.3	8.3	84.2
	لا أوافق بشدة	17	7.1	7.1	91.3
	لا أوافق ولا أرفض	21	8.7	8.7	100.0
	Total	241	100.0	100.0	

جدول 12: الوصف الاحصائي لاستخدام الابتكارات التكنولوجية لتعزيز الكفاءة التشغيلية في الشركات.



رسم توضيحي 12: التمثيل البياني لاستخدام الابتكارات التكنولوجية لتعزيز الكفاءة التشغيلية في الشركات

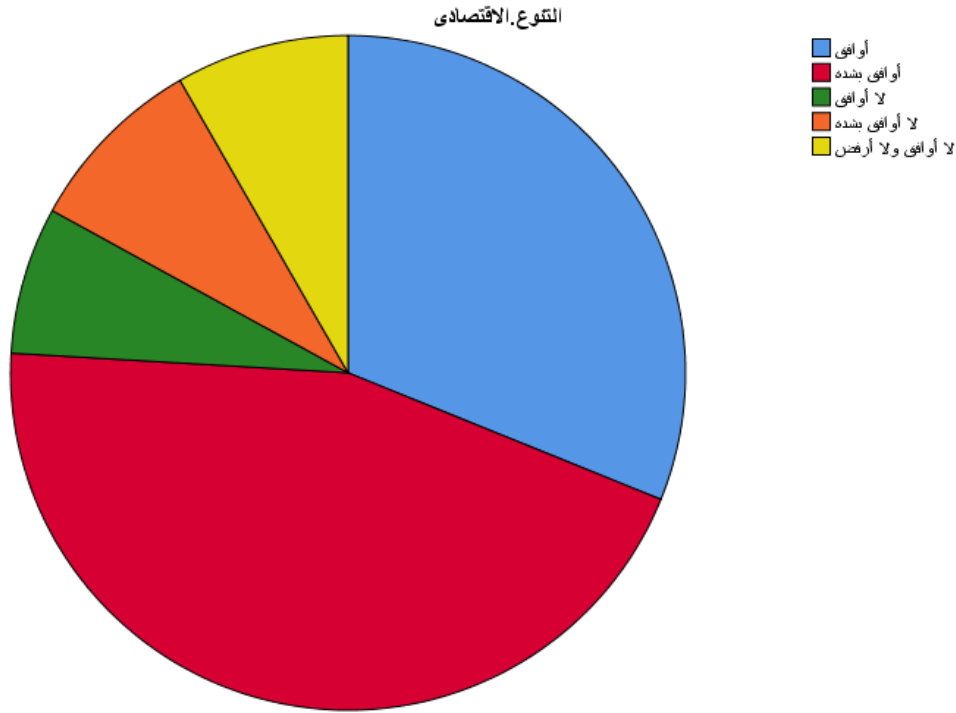
12. تساهم المشروعات التكنولوجية الناشئة في تعزيز التنوع الاقتصادي في المملكة.

تشير النتائج إلى أن 44.8% من المشاركين أكدوا بشدة أن المشروعات التكنولوجية الناشئة تساهم في تعزيز التنوع الاقتصادي في المملكة، مما يدل على فهم عميق لدور الابتكار في إعادة هيكلة الاقتصاد السعودي. تمثل هذه النسبة

الأعلى بين جميع الاستجابات، مما يبرز الاعتراف بأن هذه المشروعات تلعب دوراً محورياً في تقليل الاعتماد على قطاع النفط التقليدي وتحفيز النمو في قطاعات جديدة. يعكس ذلك أهمية الابتكار كمحرك رئيسي للتنمية المستدامة، حيث تسهم الشركات التكنولوجية الناشئة في خلق فرص جديدة، وتوليد وظائف متنوعة، وتوسيع قاعدة الصناعات المحلية. كما أن التنوع الاقتصادي يعد عنصراً أساسياً في تعزيز القدرة على التكيف مع التقلبات الاقتصادية العالمية، مما يساهم في استقرار الاقتصاد الوطني. يتماشى هذا الاتجاه مع أهداف رؤية 2030، التي تسعى إلى خلق اقتصاد أكثر تنوعاً ومرونة، ويعكس أيضاً أهمية دعم السياسات التي تعزز من بيئة الأعمال وتشجع على ريادة الأعمال. بالتالي، تظهر هذه النتائج الحاجة الملحة إلى استمرار الاستثمار في المشروعات التكنولوجية الناشئة، من خلال تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتوفير الدعم اللازم لتسريع نمو هذه الشركات، بما يساهم في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة للمملكة.

تساهم المشروعات التكنولوجية الناشئة في تعزيز التنوع الاقتصادي في المملكة.					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	75	31.1	31.1	31.1
	أوافق بشدة	108	44.8	44.8	75.9
	لا أوافق	17	7.1	7.1	83.0
	لا أوافق بشدة	21	8.7	8.7	91.7
	لا أوافق ولا أرفض	20	8.3	8.3	100.0
	Total	241	100.0	100.0	

جدول 13: الوصف الاحصائي لمساهمة المشروعات التكنولوجية الناشئة في تعزيز التنوع الاقتصادي في المملكة



رسم توضيحي 13: التمثيل البياني لمساهمة المشروعات التكنولوجية الناشئة في تعزيز التنوع الاقتصادي في المملكة

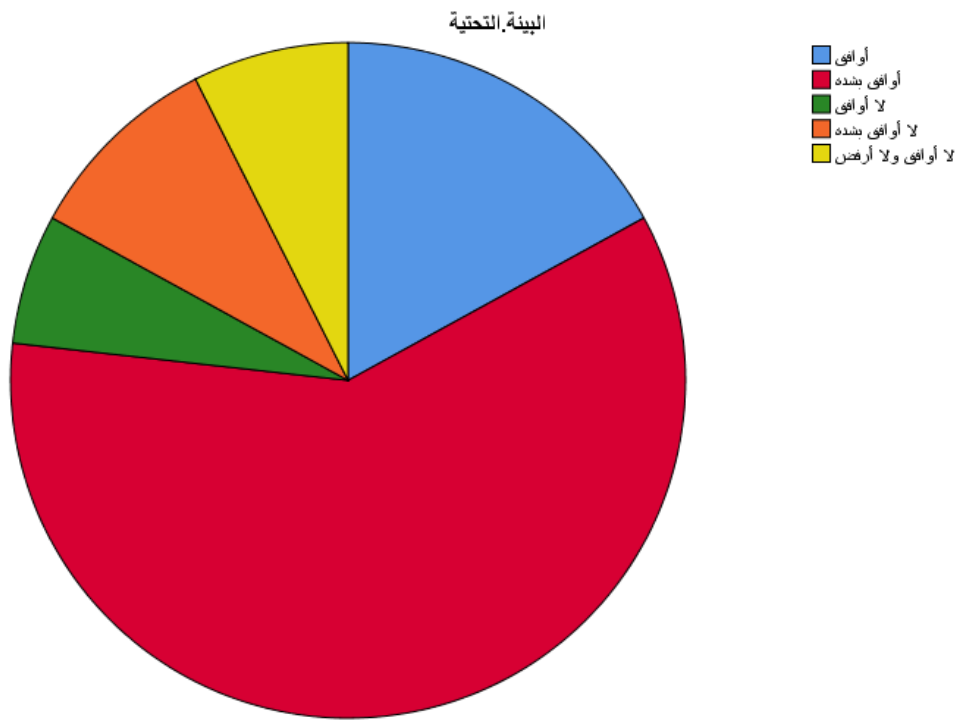
13. يؤثر توفر البنية التحتية التكنولوجية على نجاح المشروعات الناشئة.

تشير النتائج إلى أن 59.8% من المشاركين أكدوا بشدة أن توفر البنية التحتية التكنولوجية يؤثر بشكل مباشر على نجاح المشروعات الناشئة، مما يدل على الوعي العميق بأهمية هذه البنية كعنصر أساسي في دعم الابتكار والنمو الاقتصادي. تمثل هذه النسبة الأعلى بين جميع الاستجابات، مما يعكس إدراكاً واسع النطاق لدور البنية التحتية التكنولوجية في تسهيل العمليات التشغيلية وتمكين الشركات من الوصول إلى الموارد والبيانات اللازمة. وجود بنية تحتية قوية، مثل شبكات الإنترنت السريعة، ومراكز البيانات، والأنظمة السحابية، يساهم في تعزيز قدرة الشركات الناشئة على الابتكار وتحسين خدماتها، مما يمكنها من المنافسة في السوق المحلي والدولي. كما يبرز هذا الاتجاه الحاجة الملحة لتوجيه الاستثمارات الحكومية والخاصة نحو تطوير هذه البنية التحتية، لدعم بيئة الأعمال وخلق مناخ ملائم للنمو. يتماشى ذلك مع أهداف رؤية 2030، التي تسعى إلى تحقيق تحول رقمي شامل في الاقتصاد السعودي، مما يساهم في زيادة تنافسية المملكة على المستوى العالمي. بالتالي، تشير هذه النتائج إلى ضرورة التعاون بين الجهات الحكومية والشركات

الخاصة لتوفير بنية تحتية تكنولوجية متطورة، بما يضمن تحقيق نجاح المشروعات الناشئة وتعزيز النمو المستدام للاقتصاد الوطني.

يؤثر توفر البنية التحتية التكنولوجية على نجاح المشروعات الناشئة					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	41	17.0	17.0	17.0
	أوافق بشدة	144	59.8	59.8	76.8
	لا أوافق	15	6.2	6.2	83.0
	لا أوافق بشدة	23	9.5	9.5	92.5
	لا أوافق ولا أرفض	18	7.5	7.5	100.0
	Total	241	100.0	100.0	

جدول 14: الوصف الاحصائي لتوفر البنية التحتية التكنولوجية على نجاح المشروعات الناشئة



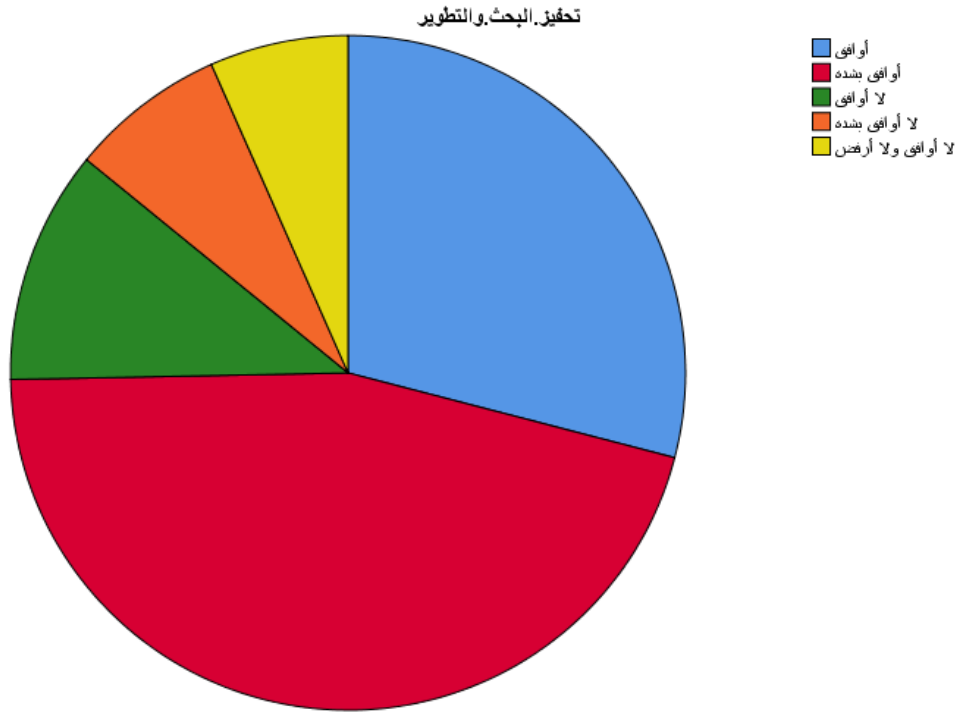
رسم توضيحي 14: التمثيل البياني لتوفر البنية التحتية التكنولوجية على نجاح المشروعات الناشئة

14. تتعاون الشركات التكنولوجية الناشئة مع الجامعات لتحفيز البحث والتطوير.

تشير النتائج إلى أن 45.6% من المشاركين أكدوا بشدة أن الشركات التكنولوجية الناشئة تتعاون مع الجامعات لتحفيز البحث والتطوير، مما يدل على فهم واسع النطاق لأهمية الشراكات بين القطاعين الأكاديمي والصناعي كوسيلة لتعزيز الابتكار والنمو. تمثل هذه النسبة الأعلى بين جميع الاستجابات، مما يعكس الإدراك بأن التعاون مع الجامعات يمكن أن يثمر عن نتائج إيجابية، مثل تطوير تقنيات جديدة وحلول مبتكرة تلبي احتياجات السوق. تعتبر هذه الشراكات ضرورية لتسريع عملية نقل المعرفة وتطبيق الأبحاث في مجالات الصناعة، مما يساهم في رفع مستوى التنافسية للمنتجات والخدمات. كما يعكس هذا الاتجاه التزام الشركات الناشئة بالاستثمار في البحث والتطوير، وهو عنصر أساسي لتحقيق التميز والابتكار. يتماشى هذا أيضاً مع رؤية 2030، التي تركز على تعزيز دور التعليم والبحث العلمي في تحقيق التنمية الاقتصادية. بالتالي، تشير هذه النتائج إلى أهمية تعزيز التعاون بين الشركات الناشئة والجامعات، من خلال إنشاء برامج مشتركة، ودعم الأبحاث، وتبادل المعرفة، مما يساهم في تطوير بيئة ملائمة للابتكار ويعزز من مكانة المملكة كمركز ريادي في مجالات التكنولوجيا والبحث.

تتعاون الشركات التكنولوجية الناشئة مع الجامعات لتحفيز البحث والتطوير					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	70	29.0	29.0	29.0
	أوافق بشدة	110	45.6	45.6	74.7
	لا أوافق	27	11.2	11.2	85.9
	لا أوافق بشدة	18	7.5	7.5	93.4
	لا أوافق ولا أرفض	16	6.6	6.6	100.0
	Total	241	100.0	100.0	

جدول 15: الوصف الاحصائي لتعاون الشركات التكنولوجية الناشئة مع الجامعات لتحفيز البحث والتطوير



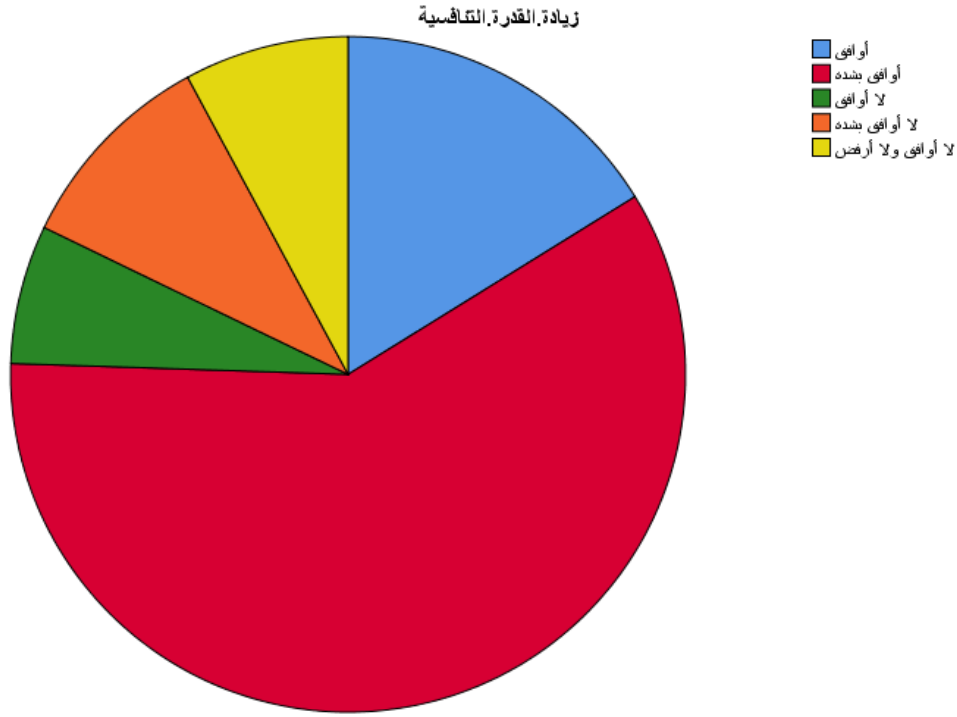
رسم توضيحي 15: التمثيل البياني لتعاون الشركات التكنولوجية الناشئة مع الجامعات لتحفيز البحث والتطوير

15. تعزز الشركات التكنولوجية الناشئة من القدرة التنافسية للاقتصاد السعودي.

تشير النتائج إلى أن 59.3% من المشاركين أكدوا بشدة أن الشركات التكنولوجية الناشئة تعزز من القدرة التنافسية للاقتصاد السعودي، مما يدل على إدراك قوي لدور الابتكار في دفع عجلة النمو الاقتصادي. تمثل هذه النسبة الأعلى بين جميع الاستجابات، مما يعكس الوعي بأن الشركات الناشئة ليست فقط محركات للابتكار، بل أيضاً عوامل أساسية في تحسين تنافسية السوق. من خلال تقديم حلول جديدة وتحسين الخدمات، تساهم هذه الشركات في رفع مستوى الجودة والكفاءة، مما يعزز من قدرة الاقتصاد على مواجهة التحديات والفرص العالمية. كما تُعد هذه الشركات بمثابة بيئة خصبة لاختبار الأفكار الجديدة وتطوير نماذج أعمال مبتكرة، مما يمكنها من استقطاب الاستثمارات وتعزيز النمو في مختلف القطاعات. يتماشى هذا الاتجاه مع أهداف رؤية 2030، التي تسعى إلى تحويل الاقتصاد السعودي إلى اقتصاد قائم على المعرفة والابتكار. بالتالي، تشير هذه النتائج إلى ضرورة دعم الشركات التكنولوجية الناشئة من خلال السياسات الحكومية والتشريعات، لضمان استدامتها وقدرتها على المنافسة محلياً ودولياً، مما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي الشامل ويعزز من مكانة المملكة كوجهة رائدة في مجالات التكنولوجيا والابتكار.

تعزز الشركات التكنولوجية الناشئة من القدرة التنافسية للاقتصاد السعودي		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	39	16.2	16.2	16.2
	أوافق بشدة	143	59.3	59.3	75.5
	لا أوافق	16	6.6	6.6	82.2
	لا أوافق بشدة	24	10.0	10.0	92.1
	لا أوافق ولا أرفض	19	7.9	7.9	100.0
	Total	241	100.0	100.0	

جدول 16: الوصف الاحصائي لتعزيز الشركات التكنولوجية الناشئة من القدرة التنافسية للاقتصاد السعودي



رسم توضيحي 16: التمثيل البياني لتعزيز الشركات التكنولوجية الناشئة من القدرة التنافسية للاقتصاد السعودي

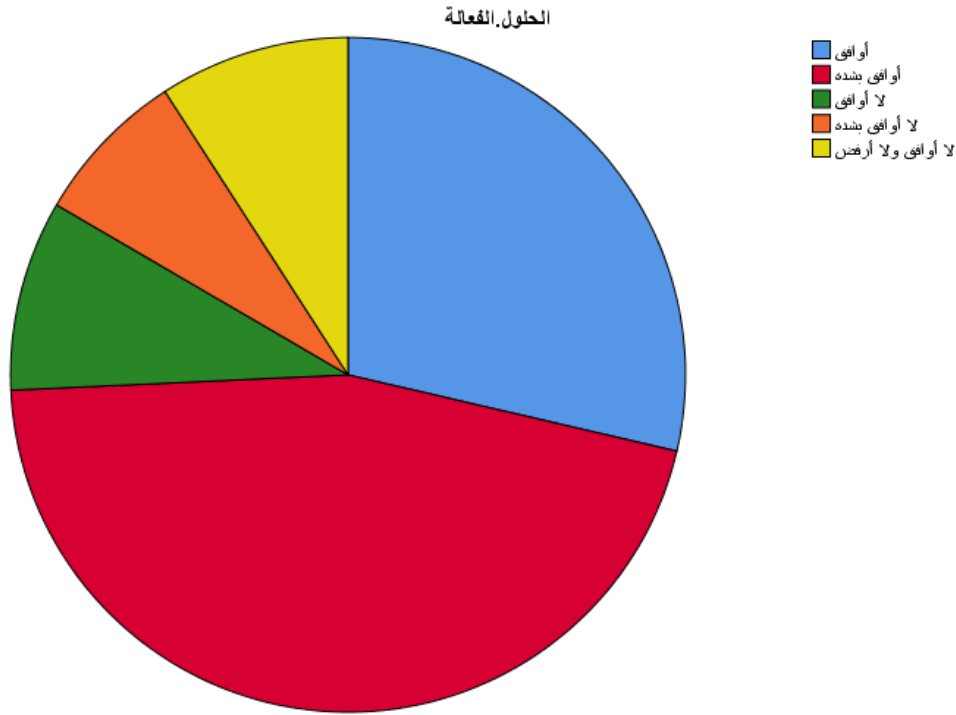
16. توفر المشروعات التكنولوجية الناشئة حلولاً فعالة للتحديات الاقتصادية.

تشير النتائج إلى أن 45.6% من المشاركين أكدوا بشدة أن المشروعات التكنولوجية الناشئة توفر حلولاً فعالة للتحديات الاقتصادية، مما يدل على إدراك عميق لدور هذه المشروعات في معالجة القضايا الملحة التي تواجه الاقتصاد السعودي.

تمثل هذه النسبة الأعلى بين جميع الاستجابات، مما يعكس اعتقاد المشاركين بأن الابتكار والتكنولوجيا يمكن أن يلعبا دورًا حاسمًا في إيجاد حلول عملية للتحديات مثل البطالة، وارتفاع تكاليف الإنتاج، ونقص الكفاءة في العمليات. تعكس هذه النتيجة أيضًا قدرة المشروعات الناشئة على تقديم أفكار جديدة وطرق مبتكرة تتناسب مع متطلبات السوق المتغيرة، مما يساهم في تحقيق تحسينات ملحوظة في الإنتاجية والفعالية. علاوة على ذلك، يتماشى هذا الاتجاه مع رؤية 2030، التي تسعى إلى تحويل التحديات الاقتصادية إلى فرص من خلال الابتكار والاستثمار في التكنولوجيا. بالتالي، تشير هذه النتائج إلى الحاجة الملحة لدعم المشروعات التكنولوجية الناشئة من خلال سياسات حكومية تعزز الابتكار وتوفير الموارد اللازمة، مما يساعد على تعزيز قدرة الاقتصاد السعودي على مواجهة التحديات المستقبلية وتحقيق التنمية المستدامة.

توفر المشروعات التكنولوجية الناشئة حلولاً فعالة للتحديات الاقتصادية					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	69	28.6	28.6	28.6
	أوافق بشدة	110	45.6	45.6	74.3
	لا أوافق	22	9.1	9.1	83.4
	لا أوافق بشدة	18	7.5	7.5	90.9
	لا أوافق ولا أرفض	22	9.1	9.1	100.0
	Total	241	100.0	100.0	

جدول 17: الوصف الاحصائي لتوفر المشروعات التكنولوجية الناشئة حلولاً فعالة للتحديات الاقتصادية



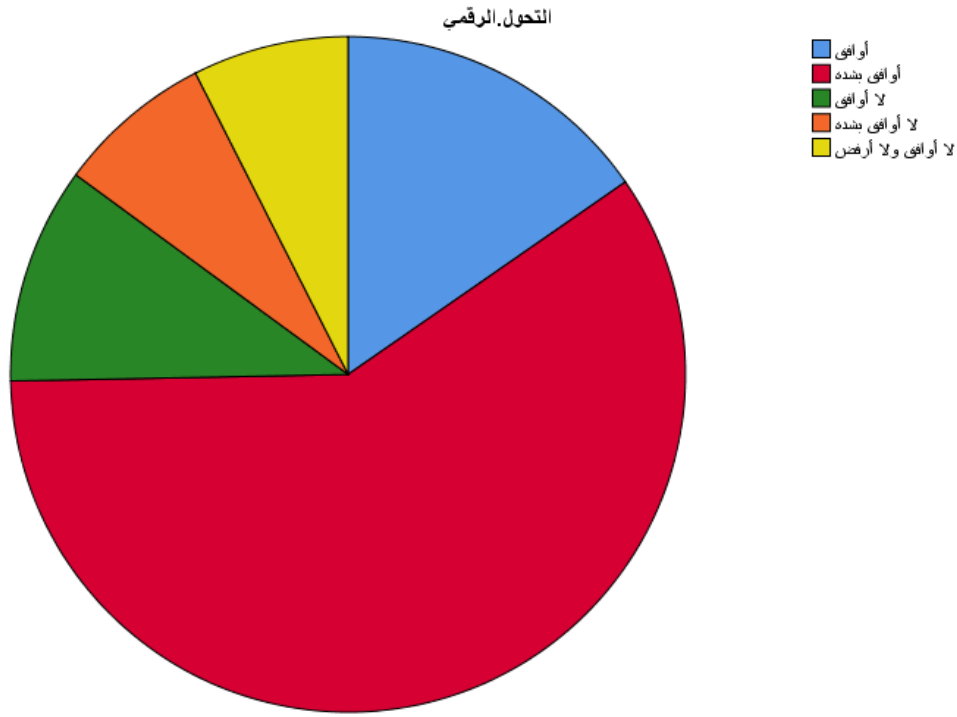
رسم توضيحي 17: التمثيل البياني لتوفر المشروعات التكنولوجية الناشئة حلولاً فعالة للتحديات الاقتصادية

17. يساهم التحول الرقمي في تحسين أداء الشركات الناشئة.

تشير النتائج إلى أن 59.3% من المشاركين أكدوا بشدة أن التحول الرقمي يساهم في تحسين أداء الشركات الناشئة، مما يدل على الوعي المتزايد بأهمية التكنولوجيا في تعزيز كفاءة العمليات التشغيلية والابتكار. تمثل هذه النسبة الأعلى بين جميع الاستجابات، مما يعكس إدراكاً قوياً لدور التحول الرقمي كعنصر أساسي في تحسين القدرة التنافسية لهذه الشركات. يساعد التحول الرقمي الشركات الناشئة على تبسيط الإجراءات، وتقليل التكاليف، وتحسين تجربة العملاء من خلال تقديم خدمات ومنتجات مبتكرة. كما أن استخدام البيانات الضخمة والتحليلات يساهم في اتخاذ قرارات أكثر دقة واستناداً إلى معلومات موثوقة، مما يعزز من سرعة الاستجابة لاحتياجات السوق. يتماشى هذا الاتجاه مع أهداف رؤية 2030 التي تسعى إلى تطوير الاقتصاد الرقمي وتحقيق تحول شامل نحو الابتكار. بالتالي، تشير هذه النتائج إلى ضرورة دعم المبادرات التي تعزز من التحول الرقمي، من خلال توفير التدريب والتوجيه والمصادر المالية، لضمان أن الشركات الناشئة يمكنها الاستفادة الكاملة من هذه التحولات وتعزيز نموها في بيئة الأعمال التنافسية.

يساهم التحول الرقمي في تحسين أداء الشركات الناشئة					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	37	15.4	15.4	15.4
	أوافق بشدة	143	59.3	59.3	74.7
	لا أوافق	25	10.4	10.4	85.1
	لا أوافق بشدة	18	7.5	7.5	92.5
	لا أوافق ولا أرفض	18	7.5	7.5	100.0
	Total	241	100.0	100.0	

جدول 18: الوصف الاحصائي لمساهمة التحول الرقمي في تحسين أداء الشركات الناشئة



رسم توضيحي 18: التمثيل البياني لمساهمة التحول الرقمي في تحسين أداء الشركات الناشئة

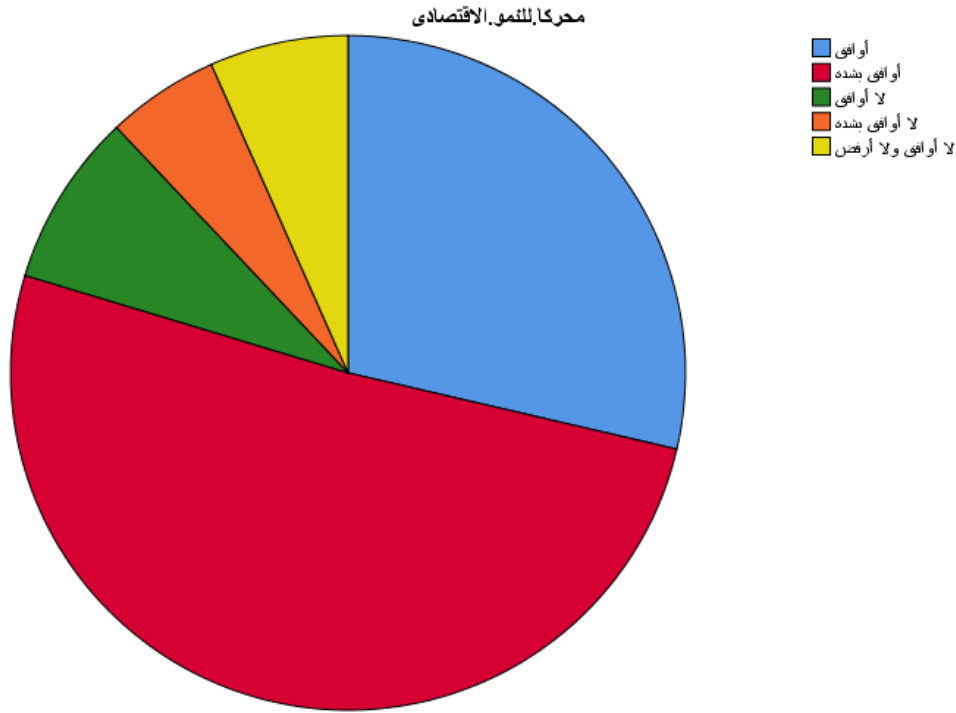
18. تعتبر المشروعات التكنولوجية الناشئة محركاً رئيسياً للنمو الاقتصادي.

تشير النتائج إلى أن 51% من المشاركين أكدوا بشدة أن المشروعات التكنولوجية الناشئة تُعتبر محركاً رئيسياً للنمو الاقتصادي، مما يدل على إدراك عميق للدور الحيوي الذي تلعبه هذه المشروعات في تعزيز التنمية الاقتصادية في

المملكة. تمثل هذه النسبة الأعلى بين جميع الاستجابات، مما يبرز الوعي بأن الشركات الناشئة ليست مجرد كيانات تجارية صغيرة، بل هي عوامل تحفيز رئيسية تسهم في خلق قيمة مضافة، وتحسين الابتكار، وتوفير فرص عمل جديدة. هذه المشروعات تتميز بالقدرة على الاستجابة السريعة للاحتياجات المتغيرة في السوق، وتقديم حلول مبتكرة يمكن أن تؤدي إلى تحسينات كبيرة في مختلف القطاعات. كما تعكس هذه النتائج التوجه الاستراتيجي للمملكة في إطار رؤية 2030، التي تسعى إلى تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط من خلال تعزيز القطاعات الجديدة، خاصة تلك المرتبطة بالتكنولوجيا. بالتالي، تشير هذه النتائج إلى الحاجة الملحة لتوفير الدعم اللازم للمشروعات التكنولوجية الناشئة من خلال سياسات تشجع على الابتكار، وتوفير التمويل، وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، لضمان أن تستمر هذه المشروعات في تعزيز النمو الاقتصادي وتوفير فرص عمل مستدامة في المملكة.

تعتبر المشروعات التكنولوجية الناشئة محركا رئيسيا للنمو الاقتصادي					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	69	28.6	28.6	28.6
	أوافق بشدة	123	51.0	51.0	79.7
	لا أوافق	20	8.3	8.3	88.0
	لا أوافق بشدة	13	5.4	5.4	93.4
	لا أوافق ولا أرفض	16	6.6	6.6	100.0
	Total	241	100.0	100.0	

جدول 19: الوصف الاحصائي لمشروعات التكنولوجيا الناشئة محركا رئيسيا للنمو الاقتصادي



رسم توضيحي 19: التمثيل البياني لمشروعات التكنولوجيا الناشئة محركا رئيسيا للنمو الاقتصادي

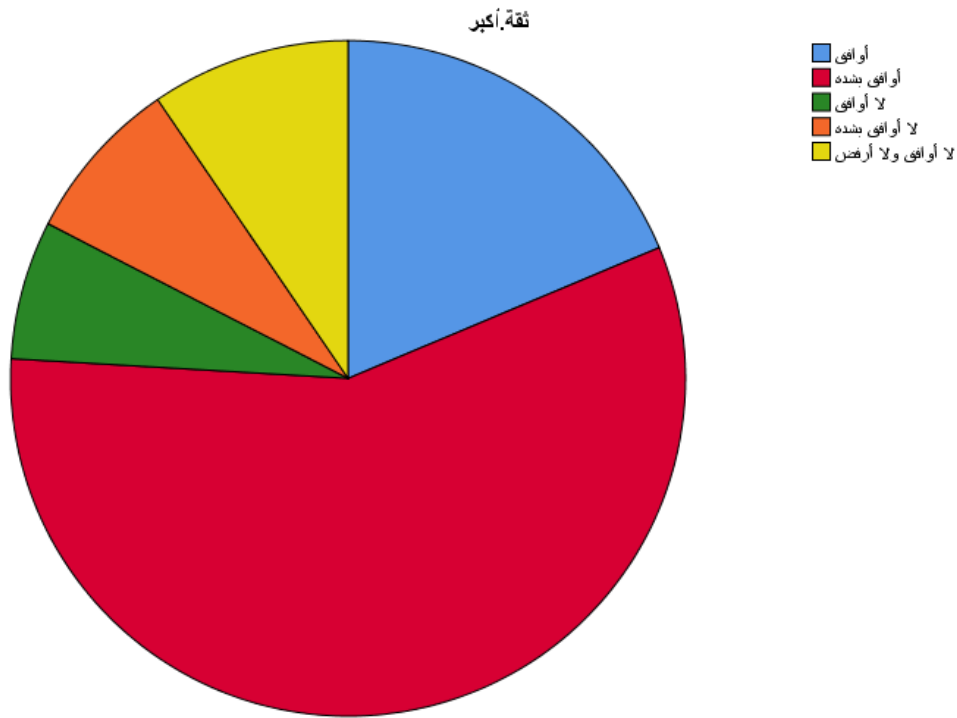
19. يشعر المستثمرون بثقة أكبر في المشروعات التكنولوجية الناشئة في المملكة.

تشير النتائج إلى أن 57.3% من المشاركين أكدوا بشدة أن المستثمرين يشعرون بثقة أكبر في المشروعات التكنولوجية الناشئة في المملكة، مما يدل على وجود بيئة استثمارية متنامية تدعم الابتكار والنمو. تمثل هذه النسبة الأعلى بين جميع الاستجابات، مما يعكس تفاؤل المستثمرين تجاه الإمكانيات التي توفرها هذه الشركات في تحقيق عوائد استثمارية مجزية. تعكس هذه الثقة فهماً متزايداً لدور التكنولوجيا في تحفيز النمو الاقتصادي، وتقديم حلول مبتكرة تلبي احتياجات السوق المتغيرة. كما تدل هذه النتائج على نجاح الجهود الحكومية والمبادرات التي تهدف إلى تعزيز بيئة الأعمال، مثل تقديم الدعم المالي، وتحسين التشريعات، وتوفير البنية التحتية اللازمة لتسهيل نشاط الشركات الناشئة. تشكل هذه الثقة مؤشراً قوياً على أن المستثمرين يرون في المشروعات التكنولوجية الناشئة فرصة لتعزيز استثماراتهم، مما يعزز من تدفق رأس المال إلى القطاعات الابتكارية. يتماشى هذا الاتجاه مع أهداف رؤية 2030، التي تسعى إلى تعزيز التنوع الاقتصادي وزيادة الاعتماد على التكنولوجيا كأداة لتحقيق التنمية المستدامة. بالتالي، تشير هذه النتائج إلى أهمية

استمرار الدعم الحكومي والخاص للمشروعات التكنولوجية الناشئة، لضمان استمرار هذا الاتجاه الإيجابي وتعزيز النمو الاقتصادي في المملكة.

يشعر المستثمرون بثقة أكبر في المشروعات التكنولوجية الناشئة في المملكة		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	45	18.7	18.7	18.7
	أوافق بشدة	138	57.3	57.3	75.9
	لا أوافق	16	6.6	6.6	82.6
	لا أوافق بشدة	19	7.9	7.9	90.5
	لا أوافق ولا أرفض	23	9.5	9.5	100.0
	Total	241	100.0	100.0	

جدول 20: الوصف الاحصائي لشعور المستثمرين بثقة أكبر في المشروعات التكنولوجية الناشئة في المملكة



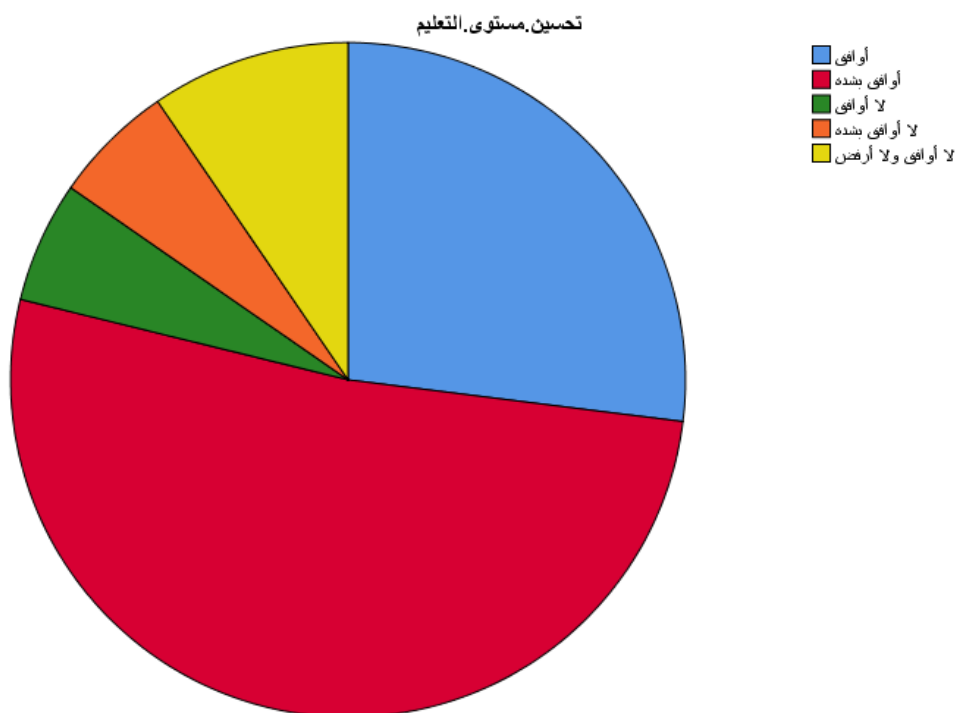
رسم توضيحي 20: التمثيل البياني لشعور المستثمرين بثقة أكبر في المشروعات التكنولوجية الناشئة في المملكة.

20. تساهم الشركات التكنولوجية الناشئة في تحسين مستوى التعليم والتدريب في المملكة.

تشير النتائج إلى أن 51.9% من المشاركين أكدوا بشدة أن الشركات التكنولوجية الناشئة تساهم في تحسين مستوى التعليم والتدريب في المملكة، مما يدل على الوعي المتزايد بأهمية الابتكار التكنولوجي في تطوير الكفاءات البشرية. تمثل هذه النسبة الأعلى بين جميع الاستجابات، مما يعكس إدراكًا قويًا لدور الشركات الناشئة كمحفزات رئيسية في تعزيز نظام التعليم والتدريب من خلال تقديم برامج تعليمية مبتكرة، وتطبيق تقنيات حديثة تساهم في تحسين فعالية التعلم. تساهم هذه الشركات في توفير أدوات رقمية، مثل منصات التعلم الإلكتروني، والبرمجيات التفاعلية، مما يجعل التعليم أكثر تفاعلية وشمولية. كما تعكس هذه النتائج أهمية التعاون بين القطاعين التعليمي والتجاري، حيث يمكن أن تساهم الشراكات بين الشركات الناشئة والجامعات في تطوير مناهج تعليمية تتماشى مع احتياجات سوق العمل. يتماشى هذا الاتجاه مع رؤية 2030، التي تسعى إلى تعزيز التعليم كأداة لتحقيق التنمية المستدامة، وتطوير مهارات القوى العاملة لمواكبة متطلبات العصر الرقمي. بالتالي، تشير هذه النتائج إلى ضرورة تعزيز الدعم الحكومي والخاص للبرامج التعليمية التي تركز على التكنولوجيا، لضمان تحسين جودة التعليم والتدريب، مما يساهم في إعداد جيل مؤهل يساهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي في المملكة.

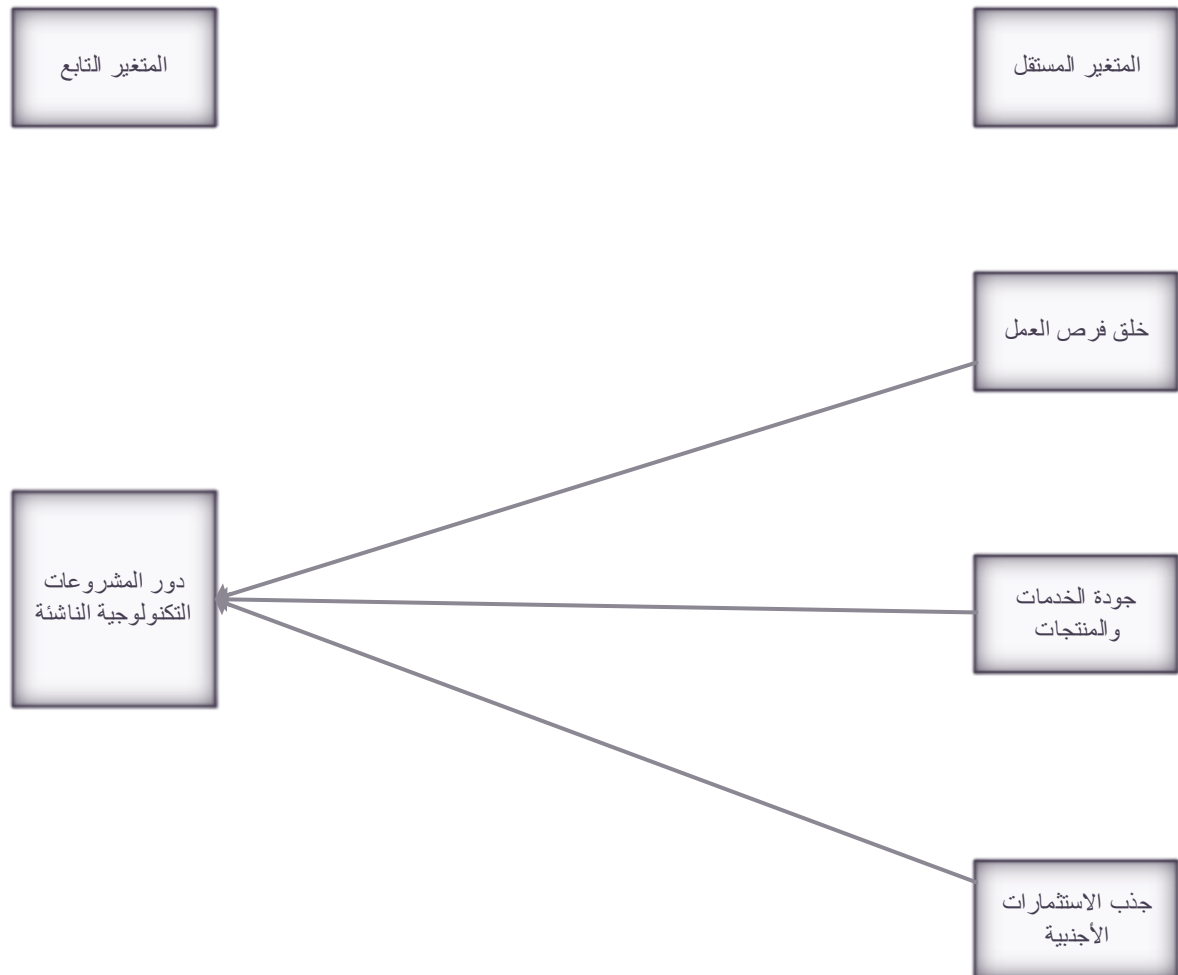
تساهم الشركات التكنولوجية الناشئة في تحسين مستوى التعليم والتدريب في المملكة.					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	65	27.0	27.0	27.0
	أوافق بشدة	125	51.9	51.9	78.8
	لا أوافق	14	5.8	5.8	84.6
	لا أوافق بشدة	14	5.8	5.8	90.5
	لا أوافق ولا أرفض	23	9.5	9.5	100.0
	Total	241	100.0	100.0	

جدول 21: الوصف الإحصائي لمساهمة الشركات التكنولوجية الناشئة في تحسين مستوى التعليم والتدريب في المملكة



رسم توضيحي 21: التمثيل البياني لمساهمة الشركات التكنولوجية الناشئة في تحسين مستوى التعليم والتدريب في المملكة

• متغيرات الدراسة



رسم توضيحي 22: متغيرات الدراسة التابعة والمستقلة

• دور المشروعات التكنولوجية الناشئة في خلق فرص عمل في المملكة العربية السعودية

تعتبر المشروعات التكنولوجية الناشئة من المحركات الأساسية لخلق فرص العمل في المملكة العربية السعودية، حيث تسهم بشكل فعال في توسيع قاعدة العمالة وزيادة التنوع في مجالات العمل. هذه الشركات تعتمد على الابتكار والتكنولوجيا لتطوير منتجات وخدمات جديدة، مما يستدعي الحاجة إلى مهارات متنوعة ومتخصصة. نتيجة لذلك، تخلق هذه المشروعات بيئة عمل مرنة وجذابة، توفر فرصًا للباحثين عن عمل من مختلف الخلفيات التعليمية والتخصصات. كما تسهم في تكوين بيئات عمل جديدة تدعم التعاون والإبداع، مما يزيد من جاذبية القطاع التكنولوجي للموظفين المحتملين. وتتنوع الوظائف التي توفرها، من الوظائف الفنية إلى الإدارية والتسويقية، تصبح هذه الشركات حلاً فعالاً لمشكلة البطالة، خاصة بين الشباب الذين يمثلون نسبة كبيرة من القوة العاملة في المملكة.

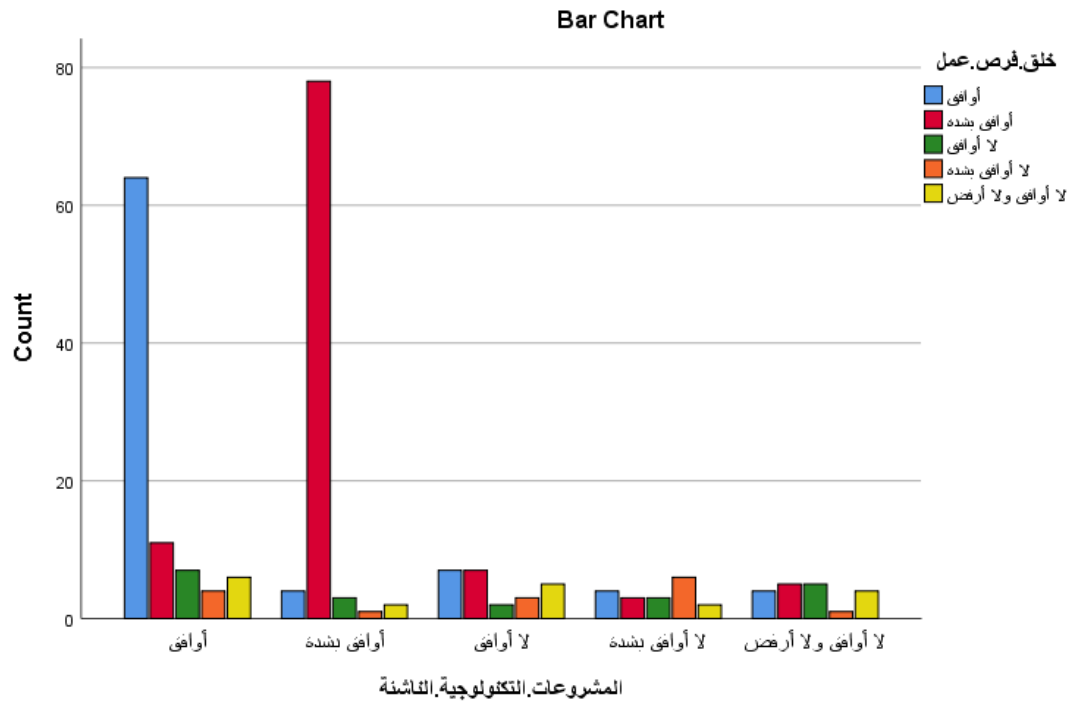
إن دعم الحكومة للمشروعات التكنولوجية الناشئة من خلال المبادرات والسياسات يعزز من قدرتها على النمو وتوظيف المزيد من الأفراد. من خلال توفير الحوافز المالية والتشريعية، تساهم الحكومة في خلق بيئة أعمال مواتية تشجع رواد الأعمال على إطلاق مشروعات جديدة، مما ينعكس إيجاباً على سوق العمل. كما تسهم هذه الشركات في تعزيز التوظيف من خلال تدريب وتأهيل الشباب، مما يمكنهم من اكتساب مهارات جديدة تتماشى مع احتياجات سوق العمل الحديثة. في النهاية، تؤدي هذه الديناميكية إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام، حيث يصبح لكل وظيفة جديدة أثر مضاعف على الاقتصاد من خلال زيادة الاستهلاك وتوليد المزيد من الفرص الوظيفية، مما يسهم في تحقيق أهداف رؤية 2030 المتمثلة في تعزيز التنمية الاقتصادية وتوفير فرص العمل.

تظهر نتائج اختبار كاي-تربيع (Chi-Square Test) قيمة مقدارها 177.726 مع درجات حرية (df) تساوي 4، ودرجة دلالة إحصائية تبلغ 0.000، مما يشير بوضوح إلى وجود علاقة قوية ومعنوية بين المشروعات التكنولوجية الناشئة وخلق فرص العمل في المملكة العربية السعودية. هذه النتائج تدل على أن وجود هذه المشروعات يسهم بشكل فعال في تعزيز سوق العمل، مما يجعل من الممكن رفض فرضية العدم التي تفترض عدم وجود تأثير. بالإضافة إلى ذلك، يعزز اختبار نسبة الاحتمالات (Likelihood Ratio) القيم السابقة بتقديم نتيجة تبلغ 170.530، مما يشير إلى قوة العلاقة بين المتغيرات المدروسة. كما توضح قيمة الارتباط الخطي (Linear-by-Linear Association) التي تبلغ 30.977 أن هناك ارتباطاً خطياً قوياً، مما يعكس أن زيادة عدد المشروعات التكنولوجية الناشئة ترتبط بشكل مباشر بزيادة فرص العمل المتاحة. ومع ذلك، يجب ملاحظة أن 36% من الخلايا في الجدول تحتوي على توقعات أقل من 5، مما قد يؤثر إلى بعض التحديات في

توزيع البيانات، ولكن ذلك لا يقلل من قوة الدلالة الإحصائية. بشكل عام، تؤكد هذه النتائج على أهمية دعم المشروعات التكنولوجية الناشئة كوسيلة فعالة لتعزيز التوظيف وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المملكة، مما يتماشى مع رؤية 2030 التي تسعى إلى تعزيز الاقتصاد الوطني وخلق بيئة عمل مستدامة.

Chi-Square Tests			
	Value	df	Asymptotic Significance (2-sided)
Pearson Chi-Square	177.726 ^a	4	.000
Likelihood Ratio	170.530	4	.000
Linear-by-Linear Association	30.977	1	.000
N of Valid Cases	241		
a. 9 cells (36.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 1.12.			

جدول 22: اختبار كاي اسكوير لدور المشروعات التكنولوجية الناشئة في خلق فرص عمل في المملكة العربية السعودية



رسم توضيحي 23: المقاييس المتمثلة في تحليل الجداول المتقاطعة لدور المشروعات التكنولوجية الناشئة في خلق فرص عمل في المملكة العربية السعودية

• دور المشروعات التكنولوجية الناشئة في زيادة جودة الخدمات والمنتجات المقدمة في المملكة العربية السعودية

تلعب المشروعات التكنولوجية الناشئة دورًا حيويًا في زيادة جودة الخدمات والمنتجات المقدمة في المملكة العربية السعودية من خلال الابتكار والتكنولوجيا. تعتمد هذه الشركات على أحدث التقنيات لتطوير حلول جديدة تلبي احتياجات السوق بشكل أكثر فعالية، مما يساهم في تحسين تجربة المستخدم وزيادة مستوى رضا العملاء. من خلال استخدام تقنيات مثل الذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات، وإنترنت الأشياء، تستطيع هذه الشركات تقديم خدمات مخصصة، وتقليل زمن الاستجابة، وتعزيز الكفاءة التشغيلية. على سبيل المثال، في قطاع الخدمات المالية، تساهم الشركات الناشئة في توفير منصات رقمية تسهل المعاملات، وتزيد من أمانها، مما يعزز الثقة لدى المستهلكين. بفضل هذه الابتكارات، تتاح للعملاء خيارات أكثر تنوعًا وجودة، مما ينعكس إيجاباً على الاقتصاد الوطني.

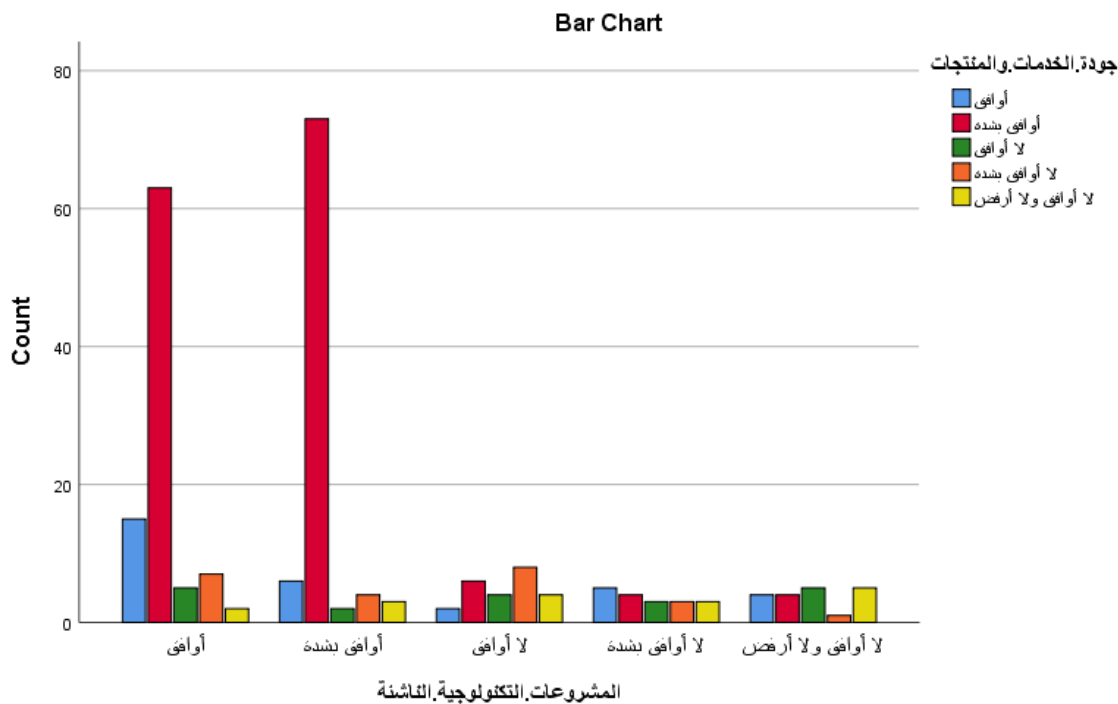
تسهم المشروعات التكنولوجية الناشئة في تحسين جودة المنتجات من خلال التركيز على البحث والتطوير، مما يؤدي إلى تطوير منتجات ذات ميزات متقدمة تلبي توقعات السوق. هذه الشركات عادة ما تكون أكثر مرونة وقدرة على التكيف مع التغيرات السريعة في الطلب، مما يتيح لها الابتكار المستمر في منتجاتها. علاوة على ذلك، فإن التنافسية العالية بين الشركات الناشئة تدفعها إلى تحسين جودة منتجاتها بشكل مستمر من أجل البقاء في السوق. هذه الديناميكية تساهم في رفع مستوى المنافسة في السوق المحلي، مما يجبر الشركات التقليدية على تحسين خدماتها ومنتجاتها أيضًا. بالتالي، يساهم هذا التحسين المستمر في تعزيز التنمية الاقتصادية وتوفير منتجات وخدمات عالية الجودة تساهم في تحسين نوعية الحياة للمواطنين والمقيمين في المملكة.

تشير نتائج اختبار كاي-تربيع (Chi-Square Test) إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية قوية بين المشروعات التكنولوجية الناشئة وزيادة جودة الخدمات والمنتجات المقدمة في المملكة العربية السعودية، حيث حقق اختبار كاي-تربيع قيمة تبلغ 84.345 مع درجات حرية (df) تساوي 3، ودرجة دلالة إحصائية (p-value) تبلغ 0.000، مما يشير إلى أنه يمكن رفض فرضية العدم التي تفترض عدم وجود علاقة. هذا يعكس بوضوح تأثير المشروعات التكنولوجية الناشئة على تحسين جودة الخدمات والمنتجات، وهو أمر بالغ الأهمية في ظل التنافسية العالية في الأسواق الحديثة. دعماً لذلك، يظهر اختبار نسبة الاحتمالات (Likelihood Ratio) نتيجة قريبة تبلغ 76.518، مما يعزز من قوة العلاقة بين المتغيرات المدروسة. كما تُظهر قيمة الارتباط الخطي (Linear-by-Linear Association) التي تبلغ 21.039 وجود ارتباط خطي قوي،

مما يدل على أن زيادة عدد المشروعات التكنولوجية الناشئة ترتبط بتحسين ملحوظ في جودة المنتجات والخدمات. ومع ذلك، يجب الإشارة إلى أن 48% من الخلايا في الجدول تحتوي على توقعات أقل من 5، مما قد يؤثر بعض المخاوف بشأن توزيع البيانات، لكنه لا يقلل من القوة العامة للنتائج. بوجه عام، تؤكد هذه النتائج على أهمية المشروعات التكنولوجية الناشئة في تعزيز جودة الخدمات والمنتجات، مما يعكس التزام المملكة بتطوير اقتصاد متنوع وقادر على المنافسة، ويعزز من تحقيق أهداف رؤية 2030 في تحسين مستوى المعيشة وتعزيز الابتكار.

Chi-Square Tests			
	Value	df	Asymptotic Significance (2-sided)
Pearson Chi-Square	84.345 ^a	3	.000
Likelihood Ratio	76.518	3	.000
Linear-by-Linear Association	21.039	1	.000
N of Valid Cases	241		
a. 12 cells (48.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 1.27.			

جدول 23: اختبار كاي اسكوير لدور المشروعات التكنولوجية الناشئة في زيادة جودة الخدمات والمنتجات المقدمة في المملكة العربية السعودية



رسم توضيحي 24: المقاييس المتماثلة في تحليل الجداول المتقاطعة لدور المشروعات التكنولوجية الناشئة في زيادة جودة الخدمات والمنتجات المقدمة في المملكة العربية السعودية

• دور المشروعات التكنولوجية الناشئة في جذب الاستثمارات الأجنبية في المملكة العربية السعودية

تعتبر المشروعات التكنولوجية الناشئة محركاً رئيسياً لجذب الاستثمارات الأجنبية إلى المملكة العربية السعودية، حيث توفر بيئة ديناميكية وابتكارية تجذب المستثمرين الدوليين. هذه الشركات، من خلال الابتكارات التكنولوجية والقدرات التنافسية، تخلق فرصاً استثمارية جديدة تتماشى مع الاتجاهات العالمية في مختلف القطاعات. تعتبر الاستثمارات في قطاع التكنولوجيا جذابة للمستثمرين الأجانب، حيث تشهد عوائد مرتفعة واحتمالية نمو كبيرة. بفضل رؤية 2030، التي تهدف إلى تنويع الاقتصاد السعودي وتقليل الاعتماد على النفط، يتلقى المستثمرون الأجانب دعماً حكومياً يتضمن الحوافز المالية والتشريعات الميسرة، مما يعزز من جاذبية المملكة كوجهة استثمارية.

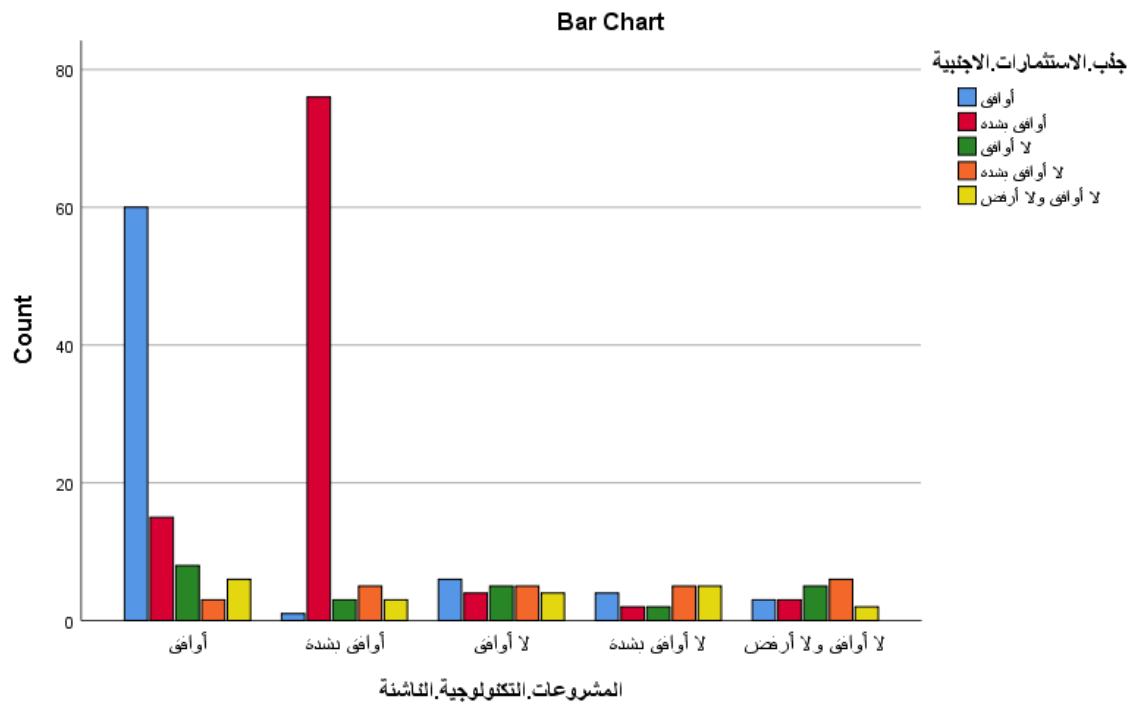
تساهم المشروعات التكنولوجية الناشئة في بناء شبكة من العلاقات والشراكات مع الشركات العالمية، مما يزيد من تبادل المعرفة والخبرات. هذه الشركات تساهم في إنشاء نظام بيئي يدعم الابتكار، مما يعزز من سمعة المملكة كمركز ريادي في مجال التكنولوجيا. عندما ترى الشركات الدولية أن هناك بيئة مواتية لنمو الأعمال وابتكار المنتجات، فإن ذلك يحفزها على استثمار أموالها في السوق السعودي. أيضاً، تؤدي زيادة الاستثمارات الأجنبية إلى توفير وظائف جديدة وتعزيز الاقتصاد المحلي، مما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة. بالتالي، فإن نجاح هذه الشركات في جذب الاستثمارات الأجنبية يعكس التزام المملكة بتطوير بيئة الأعمال وتعزيز القدرة التنافسية في الاقتصاد العالمي.

تظهر نتائج اختبار كاي-تربيع (Chi-Square Test) وجود علاقة قوية ومعنوية بين المشروعات التكنولوجية الناشئة وجذب الاستثمارات الأجنبية إلى المملكة العربية السعودية، حيث حقق الاختبار قيمة مقدارها 179.073 مع درجات حرية (df) تساوي 3، ودرجة دلالة إحصائية (p-value) تبلغ 0.000. هذا يدل على أنه يمكن رفض فرضية العدم التي تفترض عدم وجود علاقة بين المتغيرين، مما يعكس التأثير الإيجابي لهذه المشروعات في خلق بيئة جاذبة للمستثمرين الدوليين. إضافة إلى ذلك، يعزز اختبار نسبة الاحتمالات (Likelihood Ratio) القيم السابقة بنتيجة تبلغ 180.241، مما يدعم الفرضية بأن المشروعات التكنولوجية الناشئة تلعب دوراً محورياً في تعزيز الثقة لدى المستثمرين الأجانب. كما توضح قيمة الارتباط الخطي (Linear-by-Linear Association) التي بلغت 41.632 وجود ارتباط خطي واضح، مما يعني أن زيادة عدد هذه المشروعات ترتبط بشكل مباشر بزيادة الاستثمارات الأجنبية. ومع ذلك، يجب ملاحظة أن 36% من

الخلايا في الجدول تحتوي على توقعات أقل من 5، مما قد يعكس بعض التحديات في توزيع البيانات، ولكنه لا يقلل من دلالة النتائج. بشكل عام، تؤكد هذه النتائج على أهمية دعم المشروعات التكنولوجية الناشئة كوسيلة لتعزيز استقطاب الاستثمارات الأجنبية، مما يتماشى مع أهداف رؤية 2030 الرامية إلى تنويع الاقتصاد السعودي وزيادة جاذبيته كمركز اقتصادي عالمي.

Chi-Square Tests			
	Value	df	Asymptotic Significance (2-sided)
Pearson Chi-Square	179.073 ^a	3	.000
Likelihood Ratio	180.241	3	.000
Linear-by-Linear Association	41.632	1	.000
N of Valid Cases	241		
a. 9 cells (36.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 1.49.			

جدول 24: اختبار كاي اسكوير دور المشروعات التكنولوجية الناشئة في جذب الاستثمارات الأجنبية في المملكة العربية السعودية



رسم توضيحي 25: المقاييس المتماثلة في تحليل الجداول المتقاطعة لدور المشروعات التكنولوجية الناشئة في جذب الاستثمارات الأجنبية في المملكة العربية السعودية

• تحليل الموثوقية والمصدقية

تشير نتائج تحليل الموثوقية والمصدقية إلى مستوى عالٍ من الثبات في البيانات المجمعة، حيث تم تحليل 241 حالة كاملة دون أي حالات مستبعدة، مما يضمن أن جميع البيانات المستخدمة في الدراسة كاملة وموثوقة. تُظهر قيمة معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) التي بلغت 0.855، وهو ما يُعتبر مؤشراً قوياً على موثوقية الأدوات المستخدمة في جمع البيانات، حيث تُعتبر القيم التي تتجاوز 0.70 عمومًا مقبولة، والقيم التي تصل إلى 0.80 أو أعلى تشير إلى موثوقية ممتازة. علاوة على ذلك، فإن قيمة معامل ألفا كرونباخ المحسوبة بناءً على العناصر الموحدة بلغت 0.858، مما يعزز من مصداقية النتائج ويؤكد أن العناصر المستخدمة في الدراسة مرتبطة بشكل جيد وتعكس نفس البنية المفاهيمية. وجود 20 عنصرًا في التحليل يُظهر تنوعًا كافيًا في البيانات، مما يتيح إمكانية إجراء تحليلات أكثر عمقًا. بشكل عام، تعكس هذه النتائج مستوى عالٍ من الموثوقية، مما يعزز الثقة في صحة ودقة النتائج المستخلصة من هذه الدراسة، ويعتبر دليلاً قوياً على فعالية الأداة البحثية المستخدمة في قياس المتغيرات ذات الصلة.

Case Processing Summary			
		N	%
Cases	Valid	241	100.0
	Excluded ^a	0	.0
	Total	241	100.0
a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.			

جدول 25: ملخص انجاز القضية.

Reliability Statistics		
Cronbach's Alpha	Cronbach's Alpha Based on Standardized Items	N of Items
.855	.858	20

جدول 26: احصائيات الموثوقية.

التوصيات

بناءً على النتائج التي توصلت إليها الدراسة حول تأثير المشروعات التكنولوجية الناشئة على تعزيز نمو الاقتصاد السعودي في ضوء رؤية 2030، تم استخلاص مجموعة من التوصيات التي تهدف إلى دعم هذه المشروعات وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة. يمكن لهذه التوصيات أن تسهم في تسريع نمو المشروعات الناشئة وتعزيز دورها في تحقيق التنوع الاقتصادي في المملكة:

- توصي الدراسة بضرورة توفير دعم حكومي متزايد للمشروعات التكنولوجية الناشئة من خلال برامج تمويل مرنة ومبادرات حكومية موجهة. هذا الدعم يمكن أن يشمل تسهيل إجراءات التأسيس وتقديم حوافز مالية وضريبية للشركات الناشئة التي تقدم حلولاً مبتكرة تخدم رؤية 2030. من المهم أن يتم تبسيط اللوائح القانونية وتقليل الإجراءات البيروقراطية التي تعوق نمو هذه المشروعات.
- الاستثمار الأجنبي والمحلي يعدّ عنصرًا أساسيًا في تعزيز نمو المشروعات التكنولوجية الناشئة. لذا، توصي الدراسة بضرورة توفير بيئة استثمارية جاذبة تتيح للشركات الناشئة الوصول إلى رأس المال اللازم للنمو. يمكن تحقيق ذلك من خلال إنشاء صناديق استثمارية مخصصة لدعم الابتكار، وتقديم ضمانات حكومية للاستثمارات في المشاريع التكنولوجية عالية المخاطر.
- يعد نقص المهارات التقنية المتقدمة والموارد البشرية المؤهلة من التحديات الكبرى التي تواجه المشروعات التكنولوجية الناشئة. توصي الدراسة بتطوير برامج تعليمية وتدريبية متخصصة في المجالات التكنولوجية الناشئة بالتعاون مع الجامعات والمعاهد التقنية. هذه البرامج يجب أن تركز على تزويد الشباب بالمهارات اللازمة للعمل في الشركات الناشئة، مما يسهم في تعزيز الابتكار وتحقيق الاستفادة في هذه المشاريع.
- التعاون بين القطاعين العام والخاص يمكن أن يسهم بشكل كبير في تعزيز الابتكار ونقل التكنولوجيا. توصي الدراسة بتشجيع الشراكات بين الشركات الناشئة والحكومة والمؤسسات الكبيرة في القطاع الخاص، حيث يمكن لهذه الشراكات أن تساعد في تبادل المعرفة، تحسين البنية التحتية، وتوفير موارد إضافية لدعم المشروعات الناشئة. كما يمكن تنظيم حاضنات أعمال ومسرعات للشركات الصغيرة والمتوسطة تسهم في توجيه ودعم الشركات الناشئة.

- من الضروري أن تركز السياسات الحكومية على دعم الابتكار التكنولوجي المحلي بهدف بناء قاعدة اقتصادية قوية ومستدامة. توصي الدراسة بتخصيص ميزانيات للبحث والتطوير في المجالات التكنولوجية الناشئة مثل الذكاء الاصطناعي، البيانات الضخمة، وتكنولوجيا الطاقة المتجددة. هذه الاستثمارات ستساهم في تحسين القدرة التنافسية للمشروعات الناشئة السعودية محليًا وعالميًا.
- توصي الدراسة بضرورة توسيع نطاق دعم المشروعات التكنولوجية الناشئة ليشمل المناطق النائية والريفية في المملكة. هذا سيسهم في توزيع التنمية الاقتصادية بشكل متوازن، ويقلل من التفاوت الاقتصادي بين المناطق. دعم رواد الأعمال في هذه المناطق من خلال تقديم تمويل مناسب، وتسهيل الوصول إلى التكنولوجيا، يمكن أن يسهم في تطوير مشروعات تكنولوجية تخدم احتياجات المجتمعات المحلية وتخلق فرص عمل جديدة.
- البنية التحتية الرقمية تعتبر عنصرًا أساسيًا لنجاح المشروعات التكنولوجية. توصي الدراسة بضرورة تطوير وتحسين البنية التحتية الرقمية في المملكة، بما يشمل شبكات الإنترنت السريعة والموثوقة، وتأمين الخدمات السحابية المتقدمة. هذا سيساهم في تسهيل عمليات الشركات الناشئة وزيادة كفاءتها التشغيلية، مما يعزز من فرص نجاحها في السوق المحلي والعالمي.
- من أجل نجاح المشروعات التكنولوجية الناشئة، من المهم تعزيز الوعي بأهمية الابتكار وريادة الأعمال في المجتمع السعودي. توصي الدراسة بإطلاق حملات توعوية وبرامج تهدف إلى نشر ثقافة الابتكار والتكنولوجيا بين الأجيال الشابة، مع تسليط الضوء على النجاحات التي حققتها بعض الشركات الناشئة كأمثلة تحتذى.

المراجع

المراجع العربية

دراسة وتحليل العوامل المؤثرة في كفاءة المشروعات الصغيرة في المملكة العربية السعودية. (2019). العميم, ن Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/334111303_drast_wthlyl_alwaml_almwthr_fy_kfat_almsrwat_alsghyrt_fy_almmlkt_alrbyt_alswdyt#:~:text=Abstract,%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B5%20%D9%81%D9%8A%20%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%AA%D8%AC%20%D8%A7%D9%84%D9%85

المراجع الأجنبية

Al-Haddad, L. (2019). The Role of Small and Medium Enterprises (SMEs) in Employment Generation and Economic Growth: A Study of Marble Industry in Emerging Economy. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/335698537_The_Role_of_Small_and_Medium_Enterprises_SMEs_in_Employment_Generation_and_Economic_Growth_A_Study_of_Marble_Industry_in_Emerging_Economy

Alhasan. (2019). The need for a fundamental shift in the Saudi education system: Implementing the Saudi Arabian economic vision 2030. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/333313215_The_need_for_a_fundamental_shift_in_the_Saudi_education_system_Implementing_the_Saudi_Arabian_economic_vision_2030

Allamnakhrah, A. (2019). The need for a fundamental shift in the Saudi education system: Implementing the Saudi Arabian economic vision 2030. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/333313215_The_need_for_a_fundamental_shift_in_the_Saudi_education_system_Implementing_the_Saudi_Arabian_economic_vision_2030

Alshahrani, M. A. (2022). The Role of Supply Chain Resilience on SMEs' Performance: The Case of an Emerging Economy. Retrieved from <https://www.mdpi.com/2305-6290/6/3/47>

Altayyar, R. (2020). Fostering SMEs Innovation Performance Development in Saudi Arabia Considering Vision 2030. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/353193499_Fostering_SMEs_Innovation_Performance_Development_in_Saudi_Arabia_Considering_Vision_2030

Al-Tit, A. A. (2019). Critical Success Factors of Small and Medium-Sized Enterprises in Saudi Arabia: Insights from Sustainability Perspective. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/347535652_Critical_Success_Factors_of_Small_and_Medium-Sized_Enterprises_in_Saudi_Arabia_Insights_from_Sustainability_Perspective

Avelar, S. (2024). Confluence of sustainable entrepreneurship, innovation, and digitalization in SMEs. Retrieved from <https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0148296323007051>

- Bazaluk, O. (2021). Determinant on Economic Growth in Developing Country: A Special Case Regarding Turkey and Bangladesh. Retrieved from <https://link.springer.com/article/10.1007/s13132-024-01989-8>
- Flessa, S. (2021). Innovations in Health Care—A Conceptual Framework. Retrieved from <https://pmc.ncbi.nlm.nih.gov/articles/PMC8508443/>
- manaraa. (2024). التحليل الاحصائي (أهميته، خطواته، مشكلاته، برامجه). Retrieved from [https://www.manaraa.com/post/3591/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%A6%D9%8A-\(%D8%A3%D9%87%D9%85%D9%8A%D8%AA%D9%87%D8%8C-%D8%AE%D8%B7%D9%88%D8%A7%D8%AA%D9%87%D8%8C-%D9%85%D8%B4%D9%83%D9%84%D8%A7%D8%AA%D9%87](https://www.manaraa.com/post/3591/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%A6%D9%8A-(%D8%A3%D9%87%D9%85%D9%8A%D8%AA%D9%87%D8%8C-%D8%AE%D8%B7%D9%88%D8%A7%D8%AA%D9%87%D8%8C-%D9%85%D8%B4%D9%83%D9%84%D8%A7%D8%AA%D9%87)
- Mei, B. (2021). Research on the theory of entrepreneurship Innovation at the individual level. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/352567305_Research_on_the_theory_of_entrepreneurship_Innovation_at_the_individual_level
- Moniem, E. M. (2020). Small and Medium Entrepreneurship in Saudi Arabia's Vision 2030 and Its Role in Reducing Unemployment in the Kingdom of Saudi Arabia. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/340270303_Small_and_Medium_Entrepreneurship_in_Saudi_Arabia's_Vision_2030_and_Its_Role_in_Reducing_Unemployment_in_the_Kingdom_of_Saudi_Arabia
- Nkwinika, E. (2023). The importance of financial management in small and medium-sized enterprises (SMEs): an analysis of challenges and best practices. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/375905844_The_importance_of_financial_management_in_small_and_medium-sized_enterprises_SMEs_an_analysis_of_challenges_and_best_practices
- sayed, E. M. (2020). Small and Medium Entrepreneurship in Saudi Arabia's Vision 2030 and Its Role in Reducing Unemployment in the Kingdom of Saudi Arabia. 11(1). Retrieved from [file:///C:/Users/DR.%20Amr%20Samy/Downloads/17519-60553-1-SM%20\(1\).pdf](file:///C:/Users/DR.%20Amr%20Samy/Downloads/17519-60553-1-SM%20(1).pdf)
- Surya, B. (2021). Economic Growth, Increasing Productivity of SMEs, and Open Innovation. Retrieved from <https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S2199853122007892>

الملاحق

الاستبانة

- الاسئلة العامة

- العمر

- الجنس

- الدرجة

- أسئلة الاستبانة

- تساهم المشروعات التكنولوجية الناشئة في تحسين البيئة الاستثمارية في المملكة العربية السعودية.
- تعزز المشروعات التكنولوجية الناشئة من الابتكار في الشركات المحلية.
- تسهم الشركات التكنولوجية الناشئة في خلق فرص عمل جديدة في المملكة.
- تساهم هذه المشروعات في تحقيق أهداف رؤية 2030 الاقتصادية.
- يشعر رواد الأعمال بأن الدعم الحكومي للمشروعات التكنولوجية الناشئة كافٍ.
- تلعب التكنولوجيا الناشئة دوراً مهماً في تحسين جودة المنتجات والخدمات.
- تساعد المشروعات التكنولوجية الناشئة في جذب الاستثمارات الأجنبية إلى المملكة.
- يتم استخدام الابتكارات التكنولوجية لتعزيز الكفاءة التشغيلية في الشركات.
- تساهم المشروعات التكنولوجية الناشئة في تعزيز التنوع الاقتصادي في المملكة.
- يؤثر توفر البنية التحتية التكنولوجية على نجاح المشروعات الناشئة.
- تتعاون الشركات التكنولوجية الناشئة مع الجامعات لتحفيز البحث والتطوير.
- تعزز الشركات التكنولوجية الناشئة من القدرة التنافسية للاقتصاد السعودي.
- توفر المشروعات التكنولوجية الناشئة حلولاً فعالة للتحديات الاقتصادية.
- يساهم التحول الرقمي في تحسين أداء الشركات الناشئة.
- تعتبر المشروعات التكنولوجية الناشئة محركاً رئيسياً للنمو الاقتصادي.
- يشعر المستثمرون بثقة أكبر في المشروعات التكنولوجية الناشئة في المملكة.
- تساهم الشركات التكنولوجية الناشئة في تحسين مستوى التعليم والتدريب في المملكة.

<https://docs.google.com/forms/d/1uGoamgCvo9vweQ-58W3SMAGcaxg7t8uHdzuMc0kCi6w/edit>

Abstract

This study aims to analyze the impact of emerging technology projects on enhancing the growth of the Saudi economy in light of Vision 2030, which aims to diversify the Saudi economy and reduce dependence on oil. The study focuses on the role of emerging technology projects in creating job opportunities, improving productivity, and enhancing innovation in the Saudi economy. The study relied on the descriptive analytical approach to evaluate data derived from emerging technology companies, and used questionnaires and interviews to collect data. The results showed that emerging technology projects play an important role in improving economic performance and increasing the contribution of non-oil sectors to the gross domestic product. The results also showed that these projects contribute to stimulating innovation and enhancing the competitiveness of the Saudi economy at the regional and global levels. Based on the results, the study recommends the need to enhance government support for emerging companies, and provide a flexible legislative environment that contributes to facilitating the procedures for establishment and financing. It also recommends enhancing cooperation between the public and private sectors to support technological innovation and accelerate the growth of these companies.

Keywords: emerging technology projects - Saudi economy - innovation - Vision 2030 - economic diversification - entrepreneurship - economic growth

Midocean University

College of Management

Specialization in Project Management



Title in English

The impact of emerging technology projects on enhancing the growth of the Saudi economy
An applied analytical study on technology companies in the Kingdom of Saudi Arabia in
light of Vision 2030.

Prepared by:

Hamdi Mahdi Alrasheedi

Supervised by:

Dr: Asma Abu Anza

Dr: Mirna Imad Makram

Year: 2024